من الصين-أفريقيا إلى أفريقيا-الصين:

مخطط لاستراتيجية أفريقية صديقة للبيئة وشاملة على مستوى القارة نحو الصين.

إعداد "Development Reimagined"

يونيو 2021

DEVELOPMENT REIMAGINED

AFRICA UNCONSTRAINED

PERSPECTIVES ON THE CONTINENT'S NEW ERA

جدول المحتويات

مسرد المصطلحات 4

شكر وتقدير 6

الفصل 1 - المقدمة 7

السياق 7

المنهجية 11

الفصل 2 - كيف تبدو العلاقة بين أفريقيا والصين؟ 13

الرابط 1: تدفقات البضائع 14

الرابط 2: التدفقات التمويلية 25

الرابط 3: التدفقات البشرية 38

الخلاصة 41

الفصل 3 - تأثير الصين على التنمية المستدامة المستقبلية في أفريقيا 42

قياس مساهمة الصين في الأطر القارية الستة للاتحاد الأفريقي 45

تحليل الثغرات 64

الفصل 4 - مقارنة مرجعية للعلاقة بين أفريقيا والصين 67

الصين كشريك في التنمية لأفريقيا 68

علاقة أفريقيا مقابل آسيا بالصين 70

الفصل 5 - رؤى من ممثلي الحكومات الأفريقية في الصين 73

رؤى السفير حول الوضع الحالي للتعاون الصيني الأفريقي 73

توقعات الفرص وتحديات العلاقات 79

رؤى حول عمليات التعامل مع الصين 81

الفصل 6 - التوصيات الاستراتيجية لاغتنام فرصة الصين 87

التوصيات الاستراتيجية الموضوعية 88

التوصيات بشأن العمليات 96

الفصل 7 - الاستنتاجات والخطوات التالية 98

المراجع الأساسية 101

مسرد المصطلحات

AfCFTA	منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية
AfDB	بنك التنمية الأفريقي
AfriExim	بنك التصدير والاستيراد الأفريقي
AGOA	قانون فرص النمو الأفريقي
AIDA	التنمية الصناعية المعجلة لأفريقيا
AMDC	مركز تنمية المعادن الأفريقية
AMV	الرؤية الأفريقية للتعدين
AQSIQ	إدارة مراقبة الجودة والتفتيش والحجر الصحي
ARIPO	المنظمة الإقليمية الأفريقية للملكية الفكرية
ATDC	مراكز عرض التكنولوجيا الزراعية
AU	الاتحاد الأفريقي
B2B	معاملات الشركات
B2C	الأعمال الموجهة للمستهلك
BIAT	تعزيز التجارة البينية الأفريقية
BIT	معاهدة الاستثمار الثنائية
BRI	مبادرة الحزام والطريق
CAADP	برنامج التنمية الزراعية الشاملة لأفريقيا
CADFund	صندوق التنمية الصيني الأفريقي
CDC	مركز مكافحة الأمراض
CEN-SAD	تجمع دول الساحل والصحراء
COMESA	السوق المشتركة لشرق وجنوب أفريقيا
COVID-19	مرض فيروس كورونا
CSIS	مركز الدراسات الدولية الاستراتيجية
DFQF	مخطط الإعفاء من الرسوم الجمركية
DFQF	معفاة من الرسوم الجمركية
DRC	جمهورية الكونغو الديمقراطية
DSR	طريق الحرير الرقمي
DTA	اتفاقية الازدواج الضريبي
EAC	مجموعة شرق أفريقيا
ECCAS	المجموعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا
ECOWAS	المجموعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا
EPC	العقود الهندسية والتوريد والتشييد
EU	الاتحاد الأوروبي
EXIM	التصدير والاستيراد (بنك)
FDA	إدارة الغذاء والدواء
FDI	الاستثمار الأجنبي المباشر
FET	المعاملة العادلة والمنصفة
FOB	التسليم على متن السفينة
FOCAC	منتدى التعاون الصيني الأفريقي
FTA	اتفاقية التجارة الحرة
FTYIP	الخطة العشرية الأولى لتنفيذ أجندة الاتحاد الأفريقي للعام 2063
GDP	الناتج المحلي الإجمالي
GI	المؤشرات الجغرافية
GNI	الدخل القومي الإجمالي
ICBC	البنك الصناعي والتجاري الصيني
ICT	تكنولوجيا المعلومات والاتصالات
IGAD	الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية
ILO	منظمة العمل الدولية
IMF	صندوق النقد الدولي
IP	الملكية الفكرية
ITC	مركز التجارة الدولية
JCET	اللجنة المشتركة المعنية بالاقتصاد والتجارة والاستثمار والتعاون التقني
LDC	الدول الاقل تطورًا
MOFCOM	وزارة التجارة بجمهورية الصين الشعبية
MOU	مذكرة تفاهم

NEPAD	الشراكة الجديدة من أجل التنمية الأفريقية
NGO	منظمة غير حكومية
NTB	الحاجز غير الجمركي
OAPI	المنظمة الأفريقية للملكية الفكرية
PEACE	نظام كابل الاتصالات البحري الصيني الممتد في باكستان وشرق أفريقيا وأوروبا
PIDA	برنامج تطوير البنية التحتية في أفريقيا
PPE	معدات الحماية الشخصية
PPP	الشراكة بين القطاعين العام والخاص
RBL	القرض القائم على الموارد
REC	المجتمع الاقتصادي الإقليمي
ROO	قواعد المنشأ
RTA	اتفاقية التجارة الإقليمية
SABMiller	مصانع الجعة في جنوب أفريقيا
SACU	الاتحاد الجمركي لجنوب أفريقيا
SADC	المجتمع الإنمائي للجنوب الأفريقي
SDG	أهداف التنمية المستدامة
SDR	حقوق السحب الخاصة
SEZ	المنطقة الاقتصادية الخاصة
SGR	السكك الحديدية القياسية
SOE	المؤسسة المملوكة للدولة
SPS	تدابير الصحة والصحة النباتية
STISA	استراتيجية الابتكار في مجال العلوم والتكنولوجيا لأفريقيا
TRIPS	الجوانب المتعلقة بالتجارة في اتفاق حقوق الملكية الفكرية
UAE	الإمارات العربية المتحدة
UMA	اتحاد المغرب العربي
UN	الأمم المتحدة
UNCTAD	مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية
UNECA	لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية لأفريقيا
UNWTO	منظمة التجارة العالمية التابعة للأمم المتحدة
WIPO	المنظمة العالمية للملكية الفكرية

شكر وتقدير

تود "Development Reimagined" أن تشكر أولًا السفراء الأفارقة لدى الصين على إلهامهم ودعوتهم إلى وضع استراتيجية كهذه خلال الاحتفال الأول للسفراء الأفارقة في الصين، الذي استضفناه في نوفمبر 2018. ونحن ممتنون لاستمرار ثقتهم ودعمهم، وكذلك دعم الدكتور أماكوبي ساندي، المدير القطري لبرنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز في الصين الذي شجعنا أيضًا على الشروع في هذا العمل.

نحن ممتنون بشكل خاص لجميع السفراء والدبلوماسيين في الصين الذين شاركوا على وجه التحديد في المقابلات وفي الدراسة الاستقصائية لهذا التقرير. وقد كانت رؤاهم قيمة للغاية، ونحن نتطلع إلى استمرار التعاون مع الجميع.

كما تود "Development Reimagined" أن تشكر جميع القادة والخبراء الذين قدموا رؤاهم حول التوصيات الاستراتيجية لهذا التقرير، بما في ذلك أولئك الذين شاركوا رؤاهم معنا ومع الجمهور خلال سلسلة الندوات عبر الإنترنت "Africa Unconstrained"، وسلسلة الفيديو "Africa Unconstrained" وغيرها من المقابلات ذات الصلة - والدكتور دونالد كابروكا، وهاديزا غاغارا داغاه، ومافيس أووسو-غيامفي، وتشارلز روبرتسون، وجيسون تشنغ، وروناك غوبالداس، والدكتور يان وانغ، والدكتور بريان بينتو، وماما عمارة إيكيروشي، والبروفيسور جياجون شو، والبروفيسور هوارد شتاين، وكينيدي شيسولي، وباولو غوميز، والسير سوما تشاكرابارتي، وماما كيتا، وغيود مور، وآن بيتيفور، وجيسون براغانزا، وون كيدان، والبروفيسور تانغ شياو يانغ، والمنسق للأمم المتحدة لدى الصين سيدهارث تشاترجي، والدكتورة ديبورا براوتيغام، وكي أمواكو، وسعادة تيشوم توجا شاناكا، ومالادو كابا، والبروفيسور كارلوس لوبيز، وأندرو علي، والدكتور فلاشادي سوليه، والبروفيسور لاندري سينيه. ومرة أخرى، نتطلع إلى استمرار التعاون.

كما نشكر القادة والخبراء الذين شاركوا في الحوار الصيني الأفريقي حول التحديات والتعاون في أوقات الوباء الذي استضافته "Development Reimagined" جنبًا إلى جنب مع مركز الصين والعولمة ورئيسه وانغ هوي ياو وسفارة غانا. هذا ونتقدم بالشكر أيضًا إلى لين سونغتيان، وكارلوس لوبيز، والبروفيسور ليو هايفان، وبادي سيانغا كنودسن، ويوفي غرانت، وجوستينا أوباويي أجالا، وتيريرا سوراخاتا، وكونستانس سوانيكر، والدكتور باباتوندي أ. أهونسي، وسعادة إدوارد بواتينغ، وسعادة تيشومي توغا تشاناكا، وسعادة إيزابيل دومينغوس، وسعادة مبيلوا كيروكي، وسعادة سارة سيريم، والسيد رهامتالا م. عثمان.

وأخيرًا وليس آخرًا، نتوجه بشكر خاص إلى محللي Development Reimagined - بمن فيهم باتريك أنام، الذي قاد بصبر صياغة هذا التقرير، وميريام أويرو أومولو التي أجرت تحليل التجارة بكل جد، بالإضافة إلى ليا لينش، وروزماري فلاورز، ويايك فو، وأوفيجوي إيجيجو. وجوديث موايي، وروزي ويجمور، وهاري نيكولز، وجيد سكارف الذين ساهموا جميعًا بطرق مختلفة ولكنها حاسمة في إتمامه، وهانا رايدر على إشرافها الشامل.

الفصل 1 - المقدمة

السياق

مع انتشار كوفيد-19 (COVID-19) في جميع أنحاء العالم بما في ذلك القارة الأفريقية، فقد كشف عن مجموعة من نقاط الضعف والفرص التي تمتلكها البلدان الأفريقية في علاقاتها مع شركاء التنمية، بما في ذلك الصين. وقد أدى الوباء إلى فرض قيود على التجارة والسفر داخل البلدان وعبر الحدود، وأسفر عن انخفاض كبير في تدفقات الأشخاص والخدمات والسلع والأموال. وفي الوقت الراهن، فإن هذا الأمر يتفاقم بسبب التوجهات للحصول على اللقاحات.

علاوة على ذلك، في حين أنه من السهل التحدث عن علاقة بين الصين وأفريقيا، فإن الحقيقة هي أن هناك علاقات متعددة بين الصين وأفريقيا، لأن كل بلد أفريقي له علاقة مختلفة مع الصين.

فعلى سبيل المثال، هناك عدد من البلدان الأفريقية التي ترتبط اقتصاداتها ارتباطًا وثيقًا بالصين. يعتمد البعض على الصين كمشتري لسلعهم كمصادر للنمو، بينما يعتمد آخرون على الواردات الصينية ويخاطرون بالتضخم لأنهم لا يمتلكون هياكل اقتصادية متنوعة ليتمكنوا من التصنيع وتوفير فرص العمل لسكانهم بسهولة.[1] . وقد لجأت العديد من البلدان الأفريقية إلى الصين لأنها لا تستطيع (بسهولة) الحصول على البنية التحتية وتمويل الأسهم من أماكن أخرى (مثل جنوب السودان وإثيوبيا وزمبابوي) للحصول على القروض والاستثمار الأجنبي المباشر. وتحاول دول أخرى بناء علاقة أقوى مع الصين بطرق عديدة - على سبيل المثال، كانت بلدان مثل كينيا ورواندا وتنزانيا وموريشيوس تأمل ولكنها تكافح من أجل زيادة السياحة الصينية[2].

هناك أدلة على أن بعض العلاقات الأعمق قد أقيمت من خلال علاقات قوية بين الحكومات الأفريقية والحكومة الصينية. على سبيل المثال، من 2009 إلى 2018، زار القادة الأفارقة من 53 دولة الصين 222 مرة. وهذا هو ما يقرب من ثلاثة أضعاف ما زار القادة الصينيون البلدان الأفريقية خلال نفس الفترة الزمنية - والأهم من ذلك أن الزيارات التي قام بها القادة الأفارقة تبدو مرتبطة بالنتائج المتعلقة بالتجارة والاستثمار والقرارات المالية[3].

ومع ذلك، هناك أيضًا أدلة على أن الغالبية العظمى من الدول الأفريقية لم تكن متعمدة بشأن كيفية مشاركتها اقتصاديًا مع الصين (ولا بالضرورة مع شركاء التنمية الآخرين). فعلى سبيل المثال، لم ينشر أي بلد أفريقي حتى الآن "استراتيجية الصين". وقد تتصرف البلدان الأفريقية بوصفها "متلقية للأسعار".[4] وهذا له آثار كبيرة على المواطنين. فقد أصبح العديد من المواطنين وخاصة في بلدان مثل كينيا وزامبيا التي تتمتع ببعض من أكثر العلاقات الاقتصادية غير المتوازنة مع الصين حيث لا يشعرون بالارتياح إزاءها، وتتراوح التكهنات بين مخاوف المستهلكين بشأن "الأرز المزيف"[5] والاستيلاء على الأصول الوطنية بالكامل.[6]

[1] لمزيد من التحليل التفصيلي، راجع: https://thediplomat.com/2020/03/chinas-coronavirus-slowdown-which-african-economies-will-be-hit-hardest/

[2] انظر: https://developmentreimagined.com/2020/05/28/which-african-countries-are-most-vulnerable/

[3] https://thediplomat.com/2021/05/agency-bargaining-power-and-african-leadership-visits-to-china/

[4] https://thediplomat.com/2021/05/a-new-database-reveals-chinas-secret-loans-think-again/

[5] https://www.bbc.com/news/world-africa-38391998

[6] https://www.scmp.com/economy/china-economy/article/2180026/will-china-seize-prized-port-if-kenya-cant-pay-back-its-belt

علاوة على ذلك، ففي حين أن مكتب تمثيل الاتحاد الأفريقي في الصين قائم منذ أواخر عام 2018، وهناك مجموعة سفراء أفريقية نشطة منذ فترة طويلة في الصين تضم 51 ممثلًا، لا توجد حاليا استراتيجية عابرة للقارات أو مناقشة استراتيجية لأفريقيا فقط للسياسة الجماعية لأفريقيا تجاه الصين، على سبيل المثال في مقر الاتحاد الأفريقي في إثيوبيا.

على النقيض من ذلك، تخطط الصين للتعاون مع أفريقيا في إطار استراتيجيات أوسع نطاقًا تتمثل في "الخروج"، ومنتدى التعاون الصيني الأفريقي الذي أنشئ في عام 2000 بناء على طلب القادة الأفارقة [7](انظر **المربع 1**)، ومؤخرًا مبادرة الحزام والطريق التي أطلقت في عام 2013. ومنذ عام 2015، كان للصين مكتب منفصل في أديس أبابا للعمل مباشرة مع الاتحاد الأفريقي، وهناك 27 وكالة داخل الصين تشارك في صنع السياسات والتنفيذ في منتدى التعاون الصيني الأفريقي (FOCAC)، بقيادة نواب وزراء الشؤون الأفريقية في وزارة الخارجية (دينغ لي حاليًا) وفي وزارة التجارة (تشيان كيمينغ)[8]. هناك أيضًا "لجنة متابعة العمل التابعة لمنتدى التعاون الصيني - الأفريقي" المكلفة بتنفيذ اتفاقيات وسياسات منتدى التعاون الصيني - الأفريقي، والتي يشغل الأمين العام الحالي لها منصب مدير الشؤون الإفريقية بوزارة الخارجية (وو بنغ).[9] .

المربع 1: نظرة عامة على منتدى التعاون الصيني الأفريقي (FOCAC)

تم تأسيس منتدى التعاون الصيني الأفريقي (FOCAC) بشكل مشترك بين الصين ودول أفريقية في عام 2000، وأصبحت الآن 53 دولة أفريقية، لها علاقات دبلوماسية، أعضاء في منتدى التعاون الصيني الأفريقي. والاتحاد الأفريقي عضو رسمي منذ عام 2012. ويتم بناء آليات متابعة منتدى التعاون الصيني الأفريقي (FOCAC) على ثلاثة مستويات:

- المؤتمر الوزاري (الذي عادة ما يرقى إلى مستوى القمة) يعقد كل ثلاثة أعوام.
- عقد اجتماع متابعة كبار المسؤولين والاجتماع التحضيري لكبار المسؤولين للمؤتمر الوزاري في العام بأيام قليلة قبل انعقاد المؤتمر الوزاري، على التوالي.
- عقد المشاورات بين السلك الدبلوماسي الأفريقي في الصين والأمانة العامة للجنة المتابعة الصينية مرتين في العام على الأقل.

هناك منتديات فرعية متعددة قائمة على الموضوعات تحت إشراف لجنة مكافحة الفقر في أفريقيا، بما في ذلك المنتدى الشعبي الصيني الأفريقي، ومنتدى القادة الشباب الصيني الأفريقي، والمنتدى الوزاري للتعاون الصحي بين الصين وأفريقيا، ومنتدى التعاون الإعلامي بين الصين وأفريقيا، ومؤتمر الحد من الفقر والتنمية بين الصين وأفريقيا، والمنتدى القانوني للجنة، ومنتدى التعاون بين الصين وأفريقيا بشأن الحكم المحلي، ومنتدى مراكز الفكر الصينية الأفريقية.

تدعم آليات التعاون هذه المضمون. وفي عام 2006، عندما استضاف منتدى التعاون الصيني الأفريقي (FOCAC) أول قمة له في بكين، نشرت الصين أول سياسة لها في أفريقيا[10]. وكانت أحدث ورقة سياسات في أفريقيا لعام 2015 تهدف إلى إقامة وتطوير "شراكة استراتيجية وتعاونية شاملة" مع أفريقيا في مجالات السياسة والاقتصاد والثقافة، ولكن أيضًا في التعاون الإنمائي والعسكري والتخفيف من حدة الفقر والتكنولوجيا، فضلًا عن تغيير المناخ[11]. وتلعب هذه التقارير دورًا رئيسيًّا في توجيه الإدارات القائمة على الموضوع وكذلك الحكومات المحلية

[7] منتدى التعاون الصيني الأفريقي (FOCAC) بعد اثني عشر عامًا: الإنجازات والتحديات والطريق إلى الأمام، آنشان وآخرون، (2012): https://www.files.ethz.ch/isn/151831/FULLTEXT01-4.pdf

[8] https://baijiahao.baidu.com/s?id=1685701222723727588&wfr=spider&for=pc

[9] http://dz.china-embassy.org/chn/zt/zfhz/t40336.htm

[10] "ورقة السياسة الصينية بشأن أفريقيا. (2006)". يناير 2006. http://www.gov.cn/gongbao/content/2006/content_212161.htm

[11] "ورقة السياسة الصينية بشأن أفريقيا. (2015)". ديسمبر 2015. http://www.focac.org/chn/zywx/zywj/t1321590.htm

والإقليمية حول كيفية التعامل مع أفريقيا والمجالات الاستراتيجية الرئيسية التي يجب التركيز عليها. وهناك روابط كبيرة بين مختلف المقاطعات الصينية لمختلف البلدان الأفريقية[12] .

هذه الخطط والآليات الاستراتيجية القوية التي وضعتها الصين تجاه أفريقيا، تسلط الضوء على أهمية عمل القارة الأفريقية معًا لوضع استراتيجية طويلة الأجل ومستدامة للصين تكمل الوثائق والاستراتيجيات التوجيهية المستمرة للصين.

هناك عدة أسباب تدعو إلى الأمل في هذا الصدد.

هناك أدلة على أن القادة الأفارقة يدلون على مزيد من الاستعداد لتأكيد الوكالة تجاه شركاء التنمية الآخرين.[13] وبالإضافة إلى ذلك، فإنها تنسق أكثر من أي وقت مضى - بما في ذلك عن طريق المركز الأفريقي لمكافحة الأمراض للمبادئ التوجيهية الصحية، وعن طريق لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية لأفريقيا فيما يتعلق بإدارة الديون، وعن طريق الاتحاد الأفريقي لشراء المعدات الطبية، ومن خلال منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية (AfCFTA) للسياسة التجارية.

هناك أيضًا وسائل واضحة للقيام بذلك، على سبيل المثال باستخدام جدول أعمال الاتحاد الأفريقي لعام 2063 - وهو إطار[14] استراتيجي قاري يجمع بين أهداف التنمية المستدامة في أفريقيا وخطط الحد من الفقر، استنادًا إلى معاهدة إنشاء المجتمع الاقتصادي الأفريقي (معاهدة أبوجا - Abuja Treaty) (انظر **المربع 2**).

المربع 2: الأهداف الرئيسية لأجندة 2063 للاتحاد الأفريقي

- مستوى معيشة مرتفع ونوعية حياة ورفاهية لجميع المواطنين.
- مواطنون متعلمون وثورة في المهارات تدعمها العلوم والتكنولوجيا والابتكار.
- الاقتصادات المتحولة.
- الزراعة الحديثة لزيادة الإنتاجية والإنتاج.
- اقتصاد الأزرق/المحيطات للنمو الاقتصادي المتسارع.
- الاقتصادات والمجتمعات المستدامة بيئيًا والمقاومة للمناخ.
- المساواة الكاملة بين الجنسين في جميع مجالات الحياة.
- مشاركة وتمكين الشباب والأطفال.
- أفريقيا كشريك رئيسي في الشؤون العالمية والتعايش السلمي.

مع إعادة ضبط العلاقات العالمية التي يقدمها كوفيد-19 (COVID-19)، لدى الحكومات الأفريقية فرصة مميزة للاستفادة من تحول في العلاقة مع الصين.

[12] https://media.africaportal.org/documents/SAIIA_Occasional_Paper_no_22.pdf
[13] انظر: https://www.csis.org/analysis/seat-table-african-leadership-post-covid-19-world
[14] https://au.int/en/agenda2063/overview

ستساعد العلاقة الاستراتيجية الواضحة مع الصين الحكومات الأفريقية على التنسيق مع بعضها البعض، وتعزيز المساءلة أمام المواطنين فيما يتعلق بهذه العلاقة، بالإضافة إلى الاستفادة من زمن الكوفيد-19. وباستخدام الاستراتيجية القارية، يمكن للحكومات تطوير المزيد من الاستراتيجيات الخاصة بكل بلد والتي تتوافق مع أهداف وخطط التنمية الوطنية الخاصة بها.

ليس هذا فقط، فمن المتوقع أن يعقد منتدى التعاون الصيني الأفريقي الثامن في نهاية عام 2021 في داكار، السنغال. وقد حان الوقت الآن لوضع استراتيجية شاملة لترسيخ تلك المفاوضات والاتفاقات الصينية الأفريقية للأعوام الثلاثة المقبلة.

تهدف هذه الاستراتيجية في المقام الأول إلى إخبار صانعي السياسات الأفارقة ومنظمات المجتمع المدني والمواطنين في جميع أنحاء أفريقيا، وتوفر "مخططًا" أو "خارطة طريق" أولية لاستراتيجية قارية أفريقية شاملة تجاه الصين مع التركيز الأساسي على الانتعاش الأخضر والشامل.

يمكن للاستراتيجية أيضًا إعلام الصين، بصفتها شريكًا رئيسيًا في التنمية، بأفضل السبل للعمل مع أفريقيا لتحقيق أهداف التنمية المستدامة وجدول أعمال 2063 في جميع أنحاء القارة. وستكون هذه الاستراتيجية أيضا موضع اهتمام شركاء التنمية الأفارقة - لا سيما فيما يتعلق باكتساب الرؤية لفرص التعاون في المستقبل.

ومع ذلك، من المهم أن نلاحظ أن الهدف من هذا التقرير ليس التفرد بالصين مقارنة بشركاء التنمية الآخرين لأفريقيا. ولا يعني ذلك أيضًا أن أفريقيا لديها علاقة أسوأ مع الصين من غيرها، أو العكس. ومع ذلك، نظرًا لقربنا وشبكاتنا وخبراتنا وإمكانات العلاقة بين أفريقيا والصين، فإن هذا التقرير هو نقطة انطلاقنا. ونشجع على النظر في تحليل مماثل فيما يتعلق بالمانحين الآخرين والمنظمات الدولية في أفريقيا.

المنهجية

يستخدم هذا التقرير نهجًا مختلطًا من أجل الاستفادة من الرؤى، مع أربع طرق محددة كما هو موضح في **الشكل 1** .

الشكل 1: المخطط الأولي للمنهجية من أربع خطوات

أولًا، يتم إجراء بحوث وتحليلات مكتبية موسعة لفهم السياق الحالي للعلاقة بين أفريقيا والصين فيما يتعلق بالتجارة (تدفقات السلع كواردات وصادرات)، والتمويل (بما في ذلك المساعدات والقروض والأسهم أو الاستثمارات الأجنبية المباشرة) وتدفق الناس (بما في ذلك الطلاب والسياحة والأعمال) والفرص والتحديات الحالية.

يتم اختيار هذه المجالات الثلاثة، الموضحة في **الشكل 2**، على وجه التحديد لثلاثة أسباب.

1. أولًا، التركيز على المشاركة مع البلدان والأصول الإقليمية.
2. هي وسيلة لضمان وجود إطار محايد لتقييم العلاقة، لأنه يمكن تقييمها كميًّا. والأنواع الأخرى من الأطر مثل "القوة الناعمة"[15]، و"القوة الصلبة"[16]، التي لها تركيز جيوسياسي أكثر يمكن أن تكون أكثر معيارية في طبيعتها، على الرغم من أنها مهمة في حد ذاتها.
3. إنها وسيلة لضمان إطار شامل لتقييم العلاقة، بخلاف المساعدة، وهو أمر مهم ولكنه ليس الدواء الشافي للتنمية المستدامة[17] .

ويرد موجز لهذه البيانات، التي جمعت من مصادر خارجية عديدة خاصة لهذا التقرير، في **الفصل الثاني**.

[15] على سبيل المثال، انظر العمل من قبل ل. بيلابدالاه: https://www.foreignaffairs.com/reviews/capsule-review/2020-12-08/shaping-future-power-knowledge-production-and-network-building

[16] على سبيل المثال، انظر العمل من قبل ب. نانتوليا : https://africacenter.org/spotlight/chinese-hard-power-supports-its-growing-strategic-interests-in-africa/

[17] https://developmentreimagined.com/our-values/

الشكل 2: إطار التقييم المحايد والشامل والنوعي للعلاقة بين أفريقيا والصين

ثانيًا، يتم استخدام التحليل المعياري لتحليل أولًا مساهمة الصين في تحقيق أهداف التنمية المستدامة (SDGs) في أفريقيا من خلال الأطر القارية الستة للاتحاد الأفريقي (**الفصل 3**)، ثم مقارنة علاقة أفريقيا مع الصين بشركاء التنمية الآخرين وعلاقة الصين مع آسيا مقارنة بأفريقيا (**الفصل 4**).

ثالثًا، يستخدم التقرير نتائج استطلاع تهدف إلى فهم وجهات نظر السفراء/السفارات الأفارقة بشأن العلاقات الصينية الأفريقية. ويستخدم الاستطلاع شبكة Development Reimagined الكبيرة في الصين، وقد أجرتها مجموعة موثوقة من السفراء المجهولين من سبع دول أفريقية (**الفصل 5**). ويعتمد التقرير أيضًا على المقابلات الرئيسية مع الشركاء الأفارقة الآخرين، مثل الدبلوماسيين الآخرين والخبراء الأفارقة وصانعي السياسات، لمزيد من فهم تصورات التقدم والتحديات.

أخيرًا، يتم استخدام النمذجة الاقتصادية المفصلة لإجراء تقييم أولي لأنواع مختلفة من الترتيبات التجارية بين أفريقيا والصين - على سبيل المثال اتفاقية التجارة الحرة (FTA)، والتي يتم تسليط الضوء على نتائجها جنبًا إلى جنب مع التوصيات المخصصة للاتجاه الاستراتيجي المستقبلي لأفريقيا - علاقة الصين (**الفصل السادس**).

الفصل 2 - كيف تبدو العلاقة بين أفريقيا والصين؟

نظرة موجزة على الفصل الثاني

التدفقات التجارية

- تعد الصين حاليًا أكبر شريك تجاري ثنائي للقارة الأفريقية.
- أظهر الميزان التجاري لأفريقيا مع الصين اتجاهاً تنازلياً منذ عام 2000، باستثناء عامي 2008 و 2012.
- تركز صادرات أفريقيا إلى حد كبير على الموارد الطبيعية والمنتجات الزراعية مع إضافة قيمة ضئيلة أو معدومة.
- هناك نقص في استخدام مخطط الصين المعفى من الرسوم الجمركية من قبل البلدان الأفريقية، ويرجع ذلك جزئيًا إلى التحديات الصارمة للوصول إلى الأسواق.
- تدخل الصين بشكل متزايد في اتفاقيات تطبيق تدابير الصحة والصحة النباتية (SPS) مع دول أفريقية مختلفة لتمكين المنتجات الزراعية الأفريقية من الوصول إلى السوق الصينية.
- تستغل بعض البلدان الأفريقية مثل رواندا البنية التحتية للتجارة الإلكترونية للوصول إلى السوق الصينية.

التدفقات التمويلية

- تتألف تدفقات رأس المال من الصين إلى أفريقيا من المنح والقروض والاستثمار الأجنبي المباشر.
- من عام 2013 إلى عام 2018، خصصت الصين إجمالي 18.25 مليار دولار أمريكي للمساعدات الخارجية للدول الأفريقية.
- زاد حجم القروض الصينية بشكل كبير من 129 مليون دولار أمريكي في عام 2000 إلى 7.0 مليار دولار أمريكي في عام 2019.
- منذ عام 2001، شجعت الصين الاستثمار الصيني على التوجه إلى الخارج، بما في ذلك إلى الدول الأفريقية. ومع ذلك، في حين ارتفعت من 74.8 مليون دولار أمريكي في عام 2003 إلى 5.4 مليار دولار أمريكي في عام 2018، كانت التدفقات السنوية إلى أفريقيا متقلبة إلى حد ما.
- يكتسي أثر التمويل الصيني وتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى القارة الأفريقية أهمية، وذلك على سبيل المثال من خلال إمكانات خلق فرص العمل.

التدفقات البشرية

- في كل عام، يسافر أكثر من 200,000 عامل صيني إلى البلدان الأفريقية للمساعدة في تنفيذ مشاريع البناء، ويعود معظمهم إلى الصين.
- هناك اتجاه عام نحو تخفيف متطلبات الدخول للمواطنين الصينيين في جميع أنحاء القارة.
- في حين أن هناك عدد قليل جدًا من الشباب الصينيين الذين يسافرون إلى البلدان الأفريقية للتعليم، فإن عدد الطلاب الأفارقة في الصين قد ازداد بسرعة.

غالبًا ما تتم مناقشة العلاقة بين الصين وأفريقيا بمصطلحات واسعة جدًا أو مصطلحات محددة جدًا - من كونها جزءًا من الاستراتيجيات الكبرى إلى المنح الدراسية أو مراكز التجارة الزراعية.

يهدف هذا الفصل إلى توفير نهج أكثر شمولًا، واستكشاف الأدبيات الحالية، والاتفاقيات القائمة على مستوى الحكومة عند الاقتضاء، فضلًا عن البيانات الرئيسية فيما يتعلق بثلاث روابط أوسع موجودة بين جميع البلدان: تدفقات السلع (التجارة)، والتمويل (رأس المال)، والأفراد (الهجرة بأشكالها المختلفة).

ويعرض الفصل الاتجاهات في هذه المجالات الثلاثة، بما في ذلك تحديد المجالات التي يجري فيها اغتنام الفرص و/أو التحديات التي يجري مواجهتها.

الرابط 1: تدفقات البضائع

الاتجاهات العامة في التجارة بين الصين وأفريقيا

في حين أن الصين تقف وراء الاتحاد الأوروبي كمنطقة، فهي الآن أكبر شريك تجاري ثنائي للدول الأفريقية. وبعبارة أخرى، فإن الصادرات الحالية من أفريقيا إلى الصين لا تقل أهمية عن الصادرات الحالية داخل أفريقيا، كما هو مبين في **الشكل 3**.

الشكل 3: نمو التجارة بين الصين وأفريقيا مقارنة بنمو تجارة أفريقيا مع المناطق الأخرى.[18]

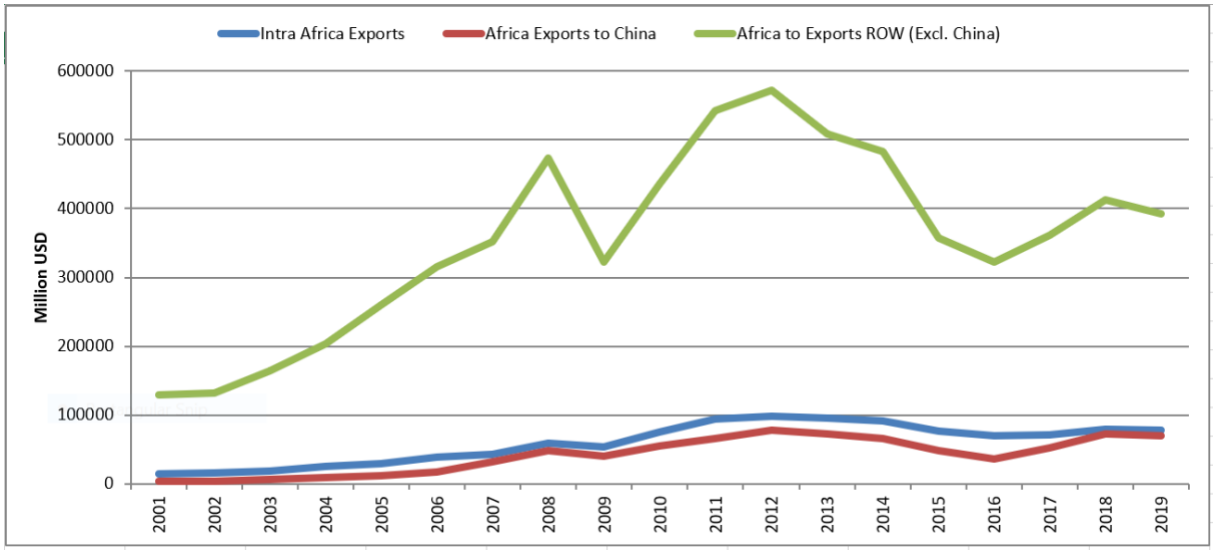

[18] المصدر: قاعدة بيانات "تريد ماب" (Trade Map database)

علاوة على ذلك، فإن صادرات أفريقيا إلى الصين، بوجه عام، بالنسبة لصادرات أفريقيا إلى العالم، آخذة في الازدياد بإطراد منذ عام 2000 (**الشكل 4**). كما تم تنويع الصادرات، وخلال نفس الفترة لم تكن هناك زيادة كبيرة في أكبر 20 من الصادرات من أفريقيا إلى الصين بالنسبة إلى إجمالي الصادرات. ويتماشى التنويع مع الصين المتغيرة. على سبيل المثال، بلغت الصادرات الإثيوبية من القهوة والشاي والتوابل إلى الصين 8.45 مليون دولار أمريكي خلال عام 2017[19]. ويتزايد الطلب على الشاي الأسود والشاي المميز والمنتجات الصحية ومستحضرات التجميل الأخرى ذات الصلة في الصين[20].

الشكل 4: صادرات أفريقيا إلى الصين كنسبة مئوية من إجمالي صادرات أفريقيا إلى العالم.[21]

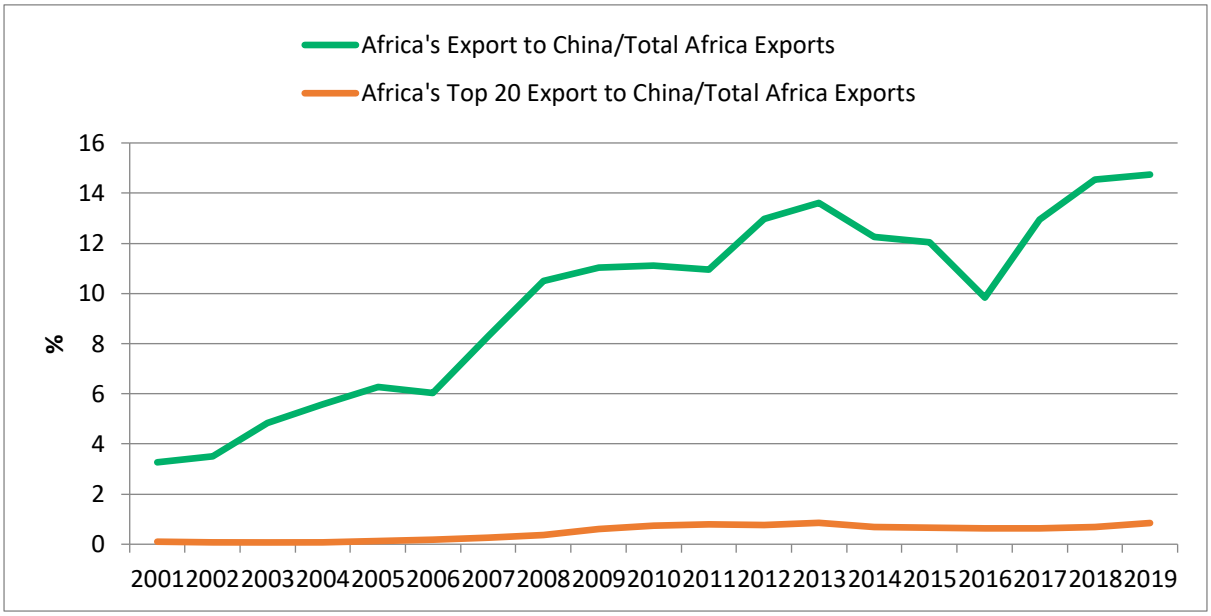

ومع ذلك، كما هو مبين في **الشكل 5**، أظهر الميزان التجاري لأفريقيا مع الصين اتجاهاً تنازلياً منذ عام 2000، باستثناء عامي 2008 و 2012 حيث تم تسجيل فائض تجاري صغير.

[19] قاعدة مكتب الأمم المتحدة الإحصائي للبيانات التجارية (UN Comtrade)
[20] http://www.fao.org/economic/est/est-commodities/tea/tea-meetings/en/
[21] المصدر: قاعدة بيانات "تريد ماب" (Trade Map database)

الشكل 5: الميزان التجاري لأفريقيا مع الصين (جميع المنتجات) بين الأعوام 2001-2019[22]

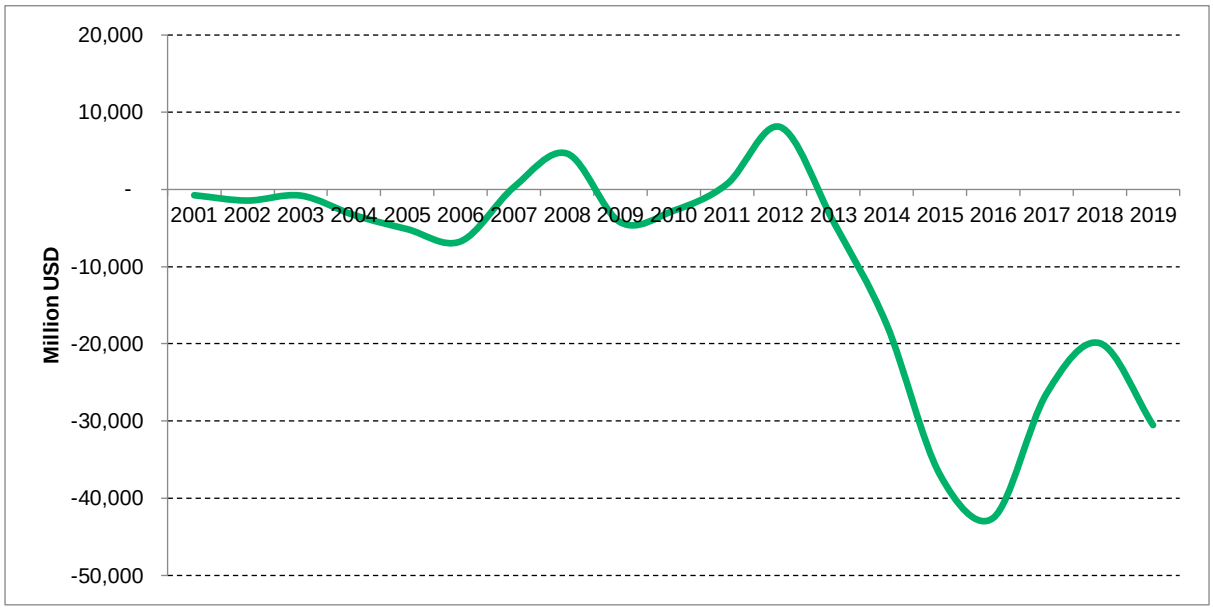

في الواقع، تعاني الغالبية العظمى من البلدان الأفريقية من عجز تجاري مع الصين (أي أن وارداتها من الصين أكبر من صادراتها إلى الصين). في كل من 2018 و 2019، كان لدى 15 دولة فقط في أفريقيا فائض تجاري مع الصين. وكان أكبر فائض في عام 2019 في أنغولا عند 21 مليارًا، تليها جنوب أفريقيا وجمهورية الكونغو، وأصغر فائض هو تشاد (11 مليون). في المقابل، كانت البلدان الأفريقية التي لديها أكبر عجز هي نيجيريا بـ 14 مليار، تليها مصر والجزائر (**الشكل 6**).

ترتبط هذه العلاقة غير المتوازنة بأربعة اتجاهات أساسية أخرى.

[22] المصدر: قاعدة بيانات "تريد ماب" (Trade Map database)

الشكل 6: الدول الإفريقية ذات الفوائض التجارية مع الصين في عام 2019 (مليون دولار أمريكي)[23]

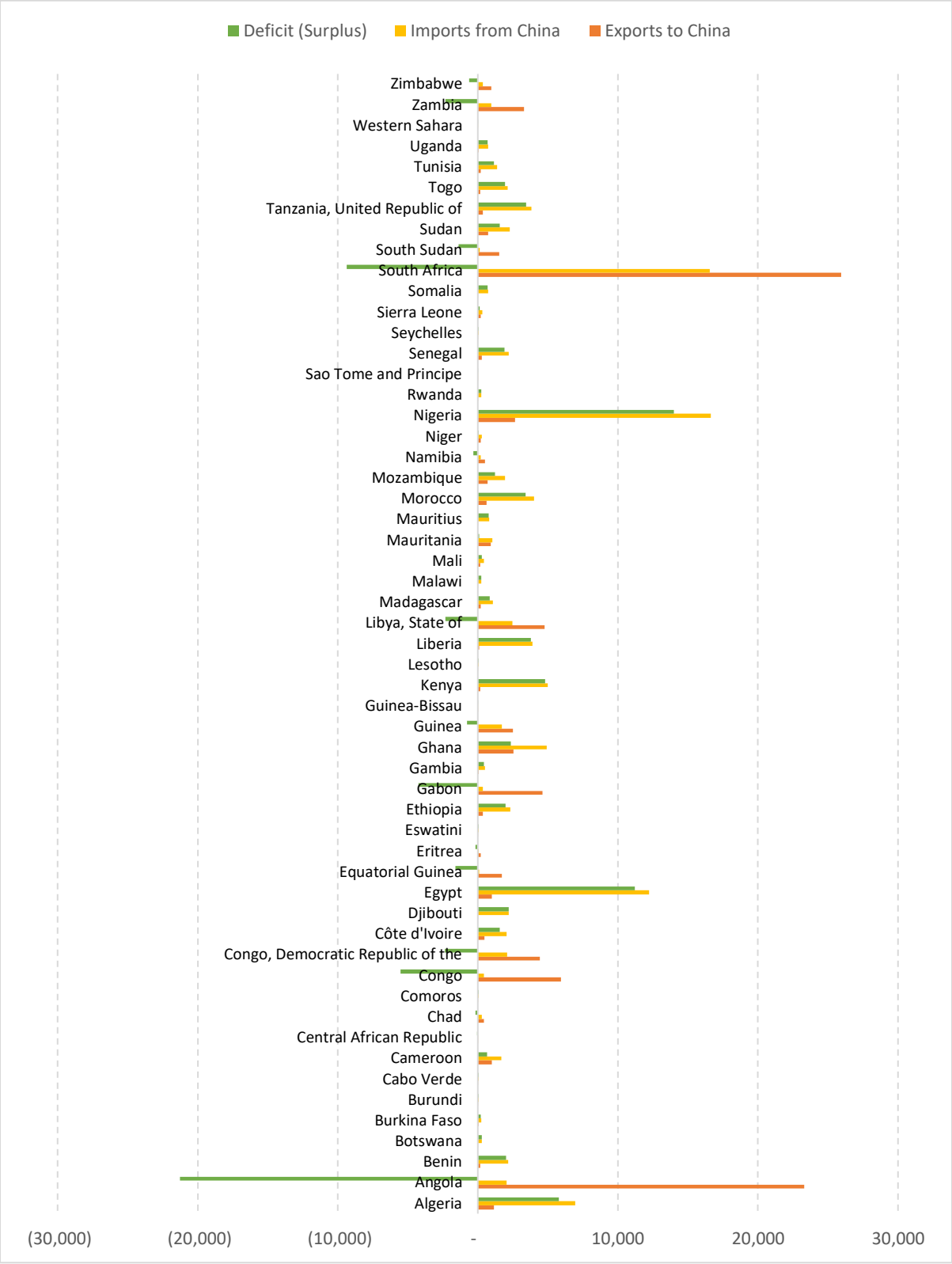

أولًا، إن أكبر 10 موردين أفارقة للصين في جميع المنتجات هم بلدان إما لديها اقتصادات أكثر تقدمًا نسبيًا أو غنية بالموارد الطبيعية، كما هو موضح في **الشكل 7**[24]

الشكل 7: أكبر 10 موردين في أفريقيا للصين (جميع المنتجات حسب الترتيب)[25]

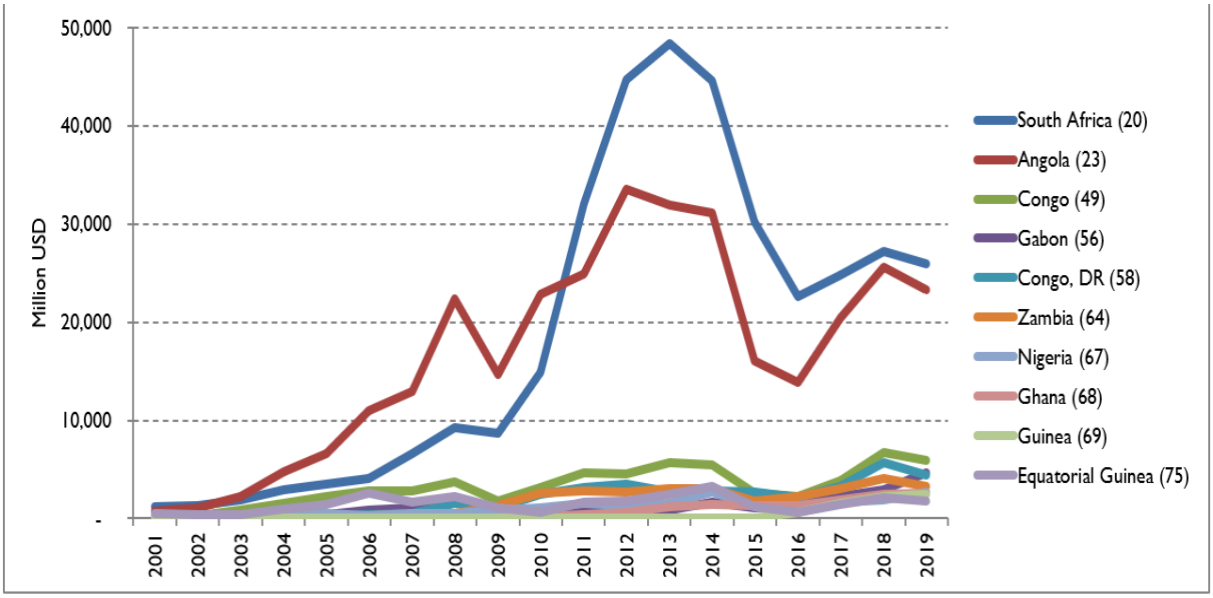

ثانيًا، لم يتغير نوع الصادرات والتركيز على المواد الخام إلا قليلًا بمرور الوقت.[26] بين عامي 2001 و 2019، شملت الصادرات الرئيسية من أفريقيا إلى الصين منتجات زيت البترول والنحاس والمعادن الأساسية الأخرى والخشب، مع ملاحظة زيادة مطردة في المنتجات البترولية (الشكل 8). ويتناقض هذا مع صادرات الفواكه والصوف والقطن، التي تحتل المرتبة الثالثة في قائمة أكبر عشر صادرات إفريقية إلى الصين.

يظهر هذا النمط أيضًا على المستوى الإقليمي إذا تم تصنيف البلدان الأفريقية وفقًا للمجتمعات الاقتصادية الإقليمية المختلفة (RECs).

[23] المصدر: قاعدة بيانات "تريد ماب" (Trade Map database)
[24] أوبوا (2012) (Obuah). التجارة بين الصين وأفريقيا: الاتجاهات والتغيرات والتحديات . 15.
[25] المصدر: قاعدة بيانات "تريد ماب" (Trade Map database)
[26] كوفاس (2017) .(Coface). بيان صحفي. https://www.coface-usa.com/News-and-Publications/News/China-Sub-Saharan-Africa-Trade-Relations-Still-Unbalanced

الشكل 8: أكبر 10 صادرات أفريقية إلى الصين.[27]

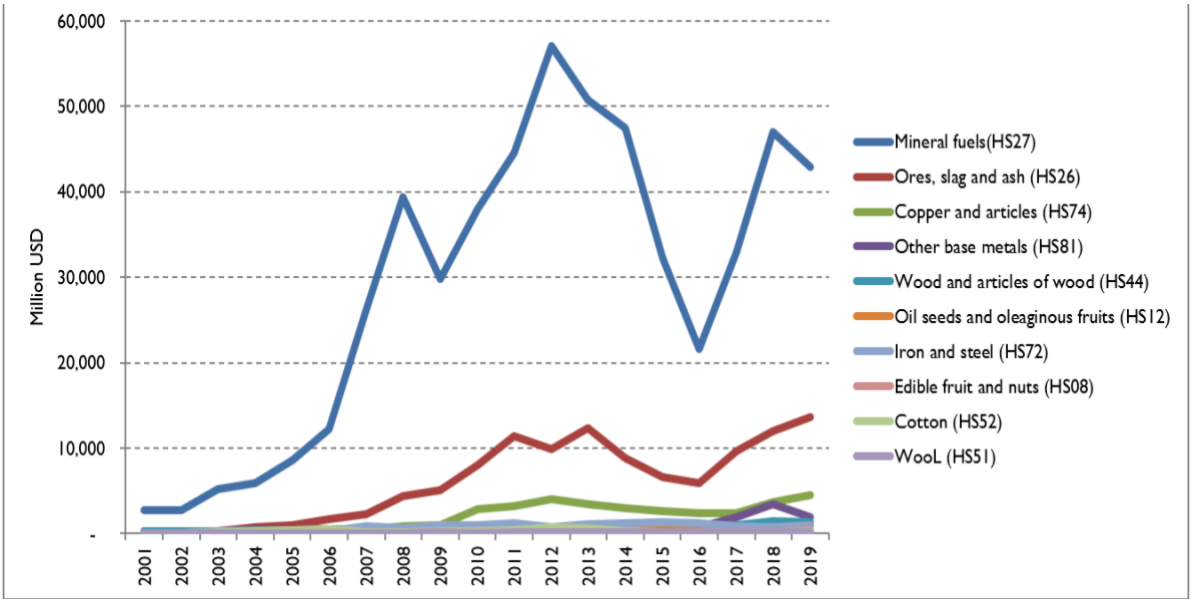

ثالثًا، هذه الاتجاهات مدفوعة بنمو الصين كقوة تصنيع قوية، وإلى حد ما نمو الأسواق الاستهلاكية الأفريقية. على سبيل المثال، زادت واردات المعدات الكهربائية من الصين إلى أفريقيا بشكل مطرد بين عامي 2001-2019، تليها الآلات (انظر **الشكل 9**). وقد يرتبط بعض هذا بمشاريع البنية التحتية (انظر الفرع التالي المتعلق بالشؤون المالية).

الشكل 9: أكبر 10 واردات أفريقية من الصين[28]

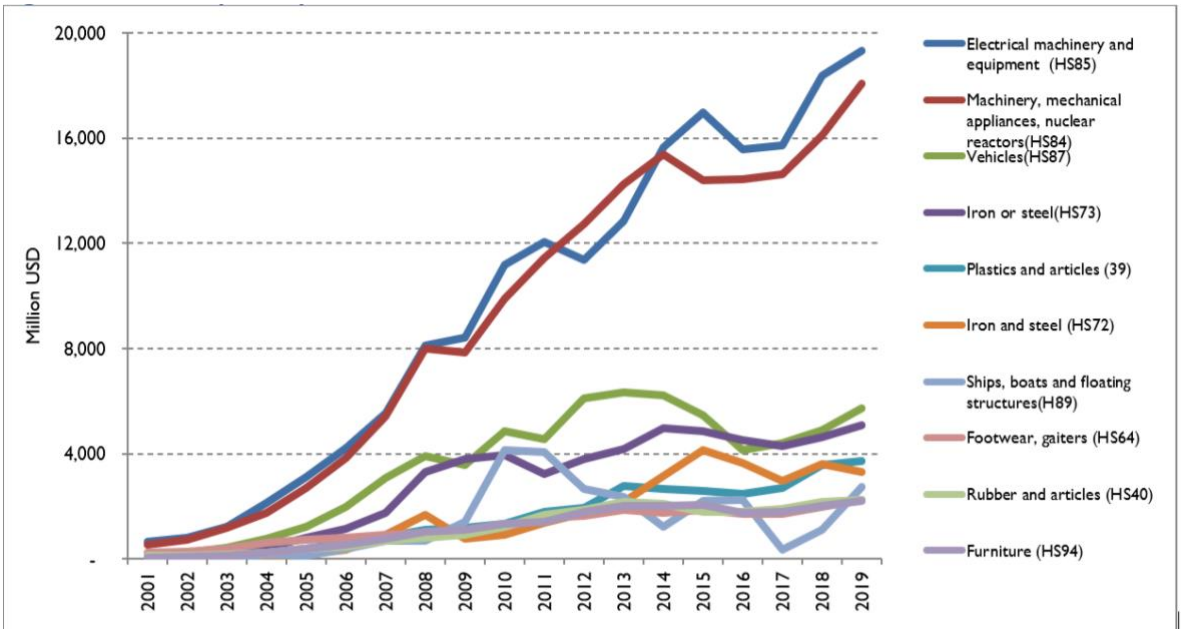

[27] المصدر: قاعدة بيانات "ترید ماب" (Trade Map database)

[28] المصدر: قاعدة بيانات "ترید ماب" (Trade Map database)

وأخيرًا، في حين أن ارتفاع الدخل في الصين أدى إلى نمو الاستهلاك المحلي، فإن هذا الطلب لم يمتد إلى الدول الأفريقية. وتذبذبت الصادرات من أفريقيا إلى الصين مقارنة بإجمالي الصادرات العالمية إلى الصين على مدى الأعوام العشرين الماضية بهامش يتراوح بين 2% و 4% منذ عام 2006 (**الشكل 10**).

الشكل 10: صادرات أفريقيا إلى الصين كنسبة مئوية من إجمالي واردات الصين.[29]

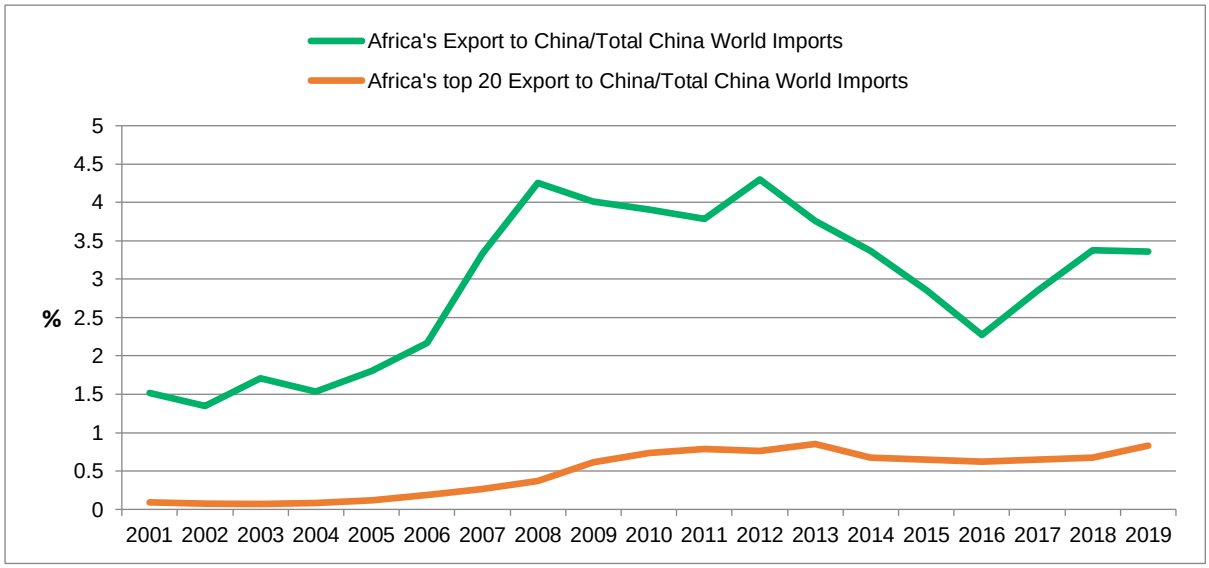

دور الاتفاقيات التجارية في التجارة بين الصين وأفريقيا.

في عام 2010، وافقت الصين على السماح بالواردات من أقل البلدان نموًا في إطار نظام الإعفاء من الرسوم الجمركية (DFQF). وتم تجديد هذا المخطط في عام 2015 ويقدر أنه يغطي 97٪ من بنود التعرفة الجمركية. ومع ذلك، كان له تأثير محدود حتى الآن. على سبيل المثال، في حين أن 99٪ من جميع واردات أقل البلدان نمواً إلى الصين في عام 2011 كانت في إطار مخطط نظام الإعفاء من الرسوم الجمركية (DFQF)، لم تستورد الصين سوى القليل من هذه السلع من أقل البلدان نموًا في أفريقيا.[30] . وتعزو منظمة التجارة العالمية إلى حد كبير عدم استخدام خطط التفضيل هذه إلى قواعد المنشأ المعقدة، والتحديات[31]المتعلقة بالوصول إلى الأسواق، ومتطلبات النقل المباشر.[32]

[29] المصدر: قاعدة بيانات "تريد ماب" (Trade Map database)

[30] المعهد الدولي للتنمية المستدامة -https://ictsd.iisd.org/bridges-news/bridges-africa/news/duty-free-quota-free-market-access-what%E2%80%99s-in-it-for-african-ldcs IISD.org

[31] البلدان التي يغطيها البرنامج حاليًا في أفريقيا هي 33 من أقل البلدان نمواً في أفريقيا - وهي: أنغولا، وبنين، وبوروندي، وبوركينا فاسو، وجمهورية أفريقيا الوسطى، وتشاد، وجزر القمر، وجمهورية الكونغو الديمقراطية، وجيبوتي، وإريتريا، وإثيوبيا، وغامبيا، وغينيا، وغينيا بيساو، وليسوتو، وليبيريا، ومدغشقر، وملاوي، ومالي، وموريتانيا، وموزمبيق، والنيجر، ورواندا، وساو تومي، وبرينسيبي، والسنغال، وسيراليون، والصومال، وجنوب السودان والسودان، وتنزانيا، وتوغو، وأوغندا، وزامبيا.

32 منظمة التجارة العالمية https://www.wto.org/english/news_e/news19_e/roi_16may19_e.htm - (WTO)

إلى جانب مخطط نظام الإعفاء من الرسوم الجمركية (DFQF)، حتى الآن، تم التفاوض على جميع الاتفاقات التجارية الأخرى مع الصين في أفريقيا بين فرادى البلدان. وعلى نطاق أوسع، اتفقت الصين وموريشيوس في عام 2019 على أول اتفاقية تجارة حرة كاملة (FTA) مع دولة أفريقية[33]. والمربع 3 مجموعات من بعض الحقائق عن هذا الاتفاق، الذي دخل حيز النفاذ في 1 يناير 2021.

المربع 3: حقائق أساسية حول اتفاقية التجارة الحرة بين الصين وموريشيوس

- تتضمن الاتفاقية حصة تعريفة (حصة 15٪) لـ 50 ألف طن من السكر يتم تنفيذها على أساس تدريجي على مدار 8 أعوام، تبدأ من 15 ألف طن في عام 2021.
- من المتوقع أن تصل الصين في نهاية المطاف إلى صفر تعرفة جمركية على 96.3٪ من السلع المتداولة (أي 8547 منتج) مع 88٪ من الرسوم الجمركية الصينية لواردات موريشيوس عند الصفر فورًا و 5٪ محررة على مدى 5 أعوام، و 3٪ محررة على مدى 7 أعوام. تشمل المنتجات التي تندرج تحت هاتين الفئتين مجموعة واسعة من المنتجات الزراعية وكذلك الأحذية والدراجات النارية والألماس المركب والمركبات وقطع الغيار والاكسسوارات والأقمشة والصوف والأفلام.
- تشمل خطوط التعرفة الجمركية الـ 313 المستبعدة من التحرير زعانف القرش والشاي والأرز وفول الصويا وزيوت البذور وعصير الطماطم ونفايات التبغ والسيجار والسجائر واليوريا ومناديل المرحاض ومعظم أنواع الورق والصوف والقطن وآلات الخياطة والأدوات اليدوية.
- من المتوقع أن تصل موريشيوس في نهاية المطاف إلى رسوم جمركية صفرية على 94.2٪ من السلع المتداولة.
- تستبعد قواعد المنشأ (ROO) المنتجات المصدرة من موريشيوس التي تحتوي على مواد موريشيوسية غير منشأة فيها تتجاوز 10% من قيمة المنتج للشحن على متن السفن (FOB). هذا أكثر تقييدًا من اتفاقية التجارة التفضيلية لموريشيوس بموجب قانون فرص النمو الأفريقية الأمريكية (AGOA).
- تتيح اتفاقية التجارة الحرة للصين الوصول إلى أكثر من 40 قطاعًا خدميًّا و 130 قطاع فرعي في موريشيوس، بما في ذلك الخدمات المالية، والاتصالات، وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، والخدمات المهنية، والبناء، والخدمات الصحية.

كما أبرمت الدول الأفريقية أيضًا اتفاقيات الصحة والصحة النباتية (SPS) مع الصين لمنتجات زراعية طازجة محددة، و/أو مذكرات تفاهم (MOUs) لتصدير كميات معينة من هذه المنتجات. هذه ضرورية لأن الصين لديها نظامها الخاص لإصدار شهادات المنتجات الزراعية / الخام منذ التسعينيات[34]، التي تديرها إدارة مراقبة الجودة والتفتيش والحجر الصحي في الصين (AQSIQ) - ما يعادل إدارة الغذاء والدواء الأمريكية (FDA) أو مكتب الاتحاد الأوروبي لمراجعة وتحليل الصحة والغذاء. وتم التصريح للبلدان من قبل منظمة التجارة العالمية بفرض متطلبات الصحة والصحة النباتية - على الرغم من أنه يمكن اعتبارها "تمييزية" لأنه يمكن تطبيقها على جميع البلدان بغض النظر عن القدرة التي يجب على بلد معين تقديمها[35].

[33] تسمح المادة الرابعة والعشرين من الاتفاق العام بشأن التعريفات الجمركية والتجارة (GATT) لأعضاء منظمة التجارة العالمية بإبرام اتفاقات تؤدي إلى تشكيل مناطق التجارة الحرة والاتحاد الجمركي. وفي حالة اتفاقية التجارة الحرة، فإن الشرط هو أن يلغي الاتفاق الرسوم وغيرها من القيود التجارية المفروضة على كافة اشكال التجارة بين الأقاليم المؤسسة للمنتجات الناشئة في هذه الأقاليم إلى حد كبير. انظر أيضًا https://www.wto.org/english/docs_e/legal_e/gatt47_02_e.htm#articleXXIV

[34] انظر: https://www.files.ethz.ch/isn/100675/42.pdf

[35] وود وآخرون (2017). (Wood et al).

هناك ما لا يقل عن 11 دولة أفريقية وقعت على اتفاقيات الصحة والصحة النباتية (SPS) مع الصين، بدءًا من عام 1998 فصاعدًا، على النحو المبين في **الجدول 1** . بالإضافة إلى هذه الاتفاقيات الرسمية، تم أيضًا توقيع مذكرات تفاهم مع شركات صينية بين حكومات وشركات من إثيوبيا[36]، ورواندا وأوغندا للبن، وهناك نقاش حول فتح السوق الصينية للكاكاو (غانا)[37] .

الجدول 1: اتفاقيات الصحة والصحة النباتية الحالية ومذكرات التفاهم بين الصين والدول الأفريقية.

المنتج	عام التوقيع	البلد
أوراق التبغ[38]	1998	زيمبابوي
الحمضيات (الشحنة الأولى 2004)، والعنب (الشحنة الأولى 2006).[39]	2000	جنوب أفريقيا
السمسم	2002	إثيوبيا
الحمضيات[40]	2008	المغرب
لحوم البقر[41] (الشحنة الأولى 2019)[42]	2015	ناميبيا
تفاح رويال بيوت[43]	2015	جنوب أفريقيا
العنب[44]	2016	مصر
الأفوكادو (القطع والمجمدة فقط، الشحنة الأولى 2020)[45]، وستيفيا، ضمن جملة أمور والزهور المقطوفة والفاصوليا الفرنسية والمكسرات المكاداميا.[46] (كل ما زالت قيد الدخول).	2018	كينيا
فول الصويا[47]	2018	إثيوبيا
التمر النخيل [48]	2019	مصر
الأسماك ومنتجات البحر، وزيت جوز الهند/وخلاصة القرفة.[49]	2019	سيشيل
لحوم البقر ولحم البقر من المنتجات[50]	2020	بوتسوانا
الفلفل الحار المجفف غير المعالج[51]	2021	رواندا

[36] https://qz.com/africa/1432178/ethiopias-garden-of-coffee-to-open-100-cafes-in-china/

[37] https://agrighanaonline.com/ghanas-ambassador-to-china-calls-for-tariff-free-entry-of-ghanas-cocoa-products-into-chinese-market/

[38] http://220.163.128.46/Front/StatuteContent.aspx?StatuteID=3944

[39] https://agritrade.cta.int/Agriculture/Commodities/Horticulture/Good-progress-reported-in-South-Africa-China-SPS-dialogue-in-citrus-and-apple-sector.html و https: // www.nda.agric.za/docs/npposa/protocol_ of_ phytosanitary_ requir.htm

[40] http://ma.mofcom.gov.cn/article/ddfg/waimao/201408/20140800689880.shtml

[41] http://na.mofcom.gov.cn/article/jmxw/201510/20151001126889.shtml

[42] ناميبيا 29 مارس 2018 بروتوكول التفتيش والحجر الصحي والأطباء البيطريين والمتطلبات الصحية على لحوم البقر التي سيتم تصديرها إلى الصين. انظر https://www.nbc.na/news/namibia-china-sign-various-trade-agreements.16826 و http://na.mofcom.gov.cn/article/jmxw/201905/20190502862471.shtml

[43] https://www.freshplaza.com/article/2137415/south-africa-first-apples-to-china/

[44] http://news.afrindex.com/zixun/article7799.html

[45] https://www.sohu.com/a/339734694_291959 و http://www.fruitnet.com/asiafruit/article/178558/kenya-china-avocado-deal-signed ؛ انظر أيضًا https: //africa.cgtn. com / 2020/11/07 / kenya-to-priority-avocado-export-to-china / (تم الوصول إليه في 10 يناير 2021).

[46] http://www.xinhuanet.com/english/africa/2019-09/12/c_138384812.htm

[47] https://www.reuters.com/article/us-china-soybeans-imports-idUSKCN1LN0VL

[48] http://www.customs.gov.cn/customs/302249/302266/2480148/2622503/index.html

[49] يغطي اتفاق سيشيل للصحة النباتية مع الصين متطلبات التفتيش والحجر الصحي والبيطرية للمنتجات المائية لصيد الأسماك البحرية البرية التي سيتم تصديرها من سيشيل إلى جمهورية الصين الشعبية. انظر http://www.nation.sc//articles/2338/seychelles-and-the-peoples-republic-of-china (تم الوصول إليه في 10 يناير 2021).

[50] http://www. xinhuanet.com/english/2020-12/18/c_139600727.htm

[51] https://www.newtimes.co.rw/news/rwandas-dry-chili-debut-chinese-market

فول الصويا[52]	2021	تنزانيا

من المحتمل أن تكون الأعداد المنخفضة للاتفاقيات الحالية عاملًا مساهمًا في انخفاض حجم الصادرات، ومع ذلك، في كثير من الحالات، لم يُلاحظ ارتفاع كبير ومتسق في المنتجات التي تغطيها معايير الصحة والصحة النباتية حتى الآن أو كان هناك تأخر كبير. على سبيل المثال، يدخل حوالي 9000 طن من لحوم الأبقار الناميبية إلى الاتحاد الأوروبي كل عام، بينما حتى الآن، دخلت الصين فقط 3000 طن. في عام 2020، أصبحت ناميبيا أيضًا أول مصدر أفريقي للحوم البقر إلى الولايات المتحدة، مع طموحها لتصدير 5000 طن سنويًا بحلول عام 2025. في بعض الحالات، تكون المتطلبات الفنية شديدة الصرامة حتى بموجب ترتيبات الصحة والصحة النباتية، على سبيل المثال، الشروط المطلوبة لتجميد وقطع الأفوكادو من كينيا أعاقت تدفق التجارة، مما قلل من الفوائد التي تعود على المزارعين.

وقبل إن أي ترتيب تجاري تتفاوض فيه البلدان الأفريقية مع جهات فاعلة أخرى ككتلة تجارية، مثل الجماعات الاقتصادية الإقليمية (RECS) في أفريقيا[53]، يمكن أن يعزز القدرة التفاوضية للبلدان الأفريقية ويكفل في الوقت نفسه القدرة على تنفيذ السياسات ورصدها بفعالية.[54]

ومع ذلك، فقد تم إنشاء بعض منتديات التنسيق الإقليمية ولكن قلما يتم استخدامها. على سبيل المثال، في نوفمبر 2011، أنشأت مجموعة شرق أفريقيا (EAC) اتفاقية إطار الصين بشأن الاقتصاد والتجارة والاستثمار والتعاون التقني، والتي كان من المتوقع أن تعزز تجارة السلع الأساسية، وتبادل الزيارات من قبل رجال الأعمال، والتعاون في الاستثمار، والبنية التحتية، وتنمية الموارد البشرية والتدريب.[55] كان من المتوقع أن تقوم لجنة مشتركة للاقتصاد والتجارة والاستثمار والتعاون الفني (JCET) بمتابعة التنفيذ، لكنها اجتمعت عدة مرات فقط قبل أن تتبدد. كررت الصين مؤخرًا رغبتها في التفاوض على اتفاقية تجارة حرة على مستوى المنطقة مع مجموعة دول شرق أفريقيا، ويهدف المجمع التجريبي الجديد في مقاطعة هونان إلى تعزيز التجارة والتعاون مع مجموعة شرق أفريقيا.[56]

وبالمثل، بدأت المفاوضات بشأن اتفاقية التجارة الحرة بين الصين والاتحاد الجمركي لأفريقيا الجنوبية (SACU) في عام 2004، ولكن لم يتم توقيع أي اتفاقية في الوقت الحالي. [57] هذا ولدى مجموعة التنمية لأفريقيا الجنوبية (SADC) علاقة عمل مع الصين في أعقاب ندوة الاستثمار في البنية التحتية من قبلها في الصين التي عقدت في عام 2015، ولكن التركيز انصب على البنية التحتية وليس مباشرة على التجارة.[58] كما تم إطلاق صندوق بقيمة مليار دولار أمريكي يهدف إلى تعزيز العلاقات التجارية والاقتصادية بين الصين والدول الأفريقية الناطقة بالبرتغالية في عام 2010، [59] إضافة إلى إنشاء المنتدى التجاري بين الصين المجموعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا (ECOWAS) في عام 2012 ولكن لم يتم تسجيل أي شيء منذ ذلك الحين عن التقدم المحرز في أي من هذين الصندوقين.

إلى جانب هذه الاتفاقيات المتعلقة بالتجارة المباشرة، هناك نقطتان رئيسيتان أخريان يجب ملاحظتهما حول العلاقة التجارية بين الصين وأفريقيا.

أولًا، يبدو أن تركيز الحكومات الأفريقية حتى الآن كان على زيادة حجم التجارة مع الصين، بدلًا من قيمة التجارة. ويتجلى ذلك من خلال عدم وجود اعتراف بالمؤشرات الجغرافية الأفريقية (GI) في الصين.

---

[52] https://www.scmp.com/news/china/diplomacy/article/3107445/china-start-buying-soybeans-tanzania-it-seeks-new-suppliers

[53] في الوقت الحاضر، هناك 8 تكتلات إقليمية معترف بها من قبل الاتحاد الأفريقي (AU) - اتحاد المغرب العربي (UMA)، والسوق المشتركة لشرق وجنوب أفريقيا (COMESA)، وتجمع دول الساحل والصحراء (CEN-SAD)، ومجموعة شرق أفريقيا (EAC)، والمجموعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا (ECCAS)، والمجموعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا (ECOWAS)، والهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية (IGAD)، ومجموعة التنمية لأفريقيا الجنوبية (SADC).

[54] http://www.ccs.org.za/wp-content/uploads/2015/11/CCS_PB_REC_DB___BT_2015_02.pdf

[55] معهد أسبن - https://www.aspeninstitute.org/wp-content/uploads/files/content/images/ghd/China_EAC_Press_Release_11.17.2011.pdf

[56] https://baijiahao.baidu.com/s?id=1684123648821985664&wfr=spider&for=pc

[57] وزارة الخارجية الصينية http://fta.mofcom.gov.cn/topic/ensacu.shtml

[58] https://www.sadc.int/news-events/news/sadc-china-infrastructure-investment-seminar/

[59] https://www.gov.mo/en/news/52418/

المؤشرات الجغرافية هي علامة تُستخدم على المنتجات التي تمتلك صفات أو سمعة ترجع إلى منشأ جغرافي محدد. عند استخدامها يمكنهم زيادة قيمة هذه المنتجات في الأسواق وتجنب وجود نسخ رديئة[60]. على هذا النحو، يمكن أن تكون المؤشرات الجغرافية جزءًا من استراتيجيات ترويج التجارة[61].

يوجد حتى الآن إجمالي 186 مؤشر جغرافي أفريقي موثق. وبشكل عام، تنقسم إلى فئتين: المنتجات الغذائية وغير الغذائية (**الشكل 11**) وهي متنوعة للغاية. وتمثل أنواع خمر النبيذ غالبية المنتجات غير الغذائية المحمية.

الشكل 11: المنتجات الأفريقية مع حماية المؤشرات الجغرافية (GI).[62]

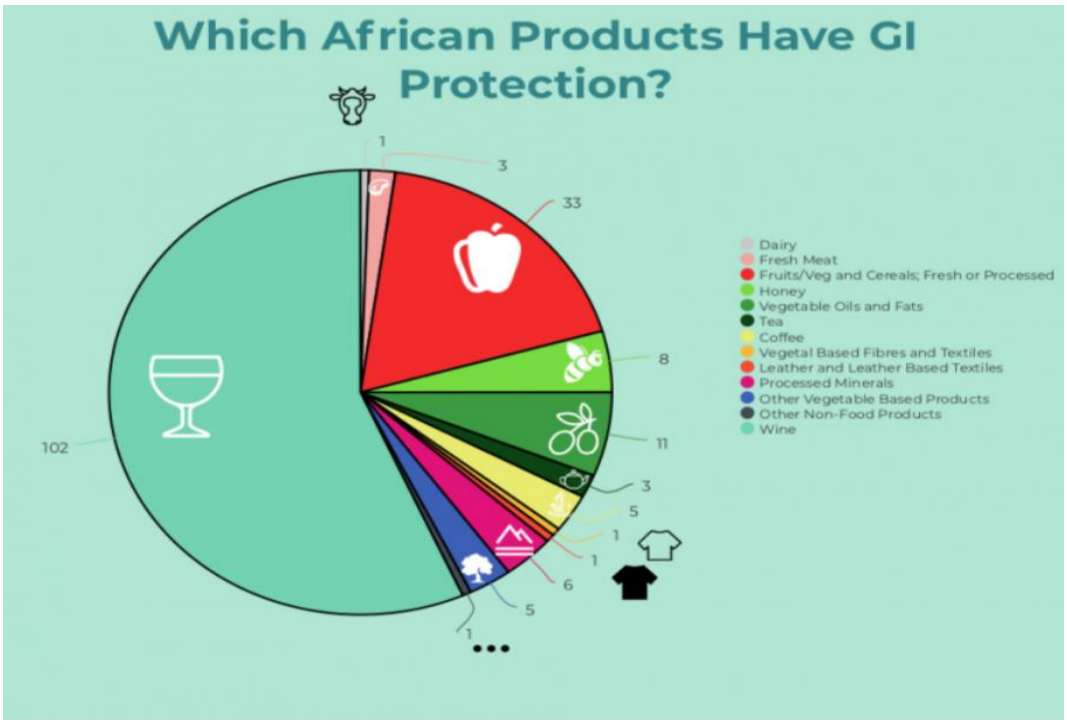

مع ذلك، لا توجد منتجات أفريقية لديها حماية المؤشرات الجغرافية في الصين. إلا إن البعض، مثل خمر النبيذ الجنوب أفريقي، وشاي الرويبوس الجنوب أفريقي، والشاي الكيني [63] قد تواجه ارتفاع الطلب في الصين.

ثانيًا، أصبحت الخدمات اللوجستية عبر الحدود - بما في ذلك التجارة الرقمية أو التجارة الإلكترونية - محط تركيز الحكومات الأفريقية والشركاء الصينيين كعامل تمكين للتجارة. وفي خدمات النقل والبنية التحتية، لدى الصين الآن اتفاقيات نقل للطيران المدني مع إثيوبيا وأنغولا وزامبيا وجنوب أفريقيا وسيشيل وليبيا وأوغندا.

وقع عدد من الدول الأفريقية اتفاقيات للترويج للمنتجات من بلادهم على منصات التجارة الإلكترونية الصينية، سواء بالجملة (B2B) أو التجزئة (B2C). في عام 2018، وقعت رواندا والصين مذكرة تفاهم بشأن التعاون في التجارة الإلكترونية. ومنذ عام 2020، قام سفير رواندا في الصين بالبث المباشر خمس مرات للترويج للقهوة الرواندية والفلفل والمنتجات المحلية الأخرى والمنتجات السياحية على المتجر الصيني عبر الإنترنت

[60] https://www.wipo.int/geo_indications/en/

[61] https://unctad.org/topic/least-developed-countries/ Geographical-20indications%20(GIs)%20are%20tools%20for%20an%20overall%20trade%20promotion%20strategy.

[62] المصدر: Development Reimagined.

[63] https://developmentreimagined.com/2020/01/24/geographical-indications/

(Tmall).[64] وبالمثل، في أواخر عام 2019، دخلت حكومة إثيوبيا ومجموعة علي بابا (Alibaba Group) في شراكة.[65] في عام 2020، تم إطلاق القهوة الإثيوبية رسميًا على (Tmall) على "علي بابا" [66]مع توقيع جيرا يرغاتشيف وقهوة سيدامو من إثيوبيا عقودًا لبيع السلع.[67]

مع ذلك، فإن معظم منصات التجارة الإلكترونية الصينية ليس لديها أي متاجر يديرها الأفارقة لبيع المنتجات مباشرة من أفريقيا إلى الصين. بعض المنتجات البارزة التي تباع في المتاجر الصينية عبر الإنترنت هي شاي كيريكو كينيا، وشاي رويبوس جنوب أفريقيا، وجل آل كير الصبار جنوب أفريقيا، وقهوة يرجاشيفي وزبدة كاكاو الملكة إليزابيث إثيوبيا.

الرابط 2: التدفقات التمويلية

يركز هذا القسم على ثلاثة أنواع من التدفقات المالية وهي المنح (المساعدات) والقروض والاستثمار الأجنبي المباشر (FDI).[68] نستكشف الاتجاهات العامة لكل منها بالإضافة إلى الاختلافات بين البلدان، وحيثما تتوفر البيانات. وبالنسبة للاستثمار الأجنبي المباشر، نستكشف أيضًا اتجاهات الاستثمار الأفريقي في الصين.

منح أو مساعدات من الصين إلى أفريقيا.

تم استخدام المنح المقدمة لأفريقيا لبناء مشاريع رعاية اجتماعية صغيرة ومتوسطة الحجم ولتمويل مشاريع التعاون في تنمية الموارد البشرية، والتعاون التقني، والمساعدة المادية والمساعدة الإنسانية في حالات الطوارئ، وكذلك المشاريع في إطار صندوق التعاون فيما بين بلدان الجنوب.[69] ووفقًا لأحدث تقرير حول الصين، من 2013 إلى 2018، خصصت الصين ما مجموعه 120.6 مليار يوان (18.25 مليار دولار أمريكي) للبلدان الأفريقية، أي تقريبًا 3 مليارات دولار أمريكي سنويًا، بما في ذلك المنح البالغة 1.4 مليار دولار أمريكي سنويًا (47٪)،[70] كما هو موضح في **الشكل 12**.

[64] رواندا كوفي (Rwanda Coffee) - https://baijiahao.baidu.com/s?id=1679245976487796459&wfr=spider&for=pc

[65] بيبولز دايلاي (People's Daily) - http://en.people.cn/n3/2020/1107/c90000-9777678.html

[66] بيبولز دايلاي (People's Daily) - http://en.people.cn/n3/2020/1107/c90000-9777678.html

[67] تشاينا نيو (China New) - https://www.chinanews.com/business/2020/11-06/9332299.shtml

[68] https://www.cgdev.org/sites/default/files/chinas-foreign-aid-primer-recipient-countries-donors-and-aid-providers.pdf

[69] جمهورية الصين الشعبية ومجلس الدولة. "التعاون الإنمائي الدولي للصين في العصر الجديد". 10 يناير 2021.

[70] المرجع نفسه http://english.www.gov.cn/archive/whitepaper/202101/10/content_WS5ffa6bbbc6d0f72576943922.html

الشكل 12: مساعدات الصين لأفريقيا، للاعوام 2013-2018.[71]

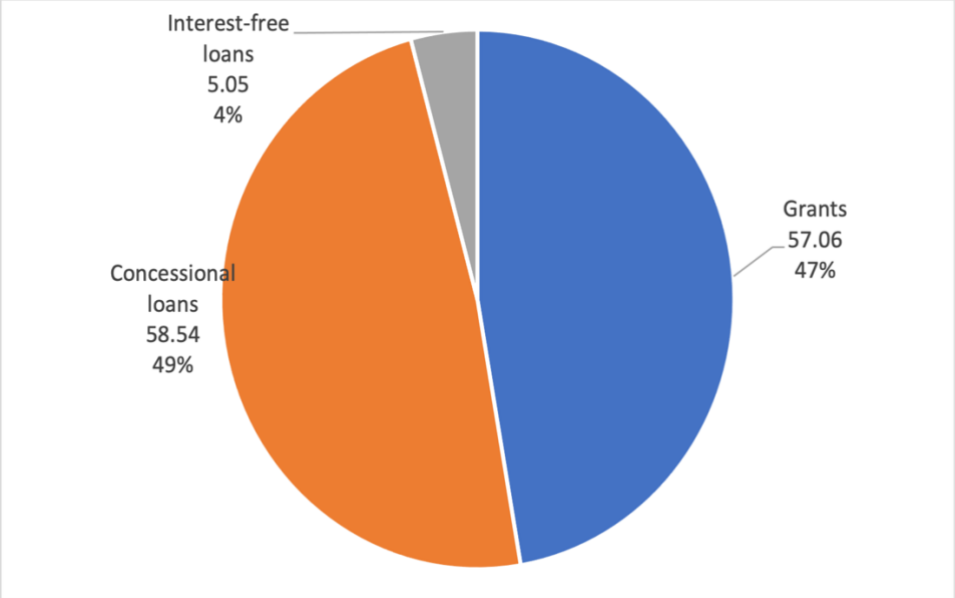

لا توجد بيانات شاملة لتوزيع هذه المنح حسب البلدان الأفريقية. كما أن التوزيع حسب القطاع لأنواع المنح المختلفة غير واضح. على سبيل المثال، يتم إنفاق نسبة معينة من المساعدات لأفريقيا على الزراعة (على سبيل المثال في شكل مراكز الإيضاح الزراعي وتدريب الخبراء)، وعلى الصحة (على سبيل المثال في شكل فرق طبية دائمة وطارئة، أو تبرعات بمعدات طبية، أو بناء المستشفيات) وما إلى ذلك. لذلك، من الصعب فهم ما إذا كانت بعض القطاعات الأفريقية قد تلقت استثمارات من الصين بمرور الوقت أكثر من غيرها.

القروض الأفريقية المقترضة من الصين.

بسبب المخاوف الدولية بشأن مستويات الديون، تواجه البلدان الأفريقية ضغوطًا لتجنب تحمل ديون جديدة. هذه المخاوف متنازع عليها. ومنذ عام 2000، وفي حين أن الديون آخذة في الارتفاع بالقيمة المطلقة، انخفضت الديون كنسبة مئوية من الدخل القومي الإجمالي. في عام 2019، كانت نسبة الدين الخارجي إلى الدخل القومي الإجمالي للقارة 44٪ - قريبة نسبيًا من النسبة في عام 1978 عند 43٪. هناك ثلاثة بلدان أفريقية فقط لديها مستويات ديون تبلغ نحو أو أكبر من الحجم الحالي لاقتصاداتها جيبوتي وموريتانيا وموزمبيق، ومن المتوقع حاليا أن تشهد خمسة بلدان أفريقية (كابو فيردي وموريشيوس وموزمبيق وجنوب أفريقيا وتونس) نسب ديون إلى الناتج المحلي الإجمالي أعلى من تلك التي شهدتها "أزمة الديون الأفريقية" في أوائل التسعينيات.[72]

وقد اقترضت البلدان الأفريقية قروضًا كبيرة من الصين كجزء من ذلك. وتشير التقديرات إلى أن الحكومات الأفريقية اقترضت ما مجموعه 153 مليار دولار أمريكي من الصين بين 2000-2019 - أي في المتوسط 7.6 مليار دولار سنويًا، مع زيادة كبيرة خلال الفترة، وبلغت ذروتها في عام 2016 (**الشكل 13**).[73]

[71] المصدر: تقرير 2021 "التعاون الإنمائي الدولي للصين في العصر الجديد".

[72] https://developmentreimagined.com/2020/06/12/is-africa-drowning-in-debt/

[73] مبادرة بحوث أفريقيا الصينية ومركز سياسات التنمية العالمية بجامعة بوسطن. 2021. قاعدة بيانات القروض الصينية لأفريقيا، الإصدار 2.0. تم استرجاعها من https://chinaafricaloandata.bu.edu/.

الشكل 13: القروض التي حصلت عليها الدول الأفريقية من الصين، 2000-2019.[74]

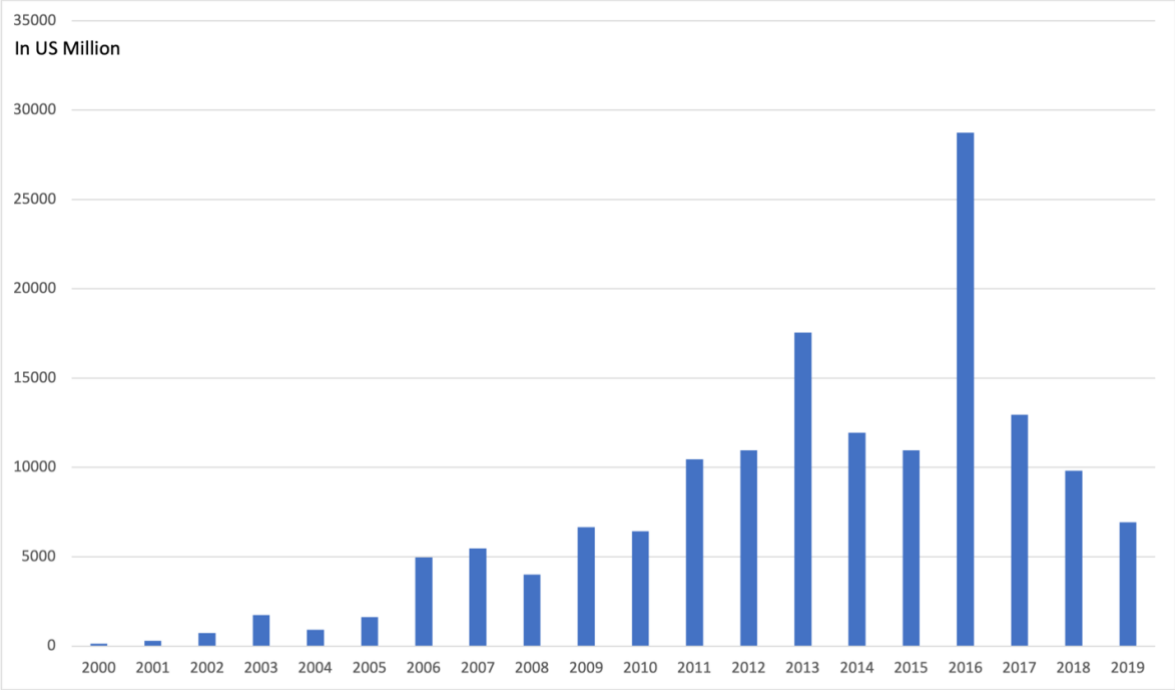

توزع القروض بشكل غير متساو في جميع أنحاء القارة - حيث تقترض أنغولا وحدها 28% من مجموع القروض (**الشكل 14**).

بشكل عام، أشارت دراسة أجريت عام 2018 على 48 دولة أفريقية إلى أن 20٪ من ديونها مستحقة للصين، مقارنة بـ35٪ للمؤسسات متعددة الأطراف، و 32٪ لدائنين من القطاع الخاص، والباقي 13٪ إلى "نادي باريس" للمقرضين.[75] . ومع ذلك، يشير آخرون إلى أن قروض الصين أكبر لأنها "مخفية"[76]. ويشير تحليلنا الخاص إلى أن ثلاث دول أفريقية فقط مدينة بأكثر من 40٪ من ديونها للصين (جمهورية الكونغو وجيبوتي وأنغولا)، بينما تدين ثلاث دول أفريقية أخرى بنسبة 40٪ من ديونها للقطاع الخاص (موريشيوس ونيجيريا وزامبيا). والبلدان الأخرى لديها مزيج أوسع من الدائنين[77].

[74] المصدر: مبادرة الصين لأبحاث أفريقيا ومركز سياسات التنمية العالمية بجامعة بوسطن 2021. قاعدة بيانات القروض الصينية لأفريقيا، الإصدار 2.0.

[75] حملة اليوبيل للديون (Jubilee Debt Campaign) - https://jubileedebt.org.uk/wp/wp-content/uploads/2018/10/Who-is-Africa-debt-owed-to_10.18.pdf

[76] هورن إس.، وراينهارت سي آر، وتريبيتش سي. 2019. الإقراض الخارجي للصين. المكتب الوطني للبحوث الاقتصادية، ورقة عمل رقم 26050، https://www.nber.org/system/files/working_papers/w26050/revisions/w26050.rev0.pdf

[77] https://www.africaunconstrained.com/the-african-debt-guide/

الشكل 14: توزيع قروض الصين على البلدان الأفريقية (المبلغ الإجمالي بين 2000-2019).[78]

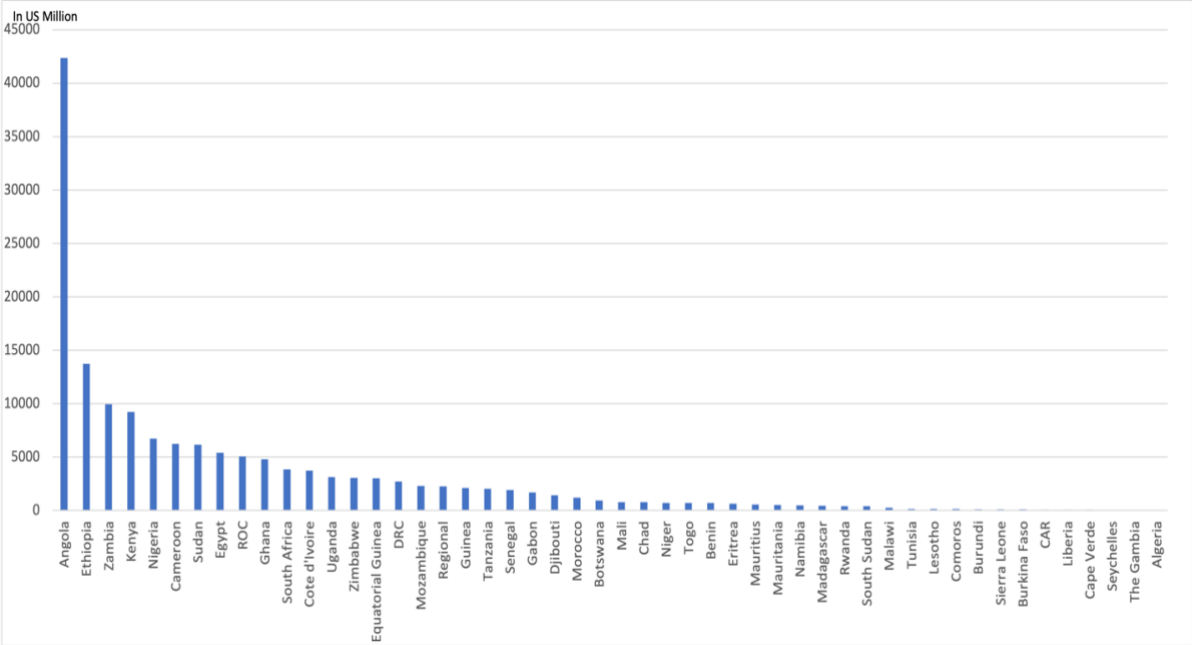

يذكر أن النقل والطاقة والتعدين هي القطاعات الثلاثة الأولى التي سعى الأفارقة للحصول على اكبر قدر من القروض لها من الصين[79]. ترتبط بعض القروض بالموارد الطبيعية (وبالتالي بالاتجاهات التجارية المحددة سابقًا في هذا الفصل). على سبيل المثال، من أجل الحصول على التمويل نظرًا لقاعدة الأصول المنخفضة للغاية، استخدمت بعض البلدان الأفريقية (مثل السودان وجمهورية الكونغو وما إليها) تدفقات الموارد مثل النفط والمعادن لتوفير ضمانات لتكون قادرة على الحصول على قروض من الصين - المعروفة باسم القروض القائمة على الموارد (RBLs). يمكن أن تضمن القروض القائمة على الموارد أن تكون إيرادات الموارد الطبيعية مكرسة بالكامل (أي افتراضًا) لمشاريع الهياكل الأساسية وأن توفر فرصًا أقل لفقدان الأموال بسبب الفساد أو الملاذات الضريبية. وإذا تم التفاوض بشأنها بشكل جيد، فيمكن أيضًا تصميمها لتوفير احتياطي للمقترضين مقابل انخفاض أسعار الموارد الطبيعية.[80]

مع ذلك، فإن تأثير الصين على بناء البنية التحتية الشاملة في أفريقيا يتجاوز هذه القروض، لأن الشركات الصينية نفسها تقدم أيضًا عطاءات، وغالبًا ما تفوز بتسليم المشاريع التي تم تفويضها/تمويلها بالكامل من قبل الحكومات الأفريقية و/أو شركاء التنمية الآخرين.[81] . غالبًا ما تقدم الشركات الصينية عطاءات لمشاريع في قطاعات مثل النقل وهندسة الطاقة وحتى الإسكان. ومثل هذه المشاريع الأفريقية ساهمت بنسبة 27٪ من حجم مبيعات الصين من المشاريع في جميع أنحاء العالم.

[78] **المصدر** : مبادرة الصين لأبحاث أفريقيا ومركز سياسات التنمية العالمية بجامعة بوسطن. 2021. قاعدة بيانات القروض الصينية لأفريقيا، الإصدار 2.0.

[79] براوتيغام، وديبورا، وجيهجونغ هوانغ، وجوردان لينك، وكيفين آكر (2020) قاعدة بيانات القروض الصينية لأفريقيا.

[80] https://carnegieendowment.org/2021/06/02/what-do-we-know-about-chinese-lending-in-africa-pub-84648?mkt_tok=MDk1LVBQVi04MTMAAAF9hn9ZMcv_xmbciP5BMlA_2C2kyq1Ce2ivWqmZiJgp1r1Crl46eBcDM3kJV8hi_i8lgK1DCbPnFA_MzHMu3qQeC8cVNv4I7QJ8CgCXXjMZPcyTEk

[81] وزارة التجارة بجمهورية الصين الشعبية. التخصيص بشأن إدارة مشاريع التعاقد الدولي). 2017.
http://file.mofcom.gov.cn/article/gkml/201810/20181002799147.shtml

الاتجاهات في مشاريع البنية التحتية الممولة من الصين.

تراجعت المشاريع التي تبنيها الصين منذ عام 2016، كما حدث على ما يبدو مع القروض من الصين. وأحد أسباب ذلك هو أن العديد من البلدان الأفريقية، مثل زامبيا والجزائر ومصر والمغرب، بدأت في تنفيذ سياسات تهدف إلى زيادة استخدام المواد والمعدات المحلية، وتوظيف موظفين محليين، وما إلى ذلك. كما أصبحت العمالة الصينية أكثر تكلفة نسبيًّا. وهذا من شأنه أن يقلل من الهوامش التي يمكن للشركات الصينية أن تقدمها، وبالتالي الحوافز لتقديم العطاءات للمشاريع. بالإضافة إلى ذلك، فإن الشركات الصينية حذرة بشأن بعض التحديات، بما في ذلك التخلف عن سداد مدفوعات المشاريع وقضايا العقود والضرائب الأخرى. فعلى سبيل المثال، كانت معظم المشاريع في الكاميرون متأخرة لأكثر من نصف عام[82]. ومع ذلك، وكما هو موضح في **المربع 4**، فإن القروض الصادرة لأفريقيا ككل تشكل نسبة صغيرة من إصدار الصين للقروض على الصعيدين العالمي والمحلي، وبالتالي لا ينبغي المبالغة في "تقييم المخاطر" الإجمالي.

المربع 4: القروض المقدمة لأفريقيا كنسبة من إجمالي قروض الصين.

لفهم درجة المخاطر التي تواجهها البنوك الصينية عندما يتعلق الأمر بالقروض المقدمة إلى أفريقيا، فمن المهم أن نفهم ما إذا كانت هذه القروض تشكل نسبة كبيرة أو صغيرة من النشاط المصرفي في الصين. يصدر بنك التصدير والاستيراد الصيني (EXIM) معظم القروض للمشاريع الصينية في الخارج. في عام 2019، وبلغ الرصيد المستحق لبنك التصدير والاستيراد الصيني لقروض التعاقد الخارجي 788.864 مليار رنمينبي (122 مليار دولار أمريكي)، وهو ما يمثل 21٪ من إجمالي محفظة القروض للبنك، والباقي منها كان محليًّا. ومن أصل هذه ال 122 مليار دولار، فإن النسبة المحددة للقروض الأفريقية غير واضحة. ومع ذلك، ففي الماضي، أورد بنك التصدير والاستيراد الصيني أنه على مدى فترة غير محددة حتى عام 2018، قد قدم أكثر من 600 مشروع في أفريقيا بأرصدة قروض تزيد عن 340 مليار رنمينبي (52.7 مليار دولار أمريكي)، في 47 دولة أفريقية[83]. وإذا كانت تلك الفترة، على سبيل المثال، 10 أعوام، فإن ذلك يشير إلى إصدار 5.7 مليار دولار سنويًّا. ويشير هذا إلى أن أفريقيا تمثل نسبة صغيرة من إجمالي نشاط الإقراض الخارجي والمحلي للصين، مما قد يشير إلى إمكانية شطب و/أو زيادة الإقراض. ويشير الانتشار عبر العديد من البلدان الأفريقية أيضًا إلى استراتيجية متنوعة لإدارة المخاطر.

الاتجاهات في تخفيف عبء الديون.

في الفترة من 2000 إلى 2018، ألغت الصين ديون ما لا يقل عن 20 دولة أفريقية، أي ما يعادل 1.5٪ من جميع القروض التي تم الحصول عليها عبر أفريقيا من الصين. وكانت معظم الإلغاءات لمبالغ أقل من 100 مليون دولار أمريكي[84]. وتكشف التقديرات أن ما يصل إلى 40٪ من التمويل الذي أنفقته البلدان الأفريقية على كوفيد-19 حتى الآن يمكن تغطيته من خلال تعليق مدفوعات الديون إلى الدائنين الرسميين الصينيين.[85]

الاستثمار الأجنبي المباشر للصين في أفريقيا.

كانت التدفقات السنوية للاستثمار الأجنبي المباشر الصيني (FDI) إلى أفريقيا إيجابية باستمرار ولكنها متقلبة إلى حد ما خلال الأعوام العشرة الماضية، كما هو موضح في الشكل 15 .[86] بلغت التدفقات ذروتها خلال عام 2008 بقيمة 5.5 مليار دولار أمريكي لشراء 20٪ من أسهم بنك ستاندرد في جنوب أفريقيا من قبل البنك الصناعي والتجاري الصيني (ICBC).

[82] وزارة التجارة بجمهورية الصين الشعبية. التقرير السنوي عن مقاولات المشاريع الدولية الصينية 2019-2020. 20 يناير 2021.
http://www.mofcom.gov.cn/article/i/jyjl/e/202101/20210103032457.shtml

[83] بنك التصدير والاستيراد الصيني. "التقرير السنوي 2019". http://www.eximbank.gov.cn/info/ztzl/fzzt/201810/t20181012_6929.html

[84] https://developmentreimagined.com/2020/12/11/chinadebtreliefimpact/

[85] https://developmentreimagined.com/2020/12/11/chinadebtreliefimpact/

[86] البيانات غير متوفرة قبل عام 2010.

الشكل 15: الاستثمار الأجنبي المباشر الصيني إلى أفريقيا بين 2010-2019.[87]

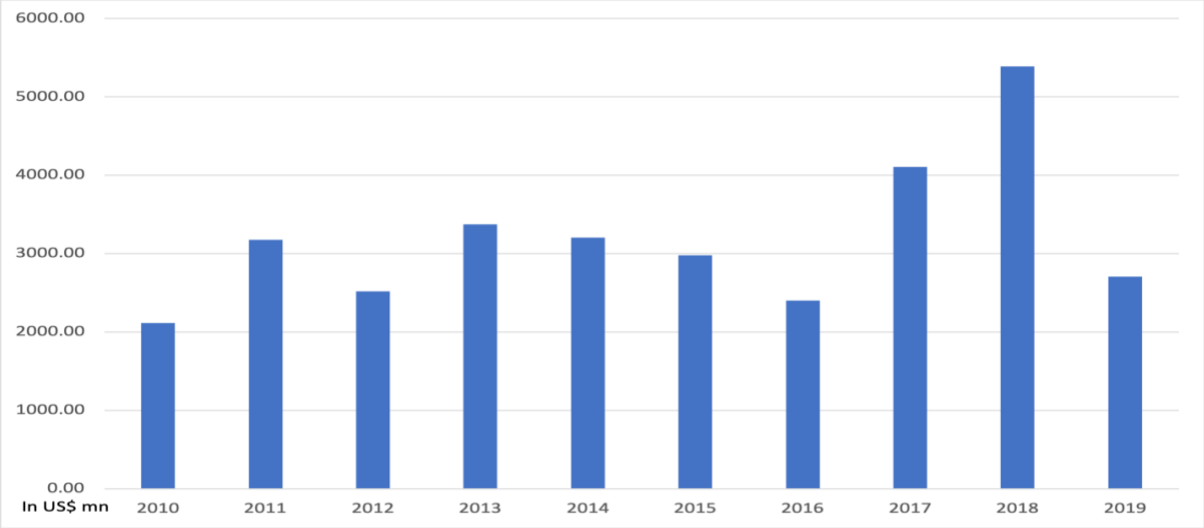

كانت أفضل 5 وجهات أفريقية للاستثمار الأجنبي المباشر الصيني غير المالي في عام 2019 هي جنوب أفريقيا وجمهورية الكونغو الديمقراطية وأنغولا وزامبيا وإثيوبيا (الشكل 16)[88]. والعديد من هذه البلدان غنية بالموارد[89].

[87] المصدر: نشرة إحصاءات 2019 من قبل وزارة التجارة الصينية (MOFCOM).

[88] http://www.sais-cari.org/chinese-investment-in-africa

[89] http://faculty.buffalostate.edu/qianx/index_files/ChinaODIafrica.pdf

الشكل 16: أهم وجهات الاستثمار الأجنبي المباشر الصيني في أفريقيا.[90]

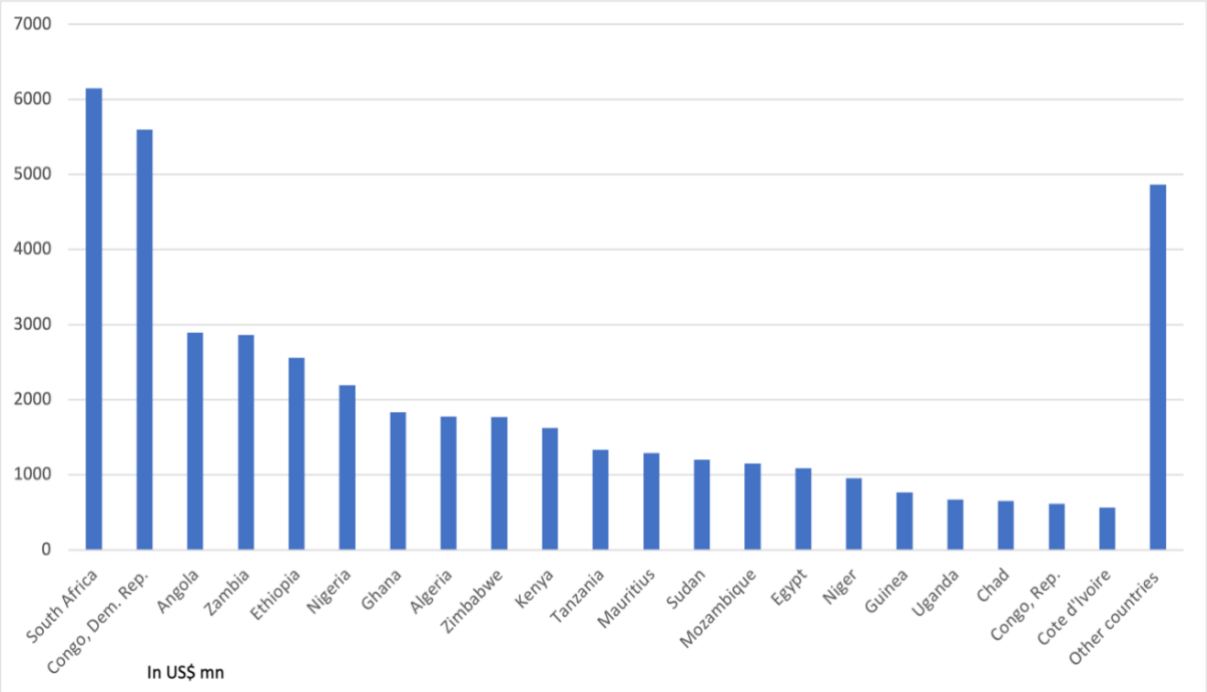

يرجع هذا التركيز إلى أن قطاعي البناء والتعدين لا يزالان الوجهة الاستثمارية المهيمنة للاستثمار الأجنبي المباشر الصيني (الشكل 17)، يليه التصنيع، في البلدان ذات المناطق الاقتصادية الخاصة، والنمو الاقتصادي المرتفع أو الأسواق المحلية الكبيرة. وينتقل بعض الاستثمار الأجنبي المباشر أيضًا إلى البلدان التي لديها مشاريع تعاقدية صينية - على سبيل المثال المرتبطة بالشراكات بين القطاعين العام والخاص (PPPs)[91].

[90] المصدر: المكتب الوطني الصيني للإحصاء.

[91] https://pedl.cepr.org/sites/default/files/PEDL_Synthesis_Papers_Piece_No._2.pdf

الشكل 17: أهم 5 صناعات: أسهم الاستثمار الأجنبي المباشر الصيني في أفريقيا بين الأعوام 2015-2019.[92]

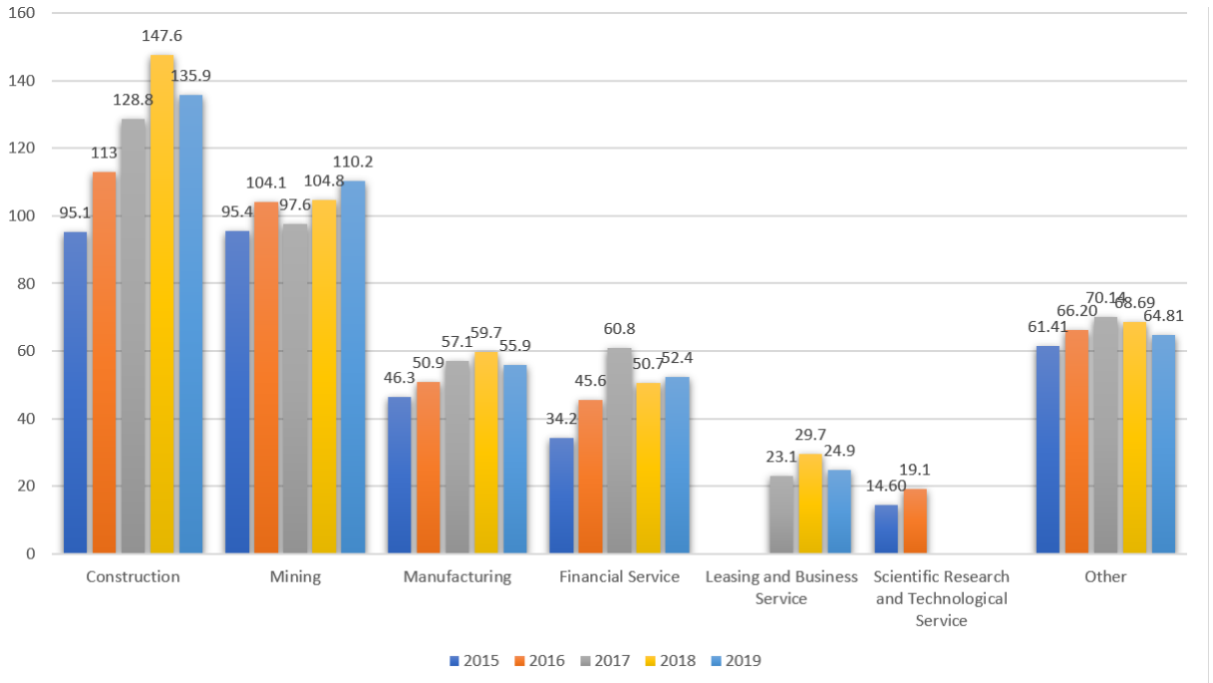

اختارت العديد من شركات التصنيع الصينية أفريقيا كوجهة لنقل الصناعات كثيفة العمالة منذ عام 2015[93] . وكشفت دراسة أجريت عام 2017 من قبل ماكينزي (McKinsey) أن هناك أكثر من 10,000 شركة مملوكة للصين تعمل في أفريقيا، وتمثل حوالي 12٪ من الإنتاج الصناعي في أفريقيا.[94] مع ذلك، من المهم أن يتم تقييم تأثير التمويل الصيني وكذلك تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى القارة الأفريقية، على سبيل المثال، من خلال إمكانات خلق فرص العمل وتقديمها، بما في ذلك التركيز على التصنيع[95]. ومن الأمثلة المعروفة لهذا الاتجاه مجموعة هواجيان (Huajian Group) التي تتخذ من إثيوبيا مقرًا لها[96]، وهومانويل (Humanwell) في مالي وإثيوبيا[97]، ومؤخرًا BGI في إثيوبيا[98].

ومع ذلك، من المهم ملاحظة أن الاستثمار الأجنبي المباشر الصيني في أفريقيا يشكل جزءًا صغيرًا جدًا من إجمالي تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الخارج، أي بمعدل 3% من إجمالي التدفقات الخارجة خلال الفترة من 2010 إلى 2019، كما هو مبين في الشكل 18.[99]

[92] المصدر: نشرة إحصاءات 2019 من قبل وزارة التجارة الصينية (MOFCOM).

[93] ماكينزي وشركاه (McKinsey & Company). تقرير "Dance of the lions and dragons". يونيو 2017. https://www.mckinsey.com/~/media/mckinsey/featured%20insights/middle%20east%20and%20africa/the%20closest%20yet%20look%20at%20chines e-dance-of-the-lions-and-dragons.ashx

[94] ماكينزي وشركاه (McKinsey & Company). تقرير "Dance of the lions and dragons". يونيو 2017.

[95] http://eprints.lse.ac.uk/108455/1/Paper_22_the_impact_of_chinese_fdi_in_africa.pdf

[96] صحيفة تشاينا ديلي (China Daily). تقرير "Huajian Group puts its best foot forward". 27 يونيو 2019. http://www.chinadaily.com.cn/cndy/2019-06/27/content_37485271.htm

[97] https://developmentreimagined.com/2021/04/23/qa-how-the-chinese-private-sector-can-help-develop-pharm Pharmaceutical-production-capacity-in-africa/

[98] http://www.xinhuanet.com/english/2020-10/21/c_139454811.htm

[99] https://pedl.cepr.org/sites/default/files/PEDL_Synthesis_Papers_Piece_No._2.pdf

الشكل 18: تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الصيني خلال الأعوام 2010-2019.[100]

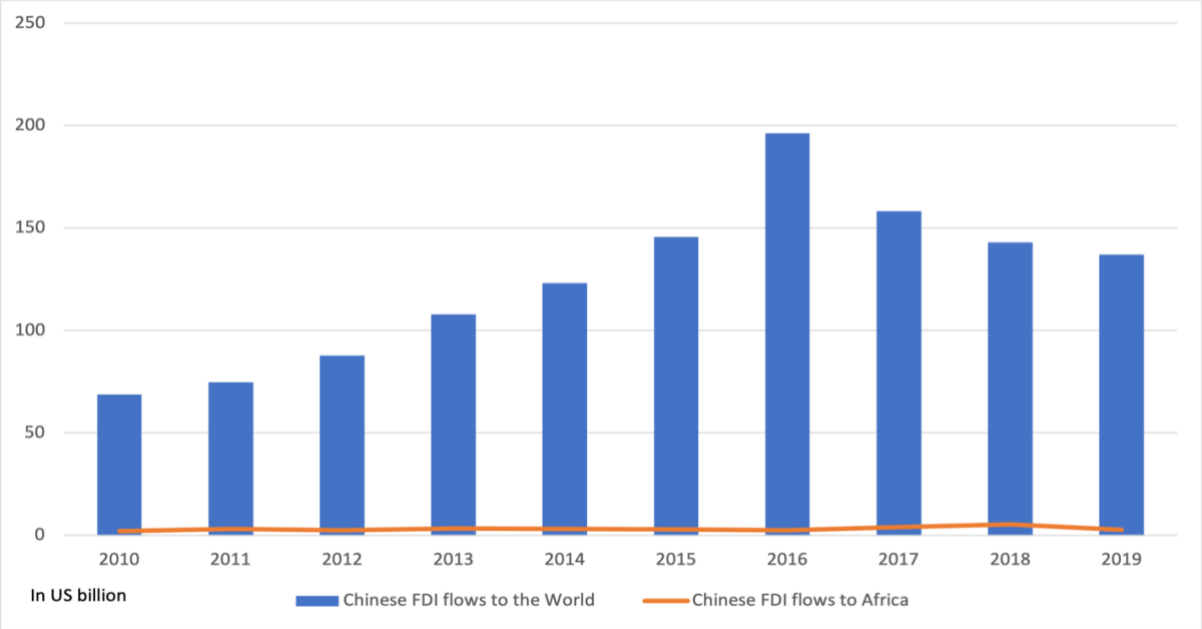

وأخيرًا، يتدفق الاستثمار الأجنبي المباشر أيضًا من أفريقيا إلى الصين، وإن كان بمعدل أقل، كما يبين **الشكل 19**. ارتفعت المستويات من عام 2000 وبلغت ذروتها في عام 2008. كان هناك انخفاض مطرد إلى حد ما منذ عام 2011[101].

[100] المصدر: المكتب الوطني الصيني للإحصاء.

[101] https://data.stats.gov.cn/easyquery.htm?cn=C01

الشكل 19: مقارنة تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الصيني والأفريقي.[102]

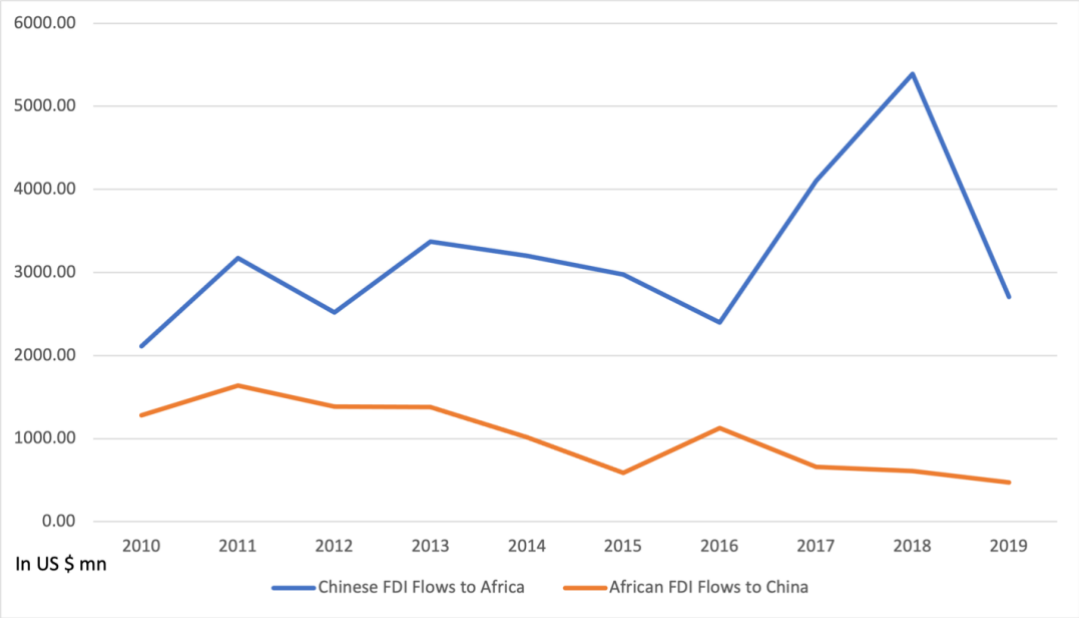

[103]كان الاستثمار الأجنبي المباشر من أفريقيا إلى الصين في معظمه في صناعات البتروكيماويات والتصنيع والجملة وتجارة التجزئة.[104] كما هو مبين في **الشكل 20**، تشمل أهم مصادر الاستثمار الأجنبي المباشر في أفريقيا موريشيوس وسيشيل.

[102] المصدر: المكتب الوطني الصيني للإحصاء.

[103] http://www.focac.org/eng/zfgx_4/jmhz/t832788.htm

[104] https://www.un.org/africarenewal/magazine/august-2015/africans-also-investing-china

الشكل 20: الاستثمار الأجنبي المباشر الأفريقي في الصين.[105]

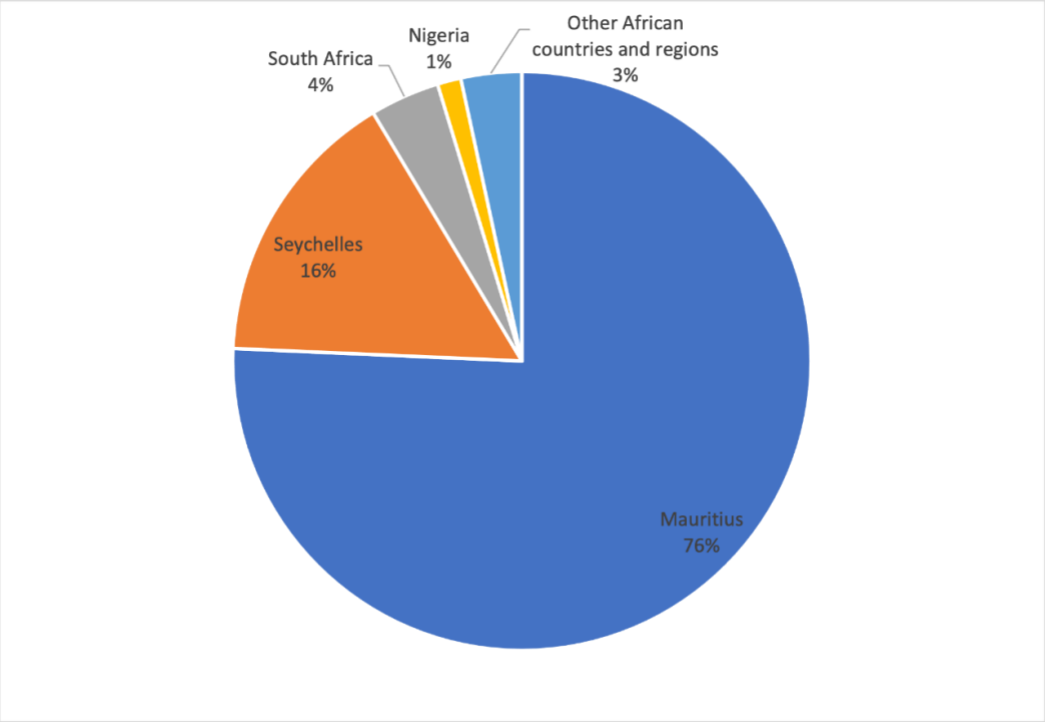

هناك القليل من المعلومات حول الشركات التي تقف وراء هذه الاتجاهات ويرجع ذلك جزئيًا إلى عدم توفر البيانات المركزية في الصين وأيضًا لأن العديد من الشركات الكبيرة تستخدم مشاريع مشتركة مع الشركات الصينية للتغلب على قيود الدولة (**انظر المربع 5**).

[105] المصدر: المكتب الوطني الصيني للإحصاء.

المربع 5: دراسات حالة عن الاستثمار الأفريقي في الصين.

بلغ الاستثمار الأجنبي المباشر التراكمي من موريشيوس إلى الصين 14.7 مليار دولار أمريكي اعتبارًا من عام 2019، وهو ما يمثل 75٪ من إجمالي الاستثمار الأجنبي المباشر من البلدان الأفريقية إلى الصين[106]. ووقعت موريشيوس اتفاقية الازدواج الضريبي مع الصين وتسمح للأجانب بالاستثمار في الشركات المملوكة بالكامل للأجانب في موريشيوس، والتي بدورها يمكنها الاستثمار في الصين.[107]

استثمرت سيشيل بشكل تراكمي حوالي 3 مليارات دولار أمريكي في الصين اعتبارًا من عام 2019، وهو ما يمثل 15٪ من إجمالي الاستثمار الأجنبي المباشر الأفريقي في الصين.

جنوب أفريقيا هي مستثمر أفريقي آخر كبير في أفريقيا. في عام 2019، تجاوز الاستثمار الأجنبي المباشر التراكمي في جنوب أفريقيا 752 مليون دولار أمريكي. وقد استثمرت مصانع الجعة في جنوب أفريقيا (SABMiller) أكثر من 400 مليون دولار أمريكي في الصين منذ عام 1994[108]، من خلال مشروع مشترك مع شركات الموارد الصينية، المعروفة باسم (China Resources Snow Breweries) وهي أكبر مصنع جعة في الصين من حيث حجم المبيعات وقدرة التخمير بحصة سوقية تبلغ 23٪[109] .

بعض الأمثلة الأخرى على استثمار الأفارقة في الصين تشمل استثمار تونس في إنتاج الأسمدة في الصين من خلال المشروع المشترك للشركة الصينية العربية للأسمدة الكيماوية.[110] .

دور الاتفاقيات الرسمية المتعلقة بالتمويل.

حتى الآن، أبرمت 33 دولة أفريقية - من أقل البلدان نموًّا والبلدان متوسطة الدخل - معاهدات استثمار ثنائية (BITs) مع الصين (الشكل 21). في حين أن 18 دولة أفريقية - أيضًا بمزيج من مستويات الدخل - لديها اتفاقيات الازدواج الضريبي (DTAs) مع الصين (الشكل 22)[111].

[106] المكتب الوطني الصيني للإحصاء. الاستخدام الفعلي للاستثمار الأجنبي المباشر من أفريقيا في الصين. https://data.stats.gov.cn/easyquery.htm?cn=C01

[107] شين، وديفيد إتش، وجوشوا أيزنمان. الصين وأفريقيا: قرن من المشاركة. الإصدار الأول. فيلادلفيا: مطبعة جامعة بنسلفانيا، 2012. ---

[108] شين، وديفيد إتش، وجوشوا أيزنمان. الصين وأفريقيا: قرن من المشاركة.

[109] بو لي. تقرير "Africans also investing in China". مجلة "Africa Renewal" من الأمم المتحدة. أغسطس 2015. https://www.un.org/africarenewal/magazine/august-2015/africans-also-investing-china

[110] بو لي. تقرير "Africans also investing in China". مجلة "Africa Renewal" من الأمم المتحدة.

[111] منظمة الأمم المتحدة - UN.org - https://www.un.org/sustainabledevelopment/wp-content/uploads/2019/07/UN-SG-Roadmap-Financing-the-SDGs-July-2019.pdf

الشكل 21: البلدان الأفريقية التي وقعت معاهدات استثمار ثنائية مع الصين.[112]

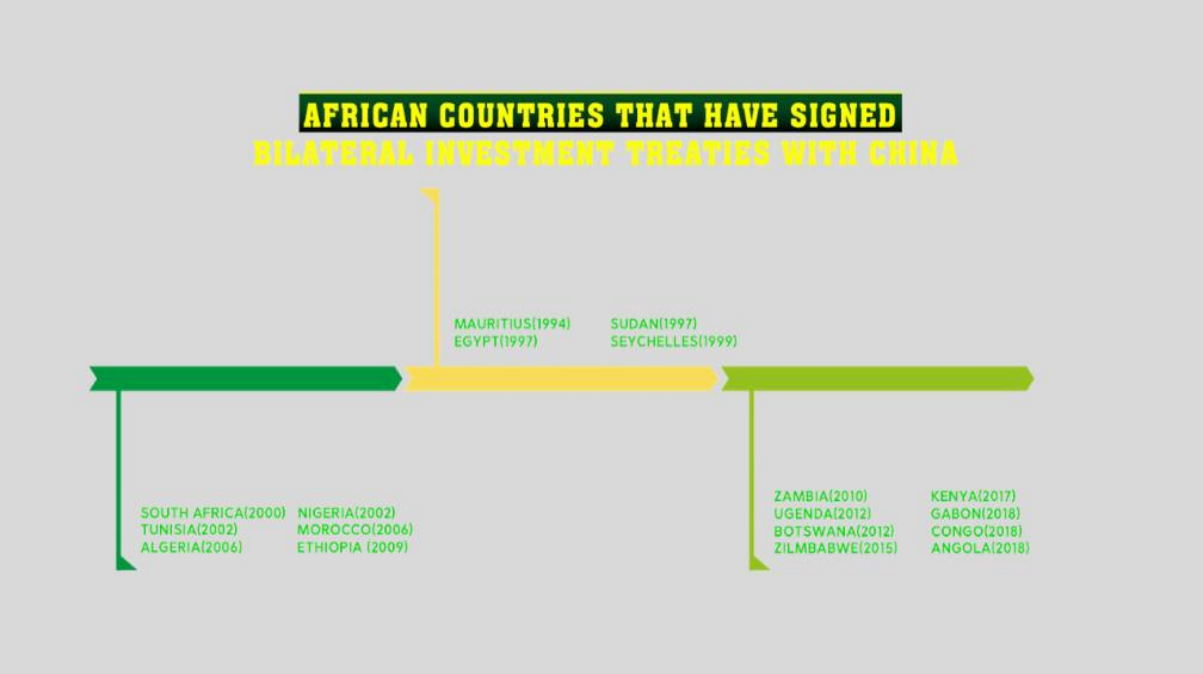

الشكل 22: البلدان الأفريقية التي وقعت اتفاقات الازدواج الضريبي مع الصين.[113]

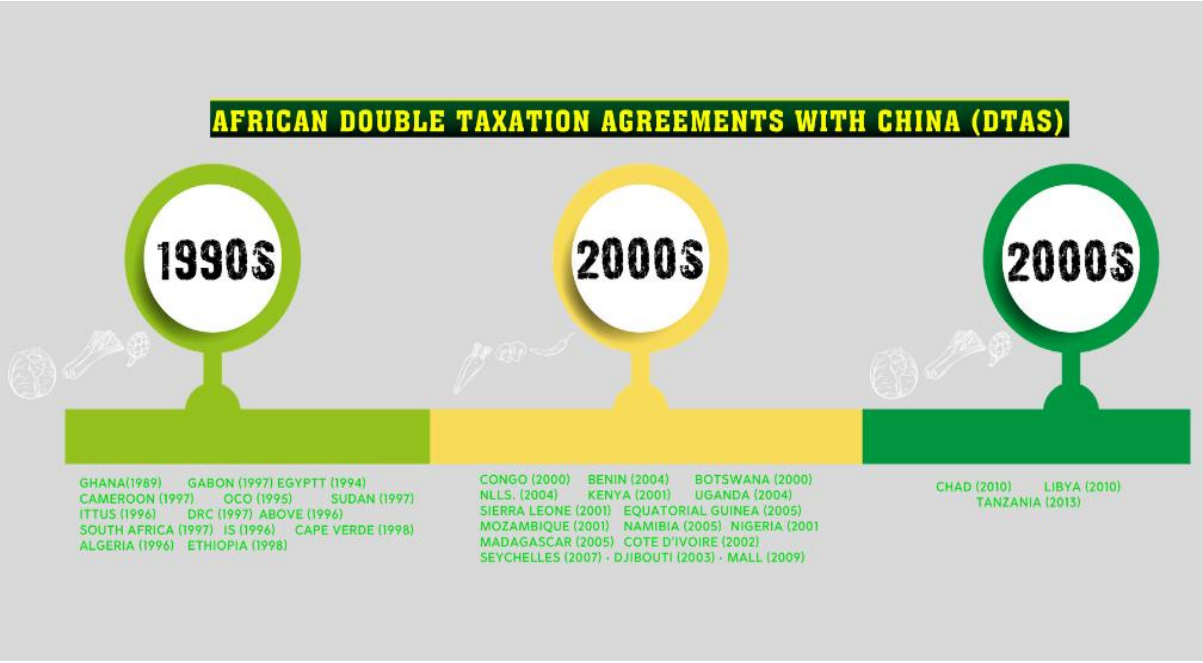

[112] www.un.org/sustainabledevelopment/wp-content/uploads/2019/07/UN-SG-Roadmap-Financing-the-SDGs-July-2019.pdf

[112] المصدر: https://investmentpolicy.unctad.org/international-investment-agreements/countries/42/china

[113] المصدر: https://ins-globalconsulting.com/china-tax-system-guides/china-double-taxation-treaties-guide-countries/

وتميل معاهدات الاستثمار الثنائية مع الصين إلى وضع التزامات بمعاملة عادلة ومنصفة للمستثمرين الأجانب، والضمان أو ضمان الإجراءات القانونية الواجبة في حالة نزع الملكية، وتحديد محافل تسوية المنازعات الدولية[114].

ومن غير الواضح ما إذا كانت معاهدات الاستثمار الثنائية قد أثرت على شكل وحجم الاستثمار الأجنبي المباشر من الصين. من ناحية أخرى، يبدو أن اتفاقات التجارة الحرة (DTAs) لها بعض الارتباط مع أحجام الاستثمار الأجنبي المباشر/مجالات التركيز - مثل التدفقات إلى جزر شرق أفريقيا في التسعينيات. ومع ذلك، فإن الارتباط لا يعني السببية. يشير أدو (2020) (Ado) إلى أن المستثمرين الصينيين يبدو أنهم أقل اهتمامًا من المستثمرين الأجانب الآخرين بمؤشرات الفساد أو حقوق الإنسان في البلدان الأفريقية، نظرًا لتنوع التدفقات الصينية.[115].

الرابط 3: التدفقات البشرية.

في حين أن زيادة التفاعل الاقتصادي بين أفريقيا والصين تحظى باهتمام كبير، فإن دراسة التدفقات البشرية - الهجرة - بين المقاطعات الأفريقية والصين لم يتم استكشافها جيدًا.[116]، على الرغم من أنها ليست ظاهرة جديدة.[117] وفي منتدى التعاون الصيني الأفريقي (FOCAC)، توصف التدفقات البشرية في المقام الأول على أنها وسيلة لتعزيز التبادل الثقافي[118]، وتدفق المهارات والأفكار بين الدول الأفريقية والصين. ومع ذلك، فإن التدفقات البشرية تحركها أيضًا وتدفعها عوامل اقتصادية[119].

تشير البيانات إلى أن تدفقات الأشخاص على المدى القصير بين أفريقيا والصين أكبر بكثير من التدفقات طويلة الأجل. تشمل التدفقات قصيرة الأجل المسافرين من رجال الأعمال والسياح والطلاب. وقد ارتفعت جميعها عموما مع مرور الوقت، وعلى الرغم من أن الاتجاهات والتوازنات تختلف اختلافًا عامًا إلى حد كبير، فإنها تشير عموما إلى أن الحركة عبر الحدود تضم أكثر من مليون شخص كل عام.

المسافرون من رجال الأعمال.

في كل عام، يسافر أكثر من 200,000 عامل صيني إلى البلدان الأفريقية للمساعدة في تنفيذ مشاريع البناء، ويعود معظمهم إلى الصين. وبلغ عدد العمال الصينيين المسافرين إلى أفريقيا ذروته سنويًا في عام 2015، حيث وصلت أحدث البيانات لعام 2019 إلى 182,745[120]. وفي عام 2019، كانت أكبر خمس دول تستضيف عمالاً صينيين هي الجزائر وأنغولا ونيجيريا وزامبيا وكينيا، وهي تمثل 52% من إجمالي العمالة الصينية المتعاقد عليها في أفريقيا. وترتبط هذه الاتجاهات بقوة بانخفاض عقود المشاريع. ويشير التحليل أيضًا إلى أن البلدان الأفريقية تطلب بشكل متزايد الاستخدام المحلي للعمالة بدلاً من العمالة الصينية في المشاريع، مما قد يشير إلى استمرار التخفيضات في مثل هؤلاء العمال ذوي المهارات المنخفضة إلى المتوسطة في المستقبل.[121]

لا توجد حاليًا بيانات رسمية عن رجال الأعمال والمسؤولين الحكوميين الأفارقة الذين يسافرون إلى الصين للقيام بمهام تجارية أو دورات تدريبية قصيرة الأجل. ومع ذلك، هناك الآن معارض تجارية محددة تستهدف الدول الأفريقية، وتشمل اتفاقيات منتدى التعاون الصيني الأفريقي

[114] https://www.wto.org/english/res_e/reser_e/ersd200801_e.pdf

[115] https://asq.africa.ufl.edu/ado-oct-2020/

[116] دانكواه وأموه، 2019. قياس التصرفات بين التجار الأصليين والصينيين والمهاجرين الآخرين في غانا.

[117] لي، 2015. تقرير "الشتات الأفريقي في الصين".

[118] https://core.ac.uk/download/pdf/229009061.pdf

[119] https://www.fmprc.gov.cn/mfa_eng/ziliao_665539/3602_665543/3604_665547/t18035.shtml

[120] http://www.sais-cari.org/data-chinese-workers-in-africa

[121] https://developmentreimagined.com/wp-content/uploads/2020/10/fdi-localisation-1.pdf

(FOCAC) بعض الأهداف المتعلقة بسفر الأعمال - على سبيل المثال تدريب 1000 من النخبة الأفريقية وتقديم 50000 بحث ودورة تدريبية للأفارقة.[122]

السياح

وفقًا لمنظمة التجارة العالمية والمواقع الحكومية المختلفة، استضافت أفريقيا 585,211 سائحً صينيً في عام 2018،[123] هذا يمثل 1.4٪ فقط من السياح الصينيين في جميع أنحاء العالم[124].

مع ذلك، كان معدل النمو مرتفعًا - بمتوسط يزيد عن 40٪ في الأعوام الأخيرة. واستحوذت البلدان الأفريقية على 30٪ من أفضل عشر وجهات مفضلة للسياح الصينيين المتجهين إلى الخارج[125]. وفي الأشهر السبعة الأولى من عام 2018، أبلغت وكالة السفر الصينية (Trip.com) عن زيادة بنسبة 70٪ في شراء المنتجات السياحية المتعلقة بأفريقيا. وفي وقت لاحق من عام 2018، أظهر تقرير هورون (The Chinese Luxury Traveller 2018)، أن أفريقيا كانت الوجهة التي شهدت أكبر زيادة في الاهتمام من السياح الصينيين ذوي الدخل المرتفع، بعد زيادة من 15٪ في عام 2017 إلى 29٪ في عام 2018.[126]

بشكل عام، كانت الدول الأفريقية التي سجلت أكبر عدد من الصينيين الوافدين في عام 2018 هي مصر والمغرب[127] وجنوب أفريقيا وكينيا وموريشيوس.

هناك اتجاه عام نحو تخفيف متطلبات الدخول للمواطنين الصينيين عبر القارة. يمكن للمواطنين الصينيين الآن الوصول إلى 27 دولة أفريقية دون التقدم بطلب للحصول على تأشيرة دخول. وبعض البلدان، بما في ذلك أنغولا وجنوب أفريقيا - وكلاهما بهما عدد كبير من المهاجرين الصينيين - سهلت أيضًا على المسافرين من رجال الأعمال الصينيين الحصول على تأشيرات دخول متعددة طويلة الأجل.

في الاتجاه المعاكس، يواجه الأفارقة تحديات كبيرة في السفر إلى الصين لأغراض السياحة، ومع ذلك، وكما ذكر أعلاه، فإن أعدادا متزايدة من المسؤولين الحكوميين وغيرهم من المهنيين قادرون على السفر إلى الصين للقيام بمهام تدريبية قصيرة الأجل أو تجارية.

الطلاب

في حين أن هناك عدد قليل جدًا من الشباب الصينيين الذين يسافرون إلى البلدان الأفريقية للتعليم، فإن عدد الطلاب الأفارقة في الصين قد ازداد بسرعة. وفي الفترة من 1976 إلى 2015، سافر ما يقرب من ربع مليون طالب أفريقي للدراسة في الصين[128]. وفي الفترة من 2011 إلى 2016، ارتفع عدد الطلاب الأفارقة الذين يدرسون في الصين بمعدل متوسط قدره 24٪. في عام 2018، مع أكثر من 80,000 طالب أفريقي، أصبحت الصين الوجهة الرائدة الثانية للأفارقة الذين يدرسون في الخارج بعد فرنسا.

هذا الاتجاه العام متسق إلى حد ما عبر معظم البلدان، كما يوضح الشكل 23 باستخدام مقاييس مختلفة. في عام 2017، اختار الطلاب من 25 دولة أفريقية الصين كوجهة أولى للدراسات في الخارج، على عكس أي دولة أخرى. هذا ارتفاع من 10 دول أفريقية في عام 2011 مع 5 دول

[122] http://www.focac.org/chn/zywx/zywj/t1592247.htm
[123] السياح الصينيون في أفريقيا - https://data.iimedia.cn/page-category.jsp؟
[124] https://www.e-unwto.org/doi/suppl/10.5555/unwtotfb0156250119952019202009
[125] https://www.sohu.com/a/251277872_280657
[126] تقرير هورون (Hurun Report)، 2018. المسافر الصيني المترف 2018 (The Chinese Luxury Traveller).
[127] https://www.tourism-review.com/travel-tourism-magazine-chinese-tourists-discover-african-sights-in-greater-numbers-article2727
[128] https://chinapower.csis.org/china-international-students/

فقط[129] بعد أن انخفضت الأرقام خلال تلك الفترة. في عام 2017، كان الغانيون أكبر عدد من الطلاب الأفارقة الذين يدرسون في الصين، حيث بلغوا 9٪ من الإجمالي، بعد النمو بنسبة 272٪ منذ عام 2011. وقد يصبح النيجيريون قريبًا أكبر تجمع طلابي في الصين[130].

جزء من هذا مدعوم بالتزامات منتدى التعاون الصيني الأفريقي (FOCAC) بما في ذلك في عام 2018 الالتزام بتقديم 50,000 منحة دراسية للأفارقة، ولكن يمكن أيضًا تفسيره من خلال تكاليف الدراسة الأرخص من أي مكان آخر.[131] ومع ذلك، لا يعرف أو ينشر سوى القليل عن الدورات التي يختارها الأفارقة/يمولونها للدراسة، وهناك بعض القيود - مثل أن الشهادات الطبية يمكن أن تكون صعبة.

الشكل 21: نسب الطلاب الأفارقة في الصين 2011-2017.[132]

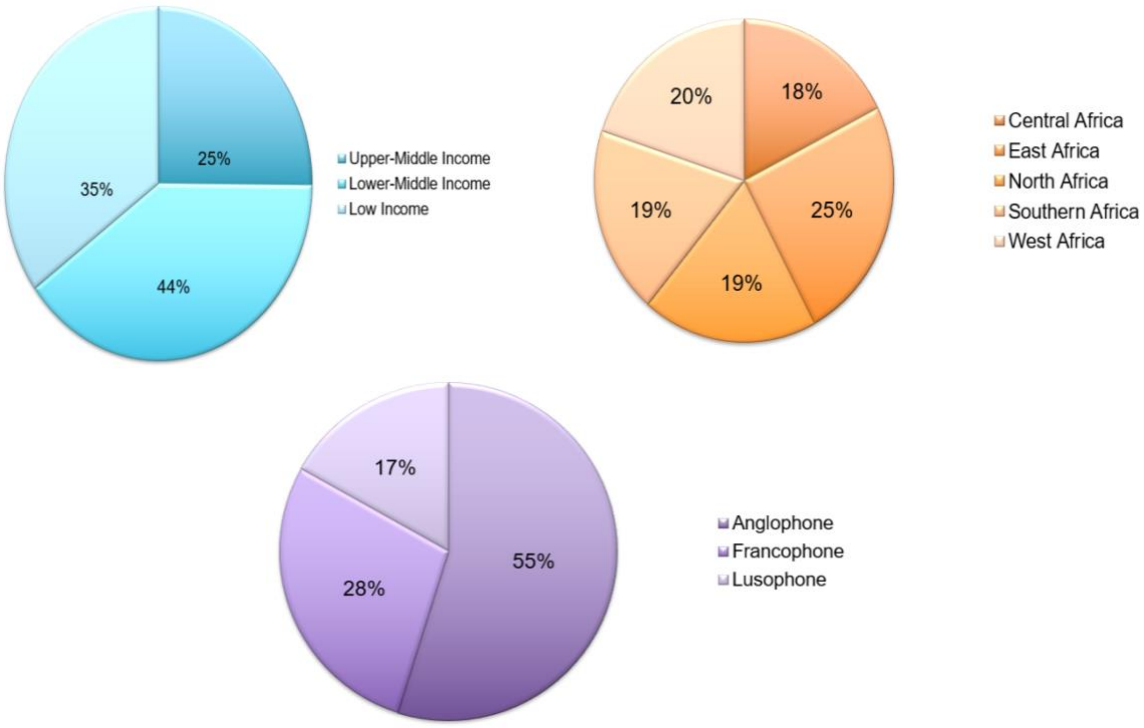

المهاجرون لفترات طويلة.

يسافر الصينيون بشكل متزايد إلى الدول الأفريقية للعيش أو العمل، والعكس صحيح. يمكن أن يرتبط الشعب الصيني في أفريقيا، على سبيل المثال، بالمساعدات الخارجية الصينية، على سبيل المثال، المعلمون في معاهد كونفوشيوس، أو المدرسون في مراكز العروض الزراعية، أو الفرق الطبية[133]. وأشارت بعض التقديرات في عام 2014 إلى وجود حوالي مليون صيني في أفريقيا[134]، ولكن لم يتم التحقق من ذلك منذ ذلك الحين.

كما أن تقديرات الأفارقة الذين يعيشون بشكل دائم في الصين غير واضحة. يجد بعض المواطنين الأفارقة فرص عمل في الصين بسبب مؤهلاتهم، لا سيما في الشركات التي "تخرج" أو تسوّق إلى وجهات أفريقية، بالإضافة إلى التدريس (على الرغم من وجود قيود حاليًا على العديد من المواطنين الأفارقة - حيث لا تعترف وزارة التعليم الصينية ببعض المواطنين كـ"متحدثين أصليين للغة الإنجليزية/الفرنسية وما إليها"

[129] بوركينا فاسو، وجمهورية أفريقيا الوسطى، وإسواتيني، وموريشيوس، وسيشيل.
[130] https://developmentreimagined.com/2020/09/08/where-africans-study-abroad-post-covid19/
[131] http://www.focac.org/eng/zywx_1/zywj/t1594297.htm
[132] المصدر: http://en.moe.gov.cn
[133] صحيفة صن (Sun)، 2014. أفريقيا في السياسة الخارجية للصين، الصفحة 28.
[134] https://qz.com/217597/how-a-million-chinese-migrants-are-building-a-new-empire-in-africa/

للتدريس). وفي عام 2018، أدى تغيير في قواعد الهجرة إلى تمكين جميع طلاب الماجستير من تحويل تأشيرات الطلاب إلى تصاريح عمل إذا تم توظيفهم في غضون ستة أشهر من إكمال الدراسات.[135]

الخلاصة

التحليل في هذا الفصل مهم ولكنه يعاني من قيودين.

أولاً، إنه يفتقر إلى السياق. على سبيل المثال، غالبًا ما يُستشهد بأن الصين "ساعدت في بناء أكثر من 10,000 كيلومتر من الطرق و 6,000 كيلومتر من السكك الحديدية" مع التدفقات المالية الموضحة أعلاه. ولكن ماذا يعني هذا حقًّا بالمقارنة مع شبكات الطرق أو السكك الحديدية الحالية والمخططة في أفريقيا؟

وثانيًا، ليس لها واقع مضاد - بما في ذلك ما يتعلق بالعوامل الخارجية السلبية، مثل آثار البنية التحتية الصينية المبنية على البيئة أو آثار التجارة على مصائد الأسماك أو الحياة البرية.

تهدف الفصول التالية إلى استكشاف هذه القضايا.

[135] https://thepienews.com/news/china-eases-post-study-work-foreign-graduates/

الفصل 3 - تأثير الصين على التنمية المستدامة المستقبلية في أفريقيا.

نظرة موجزة على الفصل الثالث

- دعم التعاون الصيني الأفريقي السابق تحقيق التطلعات في أجندة 2063، وبالتالي كان له تأثير على أهداف التنمية المستدامة لأفريقيا.
- لقد كانت مساهمة الصين في الأطر الستة للاتحاد الأفريقي في إطار أجندة عام 2063 كبيرة ولكنها تختلف اختلافًا كبيرًا، وهي مدفوعة في الغالب على المستوى الثنائي. وتم ذكر اثنين فقط من الأطر في منتدى التعاون الصيني الأفريقي للعام 2018.
- من شأن المزيد من العمل الذي تقوم به البلدان الأفريقية لربط تعاون الصين بالأطر أن يساعد على تحقيق الأهداف المتعلقة بالنطاق، والقيمة مقابل المال، والتنويع، والقيمة المضافة، والأهداف الخضراء/النظيفة:
  - فيما يتعلق بالبرنامج الشامل للتنمية الزراعية في أفريقيا (CAADP)، تتطلب مساهمات الصين توسيع نطاق الروابط الأقوى مع سياسات الوصول إلى الأسواق الصينية، والدروس المستفادة من تجربة الصين للحد من الفقر.
  - فيما يتعلق ببرنامج تطوير البنية التحتية في أفريقيا (PIDA)، يمكن توجيه مساهمات الصين بشكل أفضل نحو البنية التحتية الخضراء العابرة للحدود، وسيكون المزيد من التنسيق الأفريقي للقيمة مقابل المال مفيدًا.
  - بالنسبة للرؤية الأفريقية لخدمات التعدين (AMV)، تتطلب مساهمات الصين التوجيه نحو إضافة القيمة، ومرة أخرى يمكن أن يساعد التنسيق عبر البلدان الأفريقية ذات الأولوية في تحقيق القيمة مقابل المال وكذلك الضمانات البيئية (والاجتماعية).
  - بالنسبة لاستراتيجية أفريقيا للعلوم والتكنولوجيا والابتكار (STISA)، فينبغي أن تكون مساهمات الصين في البنية التحتية الرقمية مرة أخرى (مثل برنامج تطوير البنية التحتية في أفريقيا PIDA) أكثر تركيزًا عبر الحدود، وأن تكون المساهمات في العلوم والتكنولوجيا المواضيعية المحددة على غرار نجاح مركز مكافحة الأمراض والوقاية منها التابع للاتحاد الأفريقي.
  - بالنسبة لتعزيز التجارة البينية الإفريقية (BIAT)، تحتاج البلدان الأفريقية إلى تقييم خيارات التجارة الحرة أو التفضيلية مع الصين، والتركيز على توسيع التجارة الإلكترونية وكفاءة الخدمات اللوجستية عبر الحدود.
  - فيما يتعلق بالتنمية الصناعية المعجلة لأفريقيا (AIDA)، يمكن جعل مساهمات الصين أكثر تأثيرًا من خلال تنويع وزيادة الاستثمار الأجنبي المباشر، مع السعي إلى المزيد من المواءمة الصينية مع القيمة المضافة الأفريقية والأهداف الخضراء/النظيفة.

وكما **ورد في الفصل الثاني**، لا شك في أن الصين ساهمت بطرق عديدة في تحقيق التنمية المستدامة وأهداف الحد من الفقر في أفريقيا. ولكن هل هذا يكفي ؟

إن فهم خطط التنمية المستدامة لأفريقيا أمر بالغ الأهمية لوضع مخطط للقارة. مع شعار "أفريقيا التي نريدها"، حددت البلدان الأفريقية من خلال الاتحاد الأفريقي تطلعاتها لتحقيق النمو والازدهار من خلال مشروع التنمية الرائد للاتحاد الأفريقي المعروف باسم أجندة 2063.[136] عبر عدد من التطلعات (**المربع 6**)[137] .

المربع 6: تطلعات أجندة 2063.
الطموح الأول: الازدهار الأفريقي القائم على النمو الشامل والتنمية المستدامة.
الطموح الثاني: قارة متكاملة، متحدة اجتماعيًا وسياسيًا حول المثل العليا لعموم أفريقيا ونهضة أفريقيا.
الطموح 3: الحكم الرشيد واحترام حقوق الإنسان والعدالة وسيادة القانون.
الطموح الرابع: السلام والأمن القاريان.
الطموح 5: النهضة الثقافية والهوية والتراث المشترك والقيم المشتركة والأخلاق.
الطموح 6: التنمية التي تحركها أفريقيا، وتعتمد على إمكانات الشعوب الأفريقية.
الطموح السابع: أفريقيا كلاعب وشريك عالمي متحد ومؤثر.

كل طموح للأجندة له ارتباط مقابل بأهداف التنمية المستدامة، كما هو موضح في **الشكل 24** أدناه.

[136] https://au.int/en/agenda2063/aspirations
[137] https://au.int/sites/default/files/pages/33794-file-au-ilo_5ypp_-english.pdf

الشكل 24: الصلة بين أجندة 2061 وأهداف التنمية المستدامة.[138]

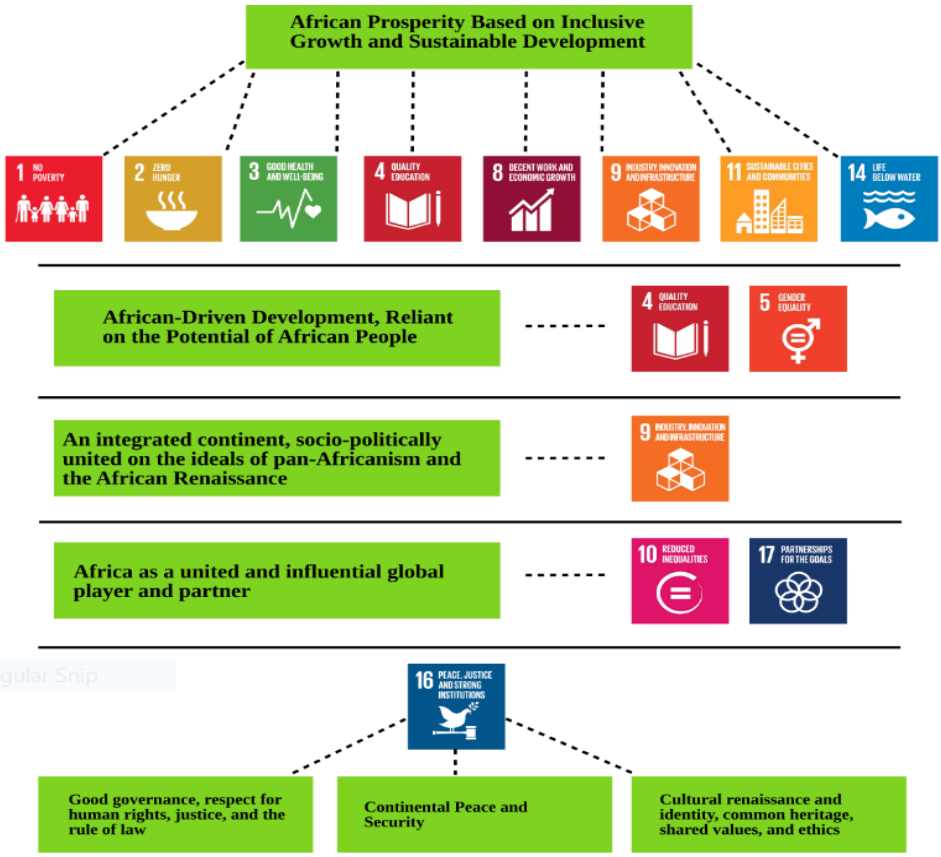

[138] المصدر: Development Reimagined.

وظيفيًا، تحدد أجندة 2063 الأهداف الرئيسية التي يتعين استكمالها في أول خطة تنفيذ عشرية (FTYIP)، كوسيلة لربط أهداف جدول الأعمال بمجالات الأولوية المخصصة للتنفيذ على المستويات الوطنية. والغرض من ذلك هو ضمان نتائج قابلة للقياس للشعوب الأفريقية على المستوى الكمي والنوعي.

وفي إطار الخطة العشرية، تم وضع ستة أطر قارية محددة. تعتبر مجالات النشاط الاقتصادي هذه حيوية في تمكين الدول الأعضاء في الاتحاد الأفريقي من تحقيق أهداف التنمية المستدامة[139].

من المهم تحليل مدى تأثير النشاط الحالي بين البلدان الأفريقية والصين - أو في هذا الصدد جميع شركاء التنمية - على جدول أعمال 2063 وأهداف التنمية المستدامة.

فعلى سبيل المثال، عندما يتعلق الأمر بالطرق، من المهم أن نفهم أن 10,000 كيلومتر من الطرق الصينية المبنية في أفريقيا تعادل أقل بقليل من خمس (20%) من طول الطرق السريعة التسعة في شبكة الطرق السريعة العابرة لأفريقيا، أو أكبر بقليل من طول شبكة الطرق الليبرية بأكملها. وعلى نحو مماثل، فإن 6,000 كيلومتر من السكك الحديدية الصينية الصنع تعادل أقل قليلًا من 10٪ من شبكة السكك الحديدية الحالية في أفريقيا، أو أقل بقليل من ثلث شبكة السكك الحديدية بالكامل في جنوب أفريقيا.

وهذا السياق مهم لكي يتمكن الأفارقة من تجميع صورة واضحة لما حدث حتى الآن، وما قد يكون ضروريًا للمضي قدمًا.

يمكن استخدام أطر عمل الخطة العشرية للاتحاد الأفريقي لتشكيل الأساس لمثل هذا القياس أو التقييم في سياق أفريقي.

قياس مساهمة الصين في الأطر القارية الستة للاتحاد الأفريقي.

تسعى الجداول أدناه بشكل منهجي إلى تحليل إلى أي درجة ساهم الشركاء الصينيون أو لم يساهموا في هذه الأطر القارية الستة حتى الآن، وكيف حدث ذلك، وما الذي يمكن القيام به - خاصة من الجانب الأفريقي - لضمان مساهمة الشركاء الصينيين حتى أكثر.

عند القيام بذلك، تحدد الجداول أيضًا على وجه التحديد ما يمكن أن يؤثر عليه كل إطار من أهداف التنمية المستدامة، بهدف التمكن من تحليل الثغرات بعد ذلك.

[139] https://au.int/en/agenda2063/continental-frameworks

I. برنامج التنمية الزراعية الشاملة لأفريقيا (CAADP)

1. اسم الخطة، ومن أي تاريخ تم وضع الخطة وتطبيقها؟

تم إعلان برنامج التنمية الزراعية الشاملة لأفريقيا (CAADP) في **أفريقيا لأول مرة في مابوتو، موزمبيق في عام 2003** في قمة الاتحاد الأفريقي كجزء لا يتجزأ من الشراكة الجديدة للتنمية الأفريقية (NEPAD). وينطبق الإصدار الحالي من 2015-2025.

2. ماذا تتضمن خطة الاتحاد الأفريقي؟

هي تنطوي على القضاء على الجوع والحد من الفقر من خلال زيادة النمو الاقتصادي من خلال التنمية التي تقودها الزراعة.

3. هل هناك دول أو قطاعات ذات أولوية محددة في هذه الخطة للمضي قدمًا؟

المجالات ذات الأولوية لبرنامج التنمية الزراعية الشاملة لأفريقيا (CAADP) هي:

a) الإدارة المستدامة للأراضي والمياه.

b) الوصول إلى الأسواق.

c) الإمدادات الغذائية ومكافحة الجوع.

d) البحوث الزراعية.

4. ما هي أهداف التنمية المستدامة التي تساهم فيها خطة الاتحاد الأفريقي؟

تساهم الخطة في تحقيق أهداف التنمية المستدامة الثلاثة التالية:

5. هل تحتوي الخطة على أي أهداف محددة كميًا؟

الأهداف المحددة كميًا هي:

- **تخصيص 10٪** على الأقل من الميزانيات الوطنية للزراعة والتنمية الريفية من قبل الحكومات الأفريقية.
- تحقيق معدلات نمو زراعي لا تقل عن **6٪** سنويًا.

6. هل تم ذكر هذه الخطة في إعلان و/أو خطة عمل منتدى تعاون الصين وأفريقيا (FOCAC) عام 2018؟

	نعم
.7	**هل قدم الشركاء الصينيون مساعدات/قروض/استثمارات في هذا المجال في أفريقيا من قبل؟ إذا كان الأمر كذلك، فما هي المكونات الرئيسية؟** • هناك الآن 23 مركزًا صينيًا للمعاونة في مجال التكنولوجيا الزراعية في أفريقيا تغطي الأرز والمنيهوت والخضروات ودودة القز الأرزية وتربية البذور وتربية الأحياء المائية والذرة والقمح فضلًا عن الآلات والري.[140] • هناك مشاريع أخرى ذات صلة بتجهيز الزراعة تشارك فيها الشركات الصينية المملوكة للدولة، مثل مركز تجهيز في الرأس الأخضر، ومصنع لإنتاج دقيق الذرة في زامبيا، وما إلى ذلك.[141] وأحد المشاريع البارزة التي انطلقت بسبب نزاعات الشراء هو بناء سد بقيمة 200 مليون دولار أمريكي في الحزام الزراعي لزراعة الأرز في كيسومو.[142]
.8	**إلى أي مدى ساعدت المساهمات الصينية حتى الآن في تحقيق خطة الاتحاد الأفريقي؟** في حين أن برنامج التنمية الزراعية الشاملة لأفريقيا (CAADP) هو جزء من منتدى تعاون الصين وأفريقيا (FOCAC)، فإن المساهمة الصينية لم يتم الشعور بها بعد. ويرجع ذلك إلى حد كبير إلى أن الاستثمارات ليس لها منظور إقليمي أو قاري ولكنها تركز بدلًا من ذلك على البلدان الفردية وهي أيضًا صغيرة الحجم إلى حد ما.
.9	**لماذا/كيف عملت البلدان الأفريقية مع الصين لتحقيق هذا التأثير؟** الصين شريك طبيعي للدول الأفريقية في تحقيق تأثير برنامج التنمية الزراعية الشاملة لأفريقيا (CAADP) في أفريقيا لسببين. أولًا، تتطلب معظم المشاريع خبرة تقنية وخبرة سياسية كبيرة قد تأتي بسهولة أكبر للصين مقارنة بشركاء التنمية الأفريقيين الآخرين، لا سيما بالنظر إلى تجربة الصين في زراعة أصحاب الحيازات الصغيرة ونجاحات التخفيف من الفقر الريفي. ثانيًا، تتيح الصين إمكانية وصول المنتجات الزراعية الأفريقية إلى الأسواق.
.10	**ما الذي يمكن أن تفعله الدول الأفريقية أكثر من ذلك لتشجيع الصين على المساعدة في تنفيذ هذه الخطة؟ هل هناك أي أولويات/ثغرات مقترحة؟** • تحتاج البلدان الأفريقية إلى استراتيجية مشتركة مثل اختيار المشاريع ذات الأولوية التي يكون لها أكبر الأثر عند تنفيذها من خلال التعاون مع الصين. • يمكن أن يسعى الاتحاد الأفريقي والجماعات الاقتصادية الإقليمية (RECS) والدول الفردية إلى تصميم وإعداد برنامج مع الصين لاستكشاف السياسات التي تنفذها الصين لفهم النجاحات والفشل في المجالات الرئيسية، مثل كيفية إنشاء أو تجديد خدمات الإرشاد الزراعي، والتعامل مع دعم الأسمدة وما إليها. وهذا

[140] يتم تشغيل هذه البرامج في جمهورية بنين والكاميرون والكونغو (برازافيل) وإثيوبيا وليبيريا ومدغشقر وموزمبيق ورواندا والسودان وجنوب أفريقيا وتنزانيا وتوغو وأوغندا وزامبيا وزيمبابوي. انظر أيضا بيترو ديونيسيو التعاون الزراعي الصيني الأفريقي: من أجل من؟ 2015 http://www.peah.it/2015/05/1263/

[141] http://epaper.chinadaily.com.cn/a/202101/11/WS5ffb7d83a31099a23435323b.html

[142] تتطلع صحيفة بيزنس ديلي كينيا إلى بكين لحل الخلاف حول سد "Sh20bn"، 2021. https://www.businessdailyafrica.com/bd/economy/kenya-eyes-beijing-resolve-sh20bn-dam-row-3411478

من شأنه أن يسهم بشكل أفضل في طموح البرنامج الأفريقي للتنمية الزراعية في رفع معدلات النمو الزراعي.

II. برنامج تطوير البنية التحتية في أفريقيا (PIDA)[143]	
1.	**اسم الخطة، ومن أي تاريخ تم وضع الخطة وتطبيقها ؟** تم إطلاق برنامج تطوير البنية التحتية في أفريقيا (PIDA) في عام **2010** (ينطبق على **2030**) لتطوير البنية التحتية الإقليمية والقارية.
2.	**ماذا تتضمن خطة الاتحاد الأفريقي ؟**

[143] https://au.int/en/ie

تنطوي على تعزيز التنمية الاجتماعية والاقتصادية والحد من الفقر في أفريقيا من خلال تحسين الوصول إلى شبكات وخدمات البنية التحتية الإقليمية والقارية المتكاملة.

3. هل هناك دول أو قطاعات ذات أولوية محددة في هذه الخطة للمضي قدمًا؟

- القطاعات ذات الأولوية في برنامج تطوير البنية التحتية في أفريقيا (PIDA) هي الطاقة والنقل وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات (ICT) وكذلك موارد المياه العابرة للحدود.
- تشمل النتائج المتوقعة من برنامج تطوير البنية التحتية في أفريقيا (PIDA) خفض تكاليف الطاقة وزيادة الوصول إليها، وخفض تكاليف النقل، وتعزيز التجارة بين البلدان الأفريقية، والأمن المائي والغذائي، وزيادة الاتصال العالمي.

4. ما هي أهداف التنمية المستدامة التي تساهم فيها خطة الاتحاد الأفريقي؟

تساهم الخطة بشكل مباشر في أهداف التنمية المستدامة الثلاثة التالية:

تساهم الخطة بشكل غير مباشر في أهداف التنمية المستدامة الأربعة التالية:

.5	**هل تحتوي الخطة على أي أهداف محددة كميًّا ؟** • يُقدر حاليًّا تنفيذ برنامج تطوير البنية التحتية في أفريقيا (PIDA) على المدى الطويل حتى عام 2040 بأكثر من 360 مليار دولار أمريكي. علاوة على ذلك، كان من المتوقع أن تبلغ التكلفة الرأسمالية الإجمالية لتسليم خطة عمل أولوية لبرنامج تطوير البنية التحتية في أفريقيا (PIDA) من عام 2012 حتى عام 2020 ما يقرب من 68 مليار دولار أمريكي، أو حوالي 7.5 مليار دولار سنويًّا. • يوجد حاليًّا 409 مشروع، 54 منها (13%) في قطاع الطاقة، و114 مشروع (28%) في قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، و232 مشروع (57%) في قطاع النقل، و9 مشاريع (2%) في قطاع المياه، وكلها في مراحل مختلفة من التطوير.[144] وحتى الآن، تم الانتهاء من 76 مشروعًا (19٪) وهي قيد التشغيل. ولا تتوفر بيانات عن 80 مشروعًا من هذه المشاريع. ويجري بناء 78 مشروعًا (19٪) آخر في الوقت الحالي.
.6	**هل تم ذكر هذه الخطة في إعلان و/أو خطة عمل منتدى تعاون الصين وأفريقيا (FOCAC) عام 2018؟** لا.
.7	**هل قدم الشركاء الصينيون مساعدات/قروض/استثمارات في هذا المجال في أفريقيا من قبل؟ إذا كان الأمر كذلك، فما هي المكونات الرئيسية؟** تشتهر الصين بموافقتها على تمويل مشاريع البنية التحتية في البلدان الأفريقية وأماكن أخرى. على سبيل المثال، تشير الأبحاث إلى أنه بين عامي 2010 و 2015، قدمت الصين 13 مليار دولار أمريكي في قطاع الطاقة الأفريقي وهو ما يمثل 30٪ على الأقل من القدرة الإنتاجية الجديدة.[145] . بعض هذه المشاريع تعتمد على الوقود الأحفوري، وبعضها متجدد. هناك أيضًا العديد من الأمثلة على مشاريع النقل الأفريقية (السكك الحديدية والطرق والموانئ) التي تم بناؤها بقروض من الصين، وكميات متفاوتة من العمال الصينيين/المحتوى الصيني. كما أصبحت البنية التحتية الرقمية والفضائية موضع تركيز، بالإضافة إلى مشاريع البنية التحتية الأصغر الأخرى التي تم بناؤها بقروض أو منح صينية مثل الملاعب والمستشفيات والمدارس والمتاحف.
.8	**إلى أي مدى ساعدت المساهمات الصينية حتى الآن في تحقيق خطة الاتحاد الأفريقي؟** من بين مشاريع برنامج تطوير البنية التحتية في أفريقيا (PIDA) المنجزة حتى الآن (البالغة 76 مشروعًا)، نقدر أن 9 مشاريع (12٪) فقط قد شارك فيها الشركاء الصينيون حتى الآن في ثلاثة أشكال: • قدم الشركاء الصينيون عطاءات لبناء مشاريع البنية التحتية بموجب عقود الهندسة والمشتريات والبناء (EPC). نحن نقدر 4 من 9 مشاريع في هذه الفئة. • قدم بنك الصين للاستيراد والتصدير (China Exim Bank) التمويل لبعض المشاريع التي تم بناؤها بعد ذلك من قبل الشركات الصينية المختارة. نحن نقدر 4 من 9 مشاريع في هذه الفئة.

[144] انظر تفاصيل المشاريع في African Union، PIDA Projects Dashboard 2021 https://www.au-pida.org/pida-projects/

[145] لوقا بوانغا وايرين جينر-رايكل مساهمة الصين في قطاع الطاقة الأفريقية: تداعيات السياسة على البلدان الأفريقية. مجلة الطاقة 2019 https://www.hindawi.com/journals/jen/2019/7013594/

	• قام الشركاء الصينيون ببناء مشاريع بنية تحتية كاملة أو مشتركة. 1 من أصل 9 مشاريع في هذه الفئة - السكك الحديدية المعيارية في كينيا (SGR) من نيروبي إلى مومباسا. تتنوع قطاعات المشاريع - حيث هناك 3 لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات (خطوط الألياف الضوئية)، و1 للطاقة (الطاقة الكهرومائية)، و2 لبناء الطرق، و1 للسكك الحديدية، و2 مرتبطة بالميناء (التجريف وترقية المحطة).
9.	**لماذا/كيف عملت البلدان الأفريقية مع الصين لتحقيق هذا التأثير؟** العملية التي يشارك من خلالها الشركاء الصينيون في برنامج تطوير البنية التحتية في أفريقيا (PIDA) ليست منسقة بشكل خاص، بل كانت مدفوعة في الغالب بشكل ثنائي. على سبيل المثال، في حين تم تنفيذ بعض تركيبات الكابلات الليفية الضوئية لبرنامج تطوير البنية التحتية في أفريقيا (PIDA) من قبل الشركاء الصينيين، فقد تم ذلك من قبل شركات مختلفة، وتخضع لعمليات الشراء المختلفة في البلدان الأفريقية الفردية، مما يعني أيضًا أن شروط المشاركة في هذه المشاريع تختلف على نطاق واسع (على سبيل المثال، استخدام المحتوى المحلي/العمالة، وأسعار الفائدة، والمتطلبات البيئية، وما إلى ذلك). ومن شأن قضايا مثل عدم التوصل في نهاية المطاف إلى اتفاق من بنك الصين للاستيراد والتصدير (China Exim Bank) لتمويل التمديدات المنسقة للسكك الحديدية المعيارية من كينيا إلى أوغندا ورواندا بشكل كامل تفاقم هذا التحدي[146]. علاوة على ذلك، شارك الشركاء الصينيون في العديد من مشاريع البنية التحتية الأخرى خارج خطة برنامج تطوير البنية التحتية في أفريقيا (PIDA) مما يعني أن مشاريعها لا تحظى بأولوية خاصة عندما يتعلق الأمر بالدعم الصيني.
10.	**ما الذي يمكن أن تفعله الدول الأفريقية أكثر من ذلك لتشجيع الصين على المساعدة في تنفيذ هذه الخطة؟ هل هناك أي أولويات/ثغرات مقترحة؟** • عمل أقوى من قبل الحكومات الأفريقية لتقديم مقترحات مشاريع مشتركة عبر الحدود للشركاء الصينيين، إلى جانب شروط أساسية على مستوى المنطقة للمفاوضات بشأن التمويل الميسر الصيني (على سبيل المثال عبر بنك الصين للاستيراد والتصدير (China Exim Bank)) لهذه المشاريع بما في ذلك فترات السماح وأسعار الفائدة والمحتوى المحلي، وتعتبر ظروف العمل ضرورية لضمان القيمة مقابل المال وتحقيق أهداف التنمية المستدامة الأخرى أثناء بناء هذه البنية التحتية. • سيساهم العمل الأقوى ضمان الاستثمار المتجدد من الصين كجزء من مشاريع البناء و/أو الوصول إلى مشاريع الطاقة بشكل كبير في هذه الخطة.

[146] سي جي تي إن أفريقيا (CGTN Africa) "أوغندا وكينيا تواصلان المحادثات حول تمديد السكك الحديدية المعيارية في كينيا 2019 (SGR) https://africa.cgtn.com/2019/01/09/uganda-kenya-continue-talks-about-sgr-extension/

III. الرؤية الأفريقية لخدمات التعدين 2009-2050 (AMV).

1. اسم الخطة، ومن أي تاريخ تم وضع الخطة وتطبيقها ؟

أنشأ **الاتحاد الأفريقي في عام 2009** (حتى عام 2050) الرؤية الأفريقية لخدمات التعدين (AMV) لضمان استخدام أفريقيا لمواردها المعدنية استراتيجيا لتحقيق تنمية شاملة ذات قاعدة عريضة. ويقع تنفيذه على عاتق مركز تنمية المعادن الأفريقية (AMDC) في إثيوبيا.[147]

2. ماذا تتضمن خطة الاتحاد الأفريقي ؟

- تتوخى الخطة وجود قطاع تعدين أفريقي يبتعد عن الاستراتيجية المعتمدة على الاستثمار الأجنبي المباشر والمتمحورة حول ريع الموارد، بما في ذلك تحسين الإدارة البيئية.
- تصميم وتنفيذ برامج الإصلاح على المستوى القطري المعروفة باسم رؤى التعدين القطرية وفقًا للسياسات الوطنية.

3. هل هناك دول أو قطاعات ذات أولوية محددة في هذه الخطة للمضي قدمًا ؟

- المجالات ذات الأولوية هي (أ) الاستدامة البيئية في التعدين على نطاق صغير، (ب) تطوير الدورات الاقتصادية المحلية، (ج) مفاوضات العقود العادلة، (د) بناء القدرات الإدارية والحوكمة.
- البلدان ذات الأولوية هي: غانا وبوركينا فاسو ومالي وساحل العاج.

4. ما هي أهداف التنمية المستدامة التي تساهم فيها خطة الاتحاد الأفريقي ؟

تساهم الخطة بشكل مباشر في أهداف التنمية المستدامة الثلاثة التالية:

تساهم الخطة بشكل غير مباشر في أهداف التنمية المستدامة الثلاثة التالية:

[147] الاتحاد الأفريقي، الرؤية الأفريقية لخدمات التعدين (AMV) https://au.int/en/ti/amv/about

.5	**هل تحتوي الخطة على أي أهداف محددة كميًا ؟** تهدف الرؤية الأفريقية لخدمات التعدين (AMV) إلى إطار تحويلي[148]. يتم تنفيذه من خلال خطة عمل على ثلاث مراحل (قصيرة الأجل تصل إلى 5 أعوام، ومتوسطة الأجل تصل إلى 5-20 عامًا، وطويلة الأجل تصل إلى 20-50 عامًا) منفذة على المستويات الوطنية ودون الإقليمية والقارية وتشمل إجراءات محددة من أجل كل فترة محددة.[149]
.6	**هل تم ذكر هذه الخطة في إعلان و/أو خطة عمل منتدى تعاون الصين وأفريقيا (FOCAC) عام 2018؟** لا.
.7	**هل قدم الشركاء الصينيون مساعدات/قروض/استثمارات في هذا المجال في أفريقيا من قبل ؟ إذا كان الأمر كذلك، فما هي المكونات الرئيسية ؟** ● بين 2005-2017، قدمت الشركات الصينية ما يقرب من 58 مليار دولار أمريكي إلى صناعات التعدين واستخراج المعادن في القارة (والتي تمثل بدورها ثلث الاستثمار الأجنبي المباشر الصيني في عمليات التعدين العالمية بين 2005-2007)[150]. ● هناك بعض المشاريع خارج البلدان ذات الأولوية للرؤية الأفريقية لخدمات التعدين (AMV)، على سبيل المثال (Weziwe Platinum) في جنوب أفريقيا في عام 2018، **الذي تم** تقديمه بقرض بقيمة 650 مليون دولار أمريكي من بنك التنمية الصيني، ويركز على تعدين البلاتين، والذي من المتوقع أن يبلغ إنتاجه 350.000 أوقية من معادن المجموعة البلاتينية بحلول عام 2023. ● في الآونة الأخيرة، تم إبرام صفقة بين مجموعة تسينغشان هولدينغز (Tsingshan Holding Group) ووزارة التعدين في زيمبابوي في أبريل 2019، بقيمة 2 مليار دولار أمريكي مع فرصة للارتفاع إلى 10 مليار دولار أمريكي مع إدراج تعدين الليثيوم[151].
.8	**إلى أي مدى ساعدت المساهمات الصينية حتى الآن في تحقيق خطة الاتحاد الأفريقي ؟** ● كان الشركاء الصينيون منفتحين على ربط القروض بالموارد الطبيعية من القطاع الاستخراجي (RBLs) لتلبية احتياجات التمويل الأفريقية في بلدان الرؤية الأفريقية لخدمات التعدين (AMV) ذات الأولوية، على سبيل المثال صفقة البوكسيت في غانا بشأن البنية التحتية الموقعة مع شركة سينوهيدرو (Sinohydro) في عام 2018[152]. ومع ذلك، لا يعرف إلا القليل أو تم تحليل القليل لمعرفة ما إذا كانت هذه العقود "عادلة" أو "ذات قيمة مقابل المال".

[148] كوجو بوسيا وتشارلز أكونغ. رؤية التعدين الأفريقية: وجهات نظر حول تنمية الموارد المعدنية في أفريقيا. مجلة قانون وسياسة التنمية المستدامة 2017 jsdlp.v8i1.7 / 10.4314

[149] الاتحاد الأفريقي رؤية التعدين الأفريقية. 2009 https://au.int/sites/default/files/documents/30995-doc-africa_mining_vision_english_1.pdf ص 31

[150] معهد جنوب أفريقيا للشؤون الدولية. استراتيجيات التنمية والاستثمار الصيني في قطاع التعدين بأفريقيا . 2018 https://saiia.org.za/research/development-strategies-and-chinese-investment-in-africas-mining-sector/

[151] شركة إندابا للتعدين (Indaba Mining). الاستثمار الصيني في التعدين الأفريقي: ما تحتاج إلى معرفته. 2019 https://miningindaba.com/Articles/chinese-investment-in-african-mining-what-you

[152] جيفانس نيابياج "صفقات البوكسيت الغاني للبنية التحتية مع شركة سينهيدرو الصينية يواجه مخاوف بيئية".
https://www.scmp.com/news/china/diplomacy/article/3126260/ghanas-bauxite-infrastructure-deal-chinas-sinohydro-faces
2021https://www.scmp.com/news/china/diplomacy/article/3126260/ghanas-bauxite-infrastructure-deal-chinas-sinohydro-faces

- يجادل بعض المحللين بأن الصين تجعل تحقيق الرؤية الأفريقية لخدمات التعدين (AMV) أكثر صعوبة، بسبب الجدل حول التأثيرات البيئية للشركات الصينية وتأثيراتها على التعدين على نطاق صغير، على سبيل المثال في غانا وجمهورية الكونغو الديمقراطية[153].
- نشر المعهد البيئي العالمي، وهو منظمة غير حكومية صينية، منذ عام 2013 مبادئ توجيهية للمسؤوليات الاجتماعية والبيئية للمستثمرين الصينيين، بما في ذلك التعدين[154].

9. لماذا/كيف عملت البلدان الأفريقية مع الصين لتحقيق هذا التأثير؟

عملت الدول الإفريقية الفردية التي لديها قطاعات تعدين على جذب الاستثمار الصيني إلى هذا القطاع، ولكن لم يكن هناك تنسيق كبير عبر البلاد بشأن هذا أو جوانب أخرى من الرؤية الأفريقية لخدمات التعدين (AMV) والاستثمارات الصينية. على سبيل المثال، لم يتم تنسيق اقتراح أخير من جمهورية الكونغو الديمقراطية لضمان قيمة أعلى مقابل المال من العقود مع بلدان أخرى[155].

10. ما الذي يمكن أن تفعله الدول الأفريقية أكثر من ذلك لتشجيع الصين على المساعدة في تنفيذ هذه الخطة؟ هل هناك أي أولويات/ثغرات مقترحة؟

- يجب على الحكومات الأفريقية الاستفادة من الاهتمام المتنامي بالتعدين لهذا الشريك التجاري الهام لتعزيز أهداف التنمية الاستراتيجية للقارة. وعلى وجه الخصوص، ينبغي أن يكون الهدف الرئيسي هو ضمان المزيد من القيمة المضافة في القارة من الاستثمار الصيني في هذا القطاع، وربطه بالصناعة التحويلية والمؤسسات الاقتصادية الخاصة (انظر تعزيز التجارة البينية BIAT).
- يمكن للبلدان في بلدان "الحزام" التعدينية مثل جمهورية الكونغو الديمقراطية وبوتسوانا وتنزانيا ودول أخرى ذات أولوية في تنسيق الرؤية الأفريقية لخدمات التعدين (AMV) أن تنسق وتستخدم قوة قيمتها التعدينية لإجراء مفاوضات فعالة مع الصين.
- يتعين على أفريقيا والصين أن تأخذا عملية التحول العالمية في مجال الطاقة إلى التخطيط طويل الأجل. ومع تقدم التحول الأخضر، ستشتد المنافسة على معادن البطاريات ويمكن للبلدان الأفريقية أن تمارس الوكالة في هذا الصدد.
- لمعالجة القضايا المتعلقة بالتعدين على نطاق صغير، يمكن استخدام التعاون التقني والعلمي لتعزيز البحث والمعالجة المحلية للمعادن الأفريقية وكذلك تحسين إدارة قطاع التعدين بما يتماشى مع الرؤية الأفريقية لخدمات التعدين (AMV) واستراتيجية العلوم والتكنولوجيا والابتكار لأفريقيا (STISA) (انظر أدناه).

IV. استراتيجية العلوم والتكنولوجيا والابتكار لأفريقيا (STISA).

[153] إريك أولاندر وكوبوس فان ستادن. تجارة الصين المثيرة للجدل في الموارد الطبيعية لأفريقيا. 2015 https://www.chinafile.com/library/china-africa-project/chinas-controversial-trade-africas-natural-resources : Eric Olnder and Cobus van Staden ما الذي يجب أن يكون على جدول الأعمال البيئي بين الصين وأفريقيا؟ 2021 https://supchina.com/podcast/what-should-be-on-the-china-africa-environmental-agenda/

[154] المبادئ التوجيهية لحماية البيئة من المعهد العالمي للبيئة للاستثمار والتعاون في الخارج. 2013 http://www.geichina.org/_upload/file/201303_MOPMOCguideline/Translation_of_the_Guideline.pdf

[155] مورنينغ بوست (South China Morning Post) مناجم الكوبالت في جنوب الصين في دائرة الضوء حيث تسعى جمهورية الكونغو الديمقراطية لإعادة التفاوض على الصفقات. https://www.scmp.com/news/china/diplomacy/article/3134430/chinas-cobalt-mines-spotlight-drc-seeks-renegotiate-deals 2021

.1	**اسم الخطة، ومن أي تاريخ تم وضع الخطة وتطبيقها ؟** تم إنشاء الاستراتيجية في **عام 2014** (حتى عام 2024) للاستجابة للطلب على العلوم والتكنولوجيا والابتكار.[156]
.2	**ماذا تتضمن خطة الاتحاد الأفريقي ؟** ● بناء و/أو تطوير الهياكل الأساسية للبحوث. ● تعزيز الكفاءات المهنية والتقنية. ● تعزيز ريادة الأعمال والابتكار. ● توفير بيئة تمكينية لتطوير العلوم والتكنولوجيا والابتكار في القارة الأفريقية.
.3	**هل هناك دول أو قطاعات ذات أولوية محددة في هذه الخطة للمضي قدمًا ؟** لديها ستة مجالات ذات أولوية لتطبيق العلوم والتكنولوجيا والابتكار: (1) القضاء على الجوع وتحقيق الأمن الغذائي. (2) الوقاية من الأمراض ومكافحتها. (3) الاتصال (التنقل المادي والفكري). (4) حماية فضائنا. (5) العيش معًا في سلام ووئام لبناء المجتمع. (6) تكوين الثروات.
.4	**ما هي أهداف التنمية المستدامة التي تساهم فيها خطة الاتحاد الأفريقي ؟** تساهم الخطة في تحقيق أهداف التنمية المستدامة السبعة التالية:
.5	**هل تحتوي الخطة على أي أهداف محددة كميًّا ؟** تمت صياغة الخطة من خلال برنامج من 5 مراحل على مدى 10 أعوام يتناول المجالات الستة ذات الأولوية المذكورة أعلاه. تتضمن الخطة هدفًا عامًا يتمثل في تخصيص 1٪ من إجمالي الناتج المحلي لتنمية الموارد من كل دولة عضو.

[156] الاتحاد الأفريقي "استراتيجية العلوم والتكنولوجيا والابتكار لأفريقيا 2024". 2014 https://au.int/sites/default/files/newsevents/workingdocuments/33178-wd-stisa-english - final.pdf

.6	**هل قدم الشركاء الصينيون مساعدات/قروض/استثمارات في هذا المجال في أفريقيا من قبل؟ إذا كان الأمر كذلك، فما هي المكونات الرئيسية؟**
	• تشارك الشركات الصينية بنشاط في تصميم وتركيب اتصال الإنترنت والبنية التحتية الرقمية في جميع أنحاء أفريقيا. على سبيل المثال، تعاونت شركات التكنولوجيا الصينية مع الحكومة التونسية في استراتيجيتها "تونس الرقمية 2020". وتشير التقديرات إلى أن 8.43 مليار دولار أمريكي قد تم إنفاقها مع أو من قبل الشركاء الصينيين في خمس دول أفريقية لمشاريع طريق الحرير الرقمي (DSR)[157]. وتفيد التقارير أنه تم التعاقد مع هواوي (Huawei) لتركيب 70٪ من شبكة الجيل الرابع في أفريقيا حتى الآن[158]. ويشير الإطلاق الأخير لشبكة الجيل الخامس من هواوي (Huawei) في جنوب أفريقيا والاختبارات التي أجريت في نيجيريا وأوغندا وكينيا والغابون إلى تحسن البنية التحتية للإنترنت الرقمي في أفريقيا. في عام 2019، اشترت أوغندا ما قيمته حوالي 126 مليون دولار أمريكي من كاميرا التعرف على الوجه من هواوي (Huawei)، في حين وقعت زيمبابوي في عام 2018 اتفاقية مع كلاودواك (Cloudwalk) الصينية لبناء نظام التعرف على الوجه الشامل (لم يتم تنفيذه بعد). • كجزء من مشاريع طريق الحرير الرقمي (DSR)، تشغل الصين حاليًا كبلًا بحريًا بطول 15,000 كيلومتر (باكستان وشرق أفريقيا تربط بأوروبا)، يربط الصين بأوراسيا ومن باكستان إلى جيبوتي وكينيا وعلى طول ساحل شرق أفريقيا إلى جنوب أفريقيا. • في عام 2020، بدأت الحكومة الإثيوبية والصين محادثات لبناء محطة قارية لاستقبال بيانات الأقمار الصناعية في إثيوبيا، وبناءً على أول قمر صناعي إثيوبي للاستشعار عن بعد تم إطلاقه في الفضاء في ديسمبر 2019. • يشارك الشركاء الصينيون/يستثمرون في مشاريع المدن الذكية (وتسمى أيضًا المدينة الآمنة) في أفريقيا، وينشرون أدوات رقمية ذات قدرات مراقبة متقدمة. حوالي 13 دولة أفريقية هي حاليًا جزء من مبادرة المدن الذكية في الصين. على سبيل المثال، أطلقت هواوي بالتعاون مع الحكومة المغربية مدينة طنجة للتكنولوجيا الذكية، والتي من المتوقع أن تستضيف 200 شركة صينية. كما تقوم الصين ببناء مراكز بيانات في أجزاء مختلفة من القارة. • تحظى الهواتف المحمولة/الهواتف الذكية الصينية ترانسشن (Transsion) بشعبية في البلدان الأفريقية.
.7	**هل تم ذكر هذه الخطة في إعلان و/أو خطة عمل منتدى تعاون الصين وأفريقيا (FOCAC) عام 2018؟** لا.
.8	**إلى أي مدى ساعدت المساهمات الصينية حتى الآن في تحقيق خطة الاتحاد الأفريقي؟**
	• كان التركيز الرئيسي للمساهمات الصينية هو البنية التحتية الرقمية، التي تساهم في الأولوية الثالثة لاستراتيجية العلوم والتكنولوجيا والابتكار لأفريقيا (STISA)، ويمكن أن تشكل حجر الأساس لأنواع أخرى من البنية التحتية للبحوث. • يمكن للمساهمات في مشاريع المدن الذكية والمراقبة أيضًا تحسين الكفاءة والأمن والشرطة المجتمعية وتعزيز النقل الأخضر، على الرغم من وجود مخاوف بشأن الخصوصية وحقوق الإنسان ذات الصلة.

[157] شيريدان براسو "طريق الحرير الرقمي في الصين يبدو أكثر كستار حديدي". 2019 https://www.bloomberg.com/news/features/2019-01-10/china-s-digital-silk-road-is-looking-more-like-an-iron-curtain

[158] توم بايز "الشبكات الأفريقية والهواتف الذكية - والمراقبة" 2019. https://merics.org/en/analysis/african-networks-smartphones-and-surveillance

	• كانت هناك مساهمة مباشرة مهمة من الصين في الأولوية الثانية لاستراتيجية العلوم والتكنولوجيا والابتكار لأفريقيا (STISA) في شؤون الصحة - حيث دعمت الصين (من خلال المساعدة) تطوير مركز مكافحة الأمراض الأفريقي - الذي وفر التنسيق الأساسي بين الشركاء في مجال الصحة وبناء نزاهة البحوث الصحية.[159] ومع ذلك، لم يكن هناك تأثير يذكر للمشاركة الصينية على المجالات الأخرى ذات الأولوية لاستراتيجية العلوم والتكنولوجيا والابتكار لأفريقيا (STISA).
9.	**لماذا/كيف عملت البلدان الأفريقية مع الصين لتحقيق هذا التأثير؟** معظم الإجراءات في هذا المجال كانت مدفوعة من قبل الجهات الفاعلة في الدول الأفريقية، ولكن الجهات الفاعلة من غير الدول تشارك أيضًا - على سبيل المثال الشراكات في مجال لوجستيات التجارة الإلكترونية. وتعد مساهمة الصين في مراكز مكافحة الأمراض والوقاية منها في أفريقيا أيضًا مثالًا بارزًا للتنسيق الأفريقي في التعاون مع الشركاء الصينيين حتى الآن.
10.	**ما الذي يمكن أن تفعله الدول الأفريقية أكثر من ذلك لتشجيع الصين على المساعدة في تنفيذ هذه الخطة؟ هل هناك أي أولويات/ثغرات مقترحة؟** • العمل القوي من قبل الحكومات الأفريقية لتقديم مقترحات البنية التحتية الرقمية المشتركة عبر الحدود إلى الشركاء الصينيين (المرتبطة أيضًا باستراتيجية البنية التحتية لأفريقيا PIDA) وضمان القيمة مقابل المال للقروض والاستثمارات الصينية التي ستكون مفيدة للمضي قدمًا. • يجب أن تعمل البنوك المركزية والتجارية الأفريقية وكذلك بنك التنمية الأفريقي مع شركات التكنولوجيا المالية الصينية لتزويد الأفارقة بمنصات الدفع الرقمية التي تعمل بسلاسة عبر القارة أو على الأقل في المناطق الفرعية. • يمكن أن يكون التنسيق بشأن المخاطر والتحديات المتعلقة بالخصوصية مفيداً، لا سيما ضمان حماية أنظمة الملكية الفكرية الأفريقية بشكل أكبر. • يكون تشجيع الشركاء الصينيين على توجيه المساعدات نحو مجالات أخرى ذات أولوية في استراتيجية العلوم والتكنولوجيا والابتكار لأفريقيا (STISA) (بما يتجاوز الأولويتين الثانية والثالثة) أمرًا بالغ الأهمية أيضًا. ويمكن استخدام مراكز مكافحة الأمراض والوقاية منها في أفريقيا كسابقة.

[159] انظر: https://au.int/sites/default/files/newsevents/workingdocuments/37841-wd-stisa-2024_report_en.pdf ص. 45

V. تعزيز التجارة البينية الأفريقية (BIAT).[160]	
1.	**اسم الخطة، ومن أي تاريخ تم وضع الخطة وتطبيقها ؟** تم إنشاء استراتيجية تعزيز التجارة البينية الأفريقية (BIAT) في **عام 2012** وتهدف إلى تعميق التكامل في الأسواق الأفريقية وزيادة حجم التجارة داخل أفريقيا.
2.	**ماذا تتضمن خطة الاتحاد الأفريقي ؟** من العناصر الرئيسية في استراتيجية تعزيز التجارة البينية الأفريقية (BIAT) منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية (AfCFTA)، والتي بدأت عملياتها في يناير 2020. لديها 7 "مجموعات" محددة من العمل: (1) تسهيل التجارة. (2) سياسة التجارة (التي تقع بموجبها منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية وترتيبات التجارة الإقليمية الأخرى). (3) القدرات الإنتاجية. (4) البنية التحتية المتعلقة بالتجارة. (5) تمويل التجارة. (6) المعلومات التجارية. (7) تكامل سوق العوامل (بما في ذلك التدفق الحر للعمالة عبر القارة)[161].
3.	**هل هناك دول أو قطاعات ذات أولوية محددة في هذه الخطة للمضي قدمًا ؟** في حين أن استراتيجية تعزيز التجارة البينية (BIAT) لديها 7 مجموعات من العمل، إلا أنها ليست لديها أي أولويات قطاعية محددة أو أولويات قطرية.
4.	**ما هي أهداف التنمية المستدامة التي تساهم فيها خطة الاتحاد الأفريقي ؟** تساهم الخطة في تحقيق أهداف التنمية المستدامة الأربعة التالية: 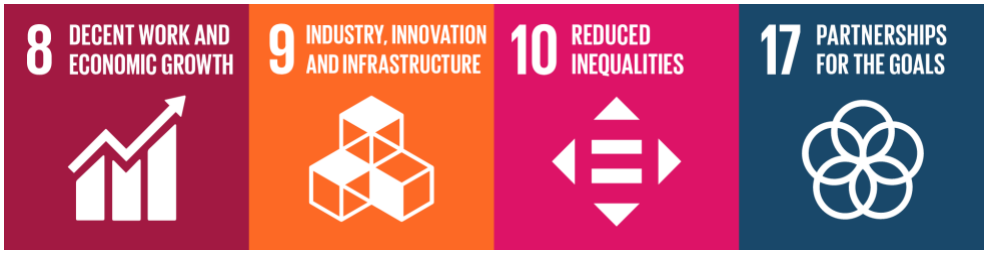
5.	**هل تحتوي الخطة على أي أهداف محددة كميًا ؟** تهدف استراتيجية تعزيز التجارة البينية (BIAT) إلى زيادة حجم التجارة التي تقوم بها البلدان الأفريقية فيما بينها بشكل كبير من المستويات الحالية من 10-13٪ إلى 25٪ أو أكثر خلال العقد القادم.
6.	**هل تم ذكر هذه الخطة في إعلان و/أو خطة عمل منتدى تعاون الصين وأفريقيا (FOCAC) عام 2018؟** نعم.

[160] الاتحاد الأفريقي BIAT - تعزيز التجارة البينية الأفريقية . https://au.int/en/ti/biat/about

[161] المرجع نفسه.

7.	**هل قدم الشركاء الصينيون مساعدات/قروض/استثمارات في هذا المجال في أفريقيا من قبل؟ إذا كان الأمر كذلك، فما هي المكونات الرئيسية؟** • بالإضافة إلى تمويل البنية التحتية للنقل لتقليل تكاليف التجارة (أي المجموعة 4، التي تندرج أيضًا في إطار برنامج تطوير البنية التحتية لأفريقيا PIDA)، كان الاستثمار الصيني في هذا المجال محدودًا إلى حد ما. ومع ذلك، هناك بعض الأمثلة على المعدات الصينية التي يتم التبرع بها للجمارك وتفتيش الحاويات كمشاريع "مساعدات للتجارة"[162]. • ركزت معظم تدخلات السياسة التجارية بين الصين والدول الأفريقية على الوصول إلى الأسواق من/إلى الصين - على سبيل المثال الوصول إلى نظام الإعفاء من الرسوم الجمركية (DFQF) لأقل البلدان نموًا، واتفاقيات الصحة والصحة النباتية (SPS) وما إليها. واتفاقية التجارة الحرة بين موريشيوس والصين لديها قواعد تشغيل صارمة إلى حد ما مما يعني أنه قد لا يتم تحفيز التجارة عبر القارات[163]. • هناك وسيلة جديدة إلى حد ما للمشاركة في التجارة الإلكترونية، مرتبطة بعدد من مجموعات تعزيز التجارة البينية لأفريقيا (BIAT). على سبيل المثال، أعربت رواندا وإثيوبيا عن اهتمامهما بمنصة علي بابا للتجارة العالمية الإلكترونية (eWTP)، والتي تهدف إلى دمج الدفع الرقمي والتجارة الإلكترونية وريادة الأعمال الرقمية. كيليمول (Kilimall)، وأمانبو (Amanbo)، وتشاينابوي (Chinabuy) هي أيضًا منصات التجارة الإلكترونية المملوكة للصينيين العاملة في أفريقيا. تتشارك Alipay وUnion Pay وWeChat Pay الصينية مع بنوك محلية مثل Ecobank وEquity Bank بالإضافة إلى M-Pesa في كينيا لتسهيل المدفوعات عبر الإنترنت للتجار الأفارقة عبر الحدود.
8.	**لماذا/كيف عملت البلدان الأفريقية مع الصين لتحقيق هذا التأثير؟** كانت غالبية المشاركة ثنائية بين الحكومات حتى الآن، لا سيما في مجال البنية التحتية للتجارة والتجارة الإلكترونية. وكان بعض المشاركة من قبل الحكومات الأفريقية مع الشركات الصينية المملوكة للدولة وشركات القطاع الخاص على سبيل المثال من أجل الشراكات بين القطاعين العام والخاص (على سبيل المثال لبناء الطرق برسوم).
9.	**ما الذي يمكن أن تفعله الدول الأفريقية أكثر من ذلك لتشجيع الصين على المساعدة في تنفيذ هذه الخطة؟ أي أولويات/ثغرات مقترحة؟** • من الأهمية بمكان تقديم اقتراح أفريقي مشترك بشأن الكيفية التي يمكن بها لمبادرة طريق الحزام (BRI) أو منتدى التعاون الصيني الأفريقي (FOCAC) أن يرتبطا بتطوير ونمو منطقة التجارة الحرة للقارة الإفريقية (AfCFTA) وأن يدعماها. وتشمل الخيارات التي يتعين النظر فيها (ومناقشتها لاحقاً في **الفصل السادس**) ترتيبات تفضيلية مع بلدان أو مناطق أو قطاعات معينة في القارة، أو اتفاق التجارة الحرة الكامل. • يمكن للبلدان الأفريقية تشجيع الشركاء الصينيين على أن يكونوا أكثر شمولًا في بناء القدرات والتبرعات بالمعدات، وذلك باستخدام سابقة تبرعات علي بابا (Alibaba) للمعدات الطبية خلال جائحة كوفيد-19 المقدمة لجميع البلدان الأفريقية.

[162] على سبيل المثال ، انظر المراجع في التقرير الصيني لعام 2021: http://epaper.chinadaily.com.cn/a/202101/11/WS5ffb7d83a31099a23435323b.html

[163] المرجع نفسه.

- ويمكن أن تتفاوض الجماعات الاقتصادية الإقليمية أو تدعم المفاوضات المتعلقة بمحاور ومنصات التجارة الإلكترونية المشتركة كترتيبات لتمويل الهياكل الأساسية للتجارة.

VI. التنمية الصناعية المعجلة لأفريقيا (AIDA)	
1.	**اسم الخطة، ومن أي تاريخ تم وضع الخطة وتطبيقها ؟** تم إنشاء التنمية الصناعية المعجلة لأفريقيا (AIDA) في عام 2008 (وتغطي حتى عام 2063) لتعبئة الموارد المالية وغير المالية لتعزيز الأداء الصناعي في أفريقيا.
2.	**ماذا تتضمن خطة الاتحاد الأفريقي ؟** تركز التنمية الصناعية المعجلة لأفريقيا (AIDA) على دمج التصنيع في سياسات التنمية الوطنية واستراتيجيات التخفيف من حدة الفقر، بما في ذلك السياسة الصناعية التي تهدف إلى تعظيم استخدام القدرات الإنتاجية المحلية والمدخلات، من خلال إضافة القيمة والمعالجة المحلية للموارد الطبيعية للبلد.
3.	**هل هناك دول أو قطاعات ذات أولوية محددة في هذه الخطة للمضي قدمًا ؟** القطاعات ذات الأولوية هي: تجهيز الأغذية. والمنسوجات والملابس. الجلود ومنتجات الجلود ومعالجة المنتجات المعدنية. الخشب والمنتجات الخشبية. معدات السيارات والتجميع. الأدوية. ومواد البناء. وفي إطار بعض هذه القطاعات، تم بالفعل تحديد مراكز قطرية أو إقليمية معينة.
4.	**ما هي أهداف التنمية المستدامة التي تساهم فيها خطة الاتحاد الأفريقي ؟** تساهم الخطة في تحقيق أهداف التنمية المستدامة الأربعة التالية:
5.	**هل تحتوي الخطة على أي أهداف محددة كميًّا ؟** نعم. تحت كل مجموعة برامج، تحدد التنمية الصناعية المعجلة لأفريقيا (AIDA) سلسلة من الإجراءات المحددة التي يجب الوفاء بها من خلال 49 مشروعًا مختلفًا. كل مجموعة برامج مسؤولة عن تحديد المؤشرات القابلة للقياس الكمي والمعالم المحددة زمنيًّا.[164]
6.	**هل تم ذكر هذه الخطة في إعلان و/أو خطة عمل منتدى تعاون الصين وأفريقيا (FOCAC) عام 2018؟** لا.

[164] الاتحاد الأفريقي استراتيجية لتنفيذ خطة العمل من أجل التنمية الصناعية المعجلة في أفريقيا. 2008 https://au.int/sites/default/files/documents/30983-doc-implementation_strategy_final_0.pdf

7.	**هل قدم الشركاء الصينيون مساعدات/قروض/استثمارات في هذا المجال في أفريقيا من قبل؟ إذا كان الأمر كذلك، فما هي المكونات الرئيسية؟** • في عام 2006، تعهدت الصين "بإنشاء ثلاث إلى خمس مناطق تعاون اقتصادي وتجاري خارجي في أفريقيا في الأعوام الثلاثة المقبلة.[165] منذ ذلك الحين، تم تسليط الضوء على كل خطة عمل لمنتدى التعاون الصيني الأفريقي (FOCAC) بطريقة أو بأخرى لبناء المناطق التجارية والاقتصادية أو توسيعها أو تطويرها بشكل مستمر. وتعد المناطق الآن إحدى الآليات الرئيسية التي تستخدمها الصين لزيادة الاستثمار في أفريقيا. • كما تم إنشاء صندوق التنمية الصيني الأفريقي (CADFund) في عام 2006، وقد وفر رأس المال لبعض المناطق الاقتصادية الخاصة وكذلك المصانع المحددة. على سبيل المثال، استفادت شركة Transsion (صانع الهواتف الذكية) في البداية من دعم صندوق التنمية الصيني الأفريقي (CADFund)، كما فعلت شركة Humanwell، وهي شركة أدوية في مالي/وإثيوبيا[166]. • أصبحت الصين مصدرًا هامًا للاستثمار الأجنبي المباشر في قطاع التصنيع في أفريقيا[167]. ووفقا لتقرير صادر عن ماكينزي (McKinsey) في عام 2017، توفر الشركات المملوكة للصين في قطاع التصنيع 12٪ من الإنتاج الصناعي في أفريقيا، وتدر حوالي 60 مليار دولار أمريكي من الإيرادات سنويًا، وتوظف مئات الأفارقة. وأفادت الشركات أن إيراداتها، في المتوسط، نمت بنسبة 8-9٪ سنويًا من عام 2012 إلى عام 2015.[168]
8.	**إلى أي مدى ساعدت المساهمات الصينية حتى الآن في تحقيق خطة الاتحاد الأفريقي؟** على العموم، فإن المناطق الاقتصادية الخاصة التي تتبع نموذج التصنيع الصيني واستثمارات صندوق التنمية الصيني الأفريقي هي أمثلة جيدة على دور الصين الهام في المساعدة على تحقيق التنمية الصناعية المعجلة لأفريقيا (AIDA)، حيث أنها وجهت الاستثمار الأجنبي المباشر إلى قطاعات التنمية الرئيسية، وخاصة المنسوجات والملابس. على سبيل المثال، هناك العديد من الأمثلة على الشركات الصينية، مثل هواجيان (Huajian)، التي نقلت إنتاج المنسوجات والملابس إلى مناطق في أفريقيا للاستفادة من اتفاقيات التجارة التفضيلية مع الأسواق الأمريكية والأوروبية، في حين أن الشركات المصنعة أو الأسواق الأفريقية تنتج أيضًا. كما أن 95٪ من الشركات في إثيوبيا المنطقة الصناعية الشرقية هي الشركات المصنعة، حيث يقوم أكثر من نصفهم بتوليد المواد الصناعية وقطع غيار السيارات. وفي المنطقة الحرة ليكي (Lekki) في نيجيريا، ترتبط حوالي 46٪ من الشركات بالتصنيع.[169] ومع ذلك، لا يزال الاستثمار الأجنبي المباشر الصيني يركز في المقام الأول على البناء والتعدين، مما لا يسهم مباشرة في التنمية الصناعية المعجلة لأفريقيا (AIDA).
9.	**لماذا/كيف عملت البلدان الأفريقية مع الصين لتحقيق هذا التأثير؟**

[165] منتدى التعاون الصيني الأفريقي. خطة عمل بكين لمنتدى التعاون الصيني الأفريقي 5 .(2007-2009) FOCAC نوفمبر 2006.
https://www.fmprc.gov.cn/zflt/eng/zyzl/hywj/t280369.htm

[166] http://en.cadfund.com

[167] سينيه، ل. إمكانات التصنيع في أفريقيا: الاتجاهات والفرص والاستراتيجيات. مبادرة النمو في أفريقيا ، بروكنجز 2018 -http://www.iberglobal.com/files/2018
Manufacturing-and-Industrialization-in-Africa_brookings.pdf/2

[168] ماكينزي وشركاه https://www.mckinsey.com/~/media/mckinsey/featured (McKinsey & Company). Dance of the lions and dragons. 2017
insights/middle east and africa/the closest look yet at chinese economic engagement in africa/dance-of-the-lions-and-dragons.ashx

[169] تستند الحسابات الخاصة إلى استكشاف الشركات في المناطق الاقتصادية الخاصة.

	• رحبت الحكومات الأفريقية بشكل عام بالمقترحات الصينية بشأن مواقع المناطق الاقتصادية الخاصة ونقل المصانع الصينية إلى بلدانها. يوفر معظمها حوافز ضريبية وحوافز أخرى للاستثمار الأجنبي المباشر بما في ذلك من الصين. كما أنها تروج للمواقع الحالية والجديدة للمناطق الاقتصادية الخاصة للحكومات المركزية والمحلية الصينية والشركاء من القطاع الخاص. يتم كل هذا تقريبًا على أساس ثنائي، فعلى سبيل المثال، لا توجد مناطق اقتصادية خاصة عابرة للحدود في أفريقيا. وحيث يخدم التصنيع أسواقا أفريقية متعددة، فإن الدافع وراء ذلك هو السعي الصيني إلى الربح، وليس التنسيق بين الحكومات.
10.	**ما الذي يمكن أن تفعله الدول الأفريقية أكثر من ذلك لتشجيع الصين على المساعدة في تنفيذ هذه الخطة؟ هل هناك أي أولويات/ثغرات مقترحة؟**
	• في حين أن المناطق الاقتصادية الخاصة جيدة للتصنيع الشامل وخلق فرص العمل، فإن المناطق المستثمرة في الصين تهيمن عليها حاليًا الشركات الصينية والأجنبية. وكشف تقرير ماكنزي (McKinsey) أن 44٪ فقط من المديرين المحليين في أكثر من 1,000 شركة مملوكة للصين شملهم الاستطلاع كانوا أفارقة.[170] وسيكون من المفيد اتباع سياسات أكثر تنسيقًا أو أفضل الممارسات في المناطق الاقتصادية الخاصة في جميع أنحاء أفريقيا لضمان الوظائف المحلية (خاصة على المستوى الأعلى) ونقل التكنولوجيا (على سبيل المثال من خلال متطلبات المشاريع المشتركة). • يمكن للحكومات الأفريقية أن تشجع على إعادة هيكلة صندوق التنمية الصيني الأفريقي (CADFund) أو إنشاء بنك أو أداة جديدة للتمويل التجاري تدعمه الصين داخل البنوك الأفريقية (مثل Afriexim) لتمكين الشركات الأفريقية من الاستفادة بشكل مباشر - وخاصة الشركات الصغيرة والمتوسطة الأفريقية. • يمكن للحكومات الأفريقية التنسيق لضمان حوافز أقوى للاستثمار الأجنبي المباشر التصنيعي ذي القيمة المضافة والأخضر والنظيف والصديق للبيئة (والمناطق الاقتصادية الخاصة) من الصين (وأماكن أخرى).[171]

تحليل الثغرات.

كما تشير الجداول أعلاه، في حين أن العلاقة بين أفريقيا والصين حتى الآن قد قدمت مساهمات كبيرة في الأطر القارية الأفريقية الستة بالإضافة إلى أهداف التنمية المستدامة، إلا أن هناك قدرًا أكبر من الإمكانات. وعلى وجه الخصوص، من خلال المواءمة بشكل أوثق مع الأطر الستة، هناك فرصة كبيرة للمساهمة في الهدف 9 من أهداف التنمية المستدامة والهدف الأول منها، وهما أكثر أهداف التنمية المستدامة المذكورة في الجداول أعلاه.

هناك أيضًا فجوات محتملة أخرى يمكن سدها - على سبيل المثال أهداف التنمية المستدامة الأخرى غير المرتبطة مباشرة بأطر الاتحاد الأفريقي الستة، ولكنها قد تكون مهمة لمستقبل البلدان الأفريقية، كما هو موضح في **الجدول 2** أدناه.

في حين أن هذه الثغرات تنشأ من أطر عمل الاتحاد الأفريقي الخاصة، فقد يكون من المفيد مع ذلك أن يقوم الاتحاد الأفريقي أو غيره بوضع بعض الإرشادات أو الأطر التي تدعم المشاركة الصينية في هذه القضايا، لتجنب الآثار السلبية على مجالات التعاون الأخرى.

[170] ماكينزي وشركاه (McKinsey & Company). تقرير "Dance of the lions and dragons". يونيو 2017.

[171] جلوبال تايمز (Global Times). أفريقيا والصين تضعان خرائط طريق مستقبلية للوقاية من الأوبئة، مبادرة الحزام والطريق . 23 تموز 2020. https://www.globaltimes.cn/content/1195419.shtml

الجدول 2: التحديات المحتملة لأهداف التنمية المستدامة على الرغم من أو بسبب زيادة التعاون بين أفريقيا والصين.

التحديات المحتملة.	أهداف التنمية المستدامة.
تشتمل معظم واردات الصين من أفريقيا والاستثمار الأجنبي المباشر على مواد خام، بينما تشتمل الصادرات على سلع مصنعة، مع عدم وجود تركيز صريح على المسؤولية من الناحية البيئية (بما في ذلك المناخ) أو من الناحية الاجتماعية. ويمكن تحسين ذلك.	
لا يتركز اهتمام كبير على مصائد الأسماك المستدامة في التعاون الأفريقي - الصيني، والآثار البيئية السلبية المحتملة تحت سطح البحر، مثل الصيد الجائر، والقرصنة، والسياحة، وما إلى ذلك.	
على الرغم من أن الصين لديها قوانينها المحلية الخاصة بحماية الأراضي الرطبة وقطع الأشجار، إلا أن القليل جدًا من الاهتمام ينصب على حماية البيئة المستدامة في التعاون الأفريقي الصيني (مثل تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر)، والآثار السلبية المحتملة على الأراضي مثل قطع الأشجار التجاري والسياحة وما إليها.	
بينما تقدم الصين مساهمات لحفظة السلام في أفريقيا، فإن هذا يكشف عن تركيز أكثر على الأعراض وليس على الأسباب الجذرية. فعلى سبيل المثال، تتعرض الصناعات الاستخراجية للفساد بسبب ارتفاع الإيرادات المحققة، في حين أن السيطرة السياسية المركزية يمكن أن تؤدي إلى تفاقم أوجه عدم المساواة (وإن لم يكن دائمًا).	

سلط هذا الفصل الضوء على مساهمة الصين في خطط التنمية القارية للاتحاد الأفريقي، وبالتالي، أهداف التنمية المستدامة في أفريقيا. ومع ذلك، فقد سلط الضوء أيضًا على وجود مجال كبير لإحراز تقدم في كل إطار من الأطر، فضلًا عن بعض الثغرات الرئيسية في العلاقات. **وينتقل الفصل الرابع** الآن لاستكشاف كيفية مقارنة تعاون الصين مع أفريقيا بشركاء التنمية الرئيسيين الآخرين والمناطق الرئيسية الأخرى.

الفصل 4 - مقارنة مرجعية للعلاقة بين أفريقيا والصين.

نظرة موجزة على الفصل الرابع.

- بالمقارنة مع العلاقات مع شركاء التنمية الآخرين، يمكن لأفريقيا أن تفعل المزيد لزيادة التدفقات المالية من الصين - عبر المساعدات والقروض والاستثمار الأجنبي المباشر.
- الصين هي خامس أكبر مستثمر في القارة، ولكن *مع افتراض ثبات باقي المتغيرات* يمكن أن تكون أكبر مستثمر بحلول عام 2025. نسبة الاستثمار الأجنبي المباشر الصيني في التصنيع أقل قليلًا من النسبة في الولايات المتحدة وفرنسا. تقترب الصين أيضًا من أن تكون الوجهة الأكبر للأفارقة للدراسة، ولكن ليس بالضرورة للعمل، في حين أن التدفقات السياحية منخفضة.
- بالإضافة إلى ذلك، ظلت الصين أكبر شريك تجاري ثنائي لأفريقيا لمدة عشرة أعوام. ومع ذلك، يحتل الاتحاد الأوروبي مكانة رائدة في واردات المنتجات الأفريقية. ولا تزال التعريفات الجمركية على السلع الاستهلاكية على المنتجات الأفريقية مرتفعة نسبيًّا.
- هناك مجال واحد فقط تم تحليله والذي تقوم به أفريقيا "أفضل" من آسيا في العلاقة مع الصين - وهو المساعدات. وعلى جميع المقاييس الأخرى التجارة والتدفقات المالية الأخرى والتدفقات البشرية اجتذبت آسيا حتى الآن المزيد من الأعمال أكثر من أفريقيا.

تم تسليط الضوء على تعاون الصين المتنامي عبر أفريقيا في الفصول من الأول إلى الثالث، ومع ذلك، هل هذه العلاقة فريدة من نوعها بالنسبة للصين وأفريقيا وأين تحتل أفريقيا مرتبة في التعاون الصيني مع الدول الأخرى ؟

للإجابة على هذه الأسئلة، يقيس هذا الفصل أولاً علاقة أفريقيا بشركائها التنمويين الرئيسيين (الصين والولايات المتحدة والمملكة المتحدة وفرنسا والاتحاد الأوروبي) فيما يتعلق بتدفقات التجارة ورأس المال والأفراد. ثم يقارن التعاون الصيني مع أفريقيا بآسيا (الشريك الإقليمي الأقرب للصين) لقياس حجم التعاون الصيني الأفريقي.

الرسوم البيانية التي توضح التحليل أدناه موضحة في **الصفحات 64-65.**

الصين كشريك في التنمية لأفريقيا.

التدفقات التجارية

على أساس كل بلد على حدة، تستورد الصين منتجات أفريقية أكثر بكثير مما تم تحليله من شركاء التنمية الآخرين - لكن منطقة الاتحاد الأوروبي احتلت مكانة رائدة في واردات المنتجات الأفريقية في عام 2019.

ومع ذلك، فإن الصين متخلفة عن غيرها في استيراد المنتجات الأفريقية غير الزراعية أو التعدينية بنسبة 16٪ فقط من جميع الواردات. ويحقق الشركاء الآخرون 40% أو أكثر. وتفرض الصين أيضًا أعلى معدلات التعرفة الجمركية على السلع الاستهلاكية من أي شركاء تنمية آخرين.

أخيرًا، يعد الاعتراف بالمؤشرات الجغرافية (GIs) عبر معظم شركاء التنمية منخفضًا. ومع ذلك، تجري حاليًا مناقشة إطار عمل بين المجموعات الاقتصادية الإقليمية الأفريقية والاتحاد الأوروبي من أجل الاعتراف المتبادل الذي يمكن أن يزيد من القيم التجارية[172] . **الشكل 25** ملخصات.

الشكل 25: أين تتم حماية المؤشرات الجغرافية الأفريقية؟

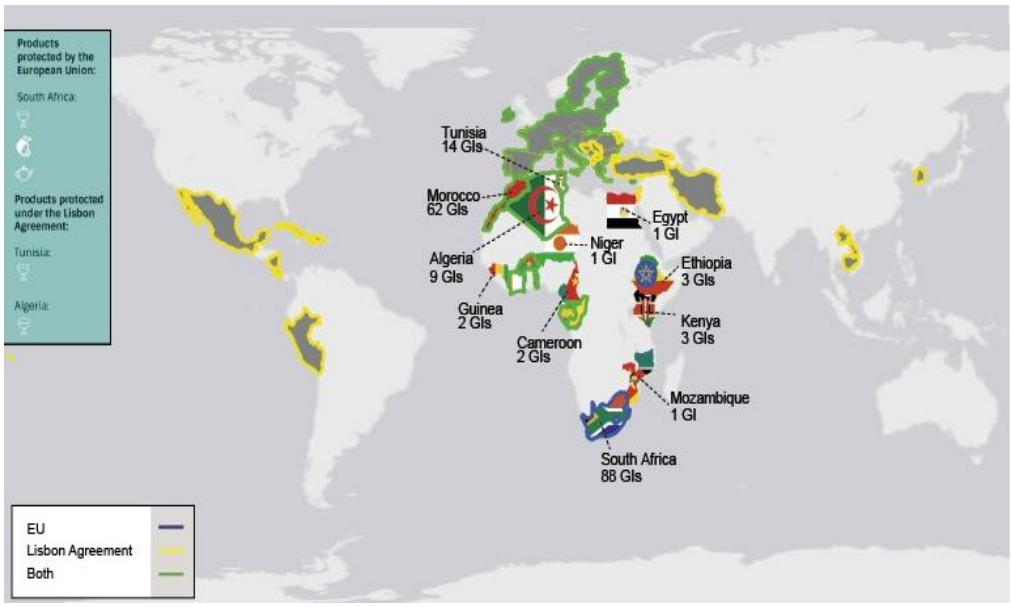

[172] المرجع نفسه.

التدفقات التمويلية

فيما يتصل بـ"التعاون الإنمائي" أو المساعدات الأجنبية كمزيج من المنح والقروض، في الفترة من عام 2013 إلى عام 2018، كانت المساعدات الخارجية التي قدمتها الصين إلى أفريقيا والتي تبلغ 3.0 مليار دولار أميركي وراء كل شركاء التنمية الآخرين باستثناء فرنسا (2.6 مليار دولار أميركي). وقدمت الولايات المتحدة أكبر نسبة بما قيمته (10.4 مليار دولار أمريكي). غير أن المساعدة الخارجية المقدمة إلى أفريقيا كنسبة مئوية من الدخل القومي الإجمالي لمعظم الشركاء الإنمائيين منخفضة للغاية. على سبيل المثال، شكلت المساعدات الخارجية الصينية لأفريقيا 0.01٪ فقط من دخلها القومي الإجمالي في عام 2018، في حين شكلت المملكة المتحدة 0.13٪، والولايات المتحدة 0.05٪ وفرنسا 0.08٪. غير أنه باستثناء الصين، انخفضت المساعدة الإنمائية الرسمية المقدمة من الشركاء الإنمائيين، مقاسة كنسبة مئوية من الدخل القومي الإجمالي الأفريقي، بمرور الوقت[173].

الصين هي خامس أكبر مستثمر في أفريقيا. ومع ذلك، من المتوقع أن ترتفع التدفقات، وبناءً على الاتجاهات الحالية، يمكن أن تكون الصين أكبر مستثمر بحلول عام 2024[174]. في 2014، كانت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الصيني إلى أفريقيا أكبر من تلك الخاصة بالولايات المتحدة لأول مرة، على الرغم من أنها لا تزال متخلفة عن المملكة المتحدة وفرنسا. وبوسع الصين أن تزيد من نسبة الاستثمار في التصنيع (بدلًا من قطاع التعدين والاستخراج)، وذلك لأن هذه النسبة تتخلف إلى حد ما عن نظيرتها في الولايات المتحدة وفرنسا. ومع ذلك، فإن أسهم الاستثمار الأجنبي المباشر في المملكة المتحدة في التصنيع هي الأدنى عند 1٪ (مقابل 43٪ في التعدين والصناعات الاستخراجية).

التدفقات البشرية

تعد فرنسا حاليًا أكبر دولة لاستضافة الطلاب من أفريقيا [175]، وتحتل الصين المرتبة الثانية. ومع ذلك، فإن الصين، على أساس كل بلد على حدة، هي الوجهة الرئيسية لـ 24 من أصل 55 دولة أفريقية، مع فرنسا التالية في 21 بلدًا. وفي حالة تعافي معدلات النمو السابقة للطلاب إلى مستويات ما قبل كوفيد-19، يمكن للصين أن تتفوق على فرنسا من حيث القيمة المطلقة في بضعة أعوام[176].

في المقابل، بالنظر إلى عدد سكان الصين وعدد المسافرين كل عام، تتخلف الصين كثيرًا في مجال السياحة. ولا توجد دولة أفريقية تعتبر الصين بالنسبة لها أكبر مصدر للسياح - في حين أن هذا هو الحال بالنسبة لشركاء التنمية الآخرين. إن الأعداد المطلقة من السياح الصينيين تقترب من أعداد السياح البريطانيين الذين يدخلون أفريقيا كل عام - على الرغم من أن عددا أقل من البريطانيين يسافرون إلى الخارج - وهناك على الأقل ثلاثة سائحين أمريكيين واثنين من السياح الفرنسيين لكل سائح صيني يزور أفريقيا.

وأخيرا، في حين أن نظم الهجرة في شركاء التنمية الآخرين تترك الكثير مما هو مرغوب فيه، فإن الصين تصنف على الصعيد العالمي كواحدة من أدنى وجهات الهجرة من حيث القيمة المطلقة وكذلك من حيث عدد السكان[177].

الملخص

في معظم المقاييس - باستثناء المستويات المطلقة للواردات والطلاب - سوف يستغرق الأمر بضعة أعوام أخرى وجهود متضافرة للصين كشريك في التنمية لأفريقيا لمطابقة و/أو تجاوز الآخرين. ومع ذلك، نظرًا للإلمام بالأنظمة القانونية والعلاقات المالية والتجارية الأخرى - لا سيما بين المملكة المتحدة أو فرنسا والدول الأفريقية - يعد هذا تقدمًا مثيرًا للإعجاب.

---

[173] https://www.africaunconstrained.com/options-for-reimagining-africas-debt-system/ ، انظر الرسم البياني في الصفحة 17.

[174] https://mp.weixin.qq.com/s/eQGhXR5i6KmFuxXPMVej7g

[175] https://thepienews.com/news/africa-buoys-french-international-education-as-security-concerns-remain/

[176] https://developmentreimagined.com/2020/09/08/where-africans-study-abroad-post-covid19/

[177] https://qz.com/1163632/china-still-has-the-smallest-share-of-incoming-migrants-in-the-world/

علاقة أفريقيا مقابل آسيا بالصين.

التدفقات التجارية

الواردات من المنتجات إلى الصين من بقية آسيا أكبر بكثير من تلك القادمة من أفريقيا. علاوة على ذلك، تركز 79٪ من الواردات من آسيا على قطاعات أخرى غير قطاعات الزراعة والنفط والتعدين، في حين أن 15٪ فقط من السلع الأفريقية هي قطاعات غير زراعية/استخراجية.

وعمومًا، فإن متوسط معدلات التعرفة الجمركية المفروضة على السلع المستوردة من أفريقيا أعلى منها من آسيا، على الرغم من أنظمة الصين للإعفاء من الرسوم الجمركية لأقل البلدان نموًا. ومع ذلك، فإن معدلات التعرفة الجمركية على السلع الاستهلاكية أعلى بكثير بالنسبة لأفريقيا (17.39) من آسيا (4.29)، مما يعني أنه من المرجح أن تستورد الصين سلعًا ذات قيمة مضافة من آسيا أكثر من أفريقيا.

تدفقات رأس المال

أحدث تدفق سنوي للقروض الميسرة إلى أفريقيا (1.47 مليار دولار أمريكي) من الصين أكبر من تلك إلى آسيا (1.21 مليار دولار أمريكي). وتدفق المنح إلى أفريقيا حوالي 2.5 ضعف تدفق المنح إلى آسيا. وشكلت المساعدات الخارجية للصين في عام 2018 ما قيمته 0.13٪ من الدخل القومي الإجمالي للمنطقة، مقابل 0.01٪ في آسيا.

في المقابل، في عام 2019، تلقت آسيا حوالي 81٪ من إجمالي تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الصين، بينما تلقت أفريقيا 2٪ فقط. بالمثل، بحلول نهاية عام 2019، شكلت أسهم الاستثمار الأجنبي المباشر الصيني إلى آسيا 66٪ من إجمالي الاستثمار الأجنبي المباشر من الصين، بينما كانت 2٪ فقط في أفريقيا[178].

القطاعات الرئيسية للاستثمار الأجنبي المباشر الصيني في آسيا وأفريقيا هي أيضًا مختلفة جدًا. على سبيل المثال، تركز الاستثمار الأجنبي المباشر الصيني إلى أفريقيا في عام 2019 في البناء (31٪) والتعدين (25٪) والتصنيع (13٪). ومع ذلك، بالنسبة لآسيا، ركزت أسهم الاستثمار الأجنبي المباشر الصيني في عام 2019 على خدمات التأجير والأعمال التجارية (42٪)، مع التصنيع والتعدين بنسبة 8٪ و 5٪ على التوالي[179].

التدفقات البشرية

الصين هي أكبر وجهة للطلاب في آسيا[180]، مع 3.6 أضعاف عدد الطلاب من آسيا الذين يذهبون إلى الصين مقارنة بأفريقيا. وبالمثل، فإن المزيد من المواطنين الصينيين يرغبون في السفر إلى الدول الآسيوية أكثر من الدول الأفريقية من أجل السياحة. وفي عام 2019، زار 50 مليون سائح صيني دول آسيا مقابل 500 ألف فقط إلى أفريقيا.

الملخص

يشير التحليل أعلاه إلى أن أفريقيا وبقية آسيا لديهما علاقات مختلفة بشكل كبير مع الصين. وتركز علاقة أفريقيا بشكل أكبر على المساعدة والتنمية "في المراحل المبكرة" حتى عندما يتعلق الأمر بالتجارة والاستثمار الأجنبي المباشر أكثر من التكامل الاقتصادي العميق. ويمكن إرجاع جزء من هذا إلى القرب الجغرافي، لكنه يشير أيضًا إلى حجم الفرصة في العلاقة بين أفريقيا والصين، إذا كان من الممكن تطوير السياسات الصحيحة. فكيف يمكن أن يحدث هذا؟ يعتبر فهم وجهات نظر الممثلين الدبلوماسيين الأفارقة في الصين نقطة انطلاق مهمة.

[178] تشمل تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى آسيا هونغ كونغ أيضًا.

[179] ذلك مع ملاحظة أنه في عام 2019، شكلت أسهم الاستثمار الأجنبي المباشر الصيني في منطقة هونغ كونغ الإدارية الخاصة 66٪ من إجمالي تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الصينية الخارجة، مما قد يحرف الصورة إلى حد ما.

[180] http://www.gov.cn/xinwen/2019-06/04/content_5397210.htm

Benchmarking

China as a development partner to Africa

Total stock of FDI from China in Africa in 2019

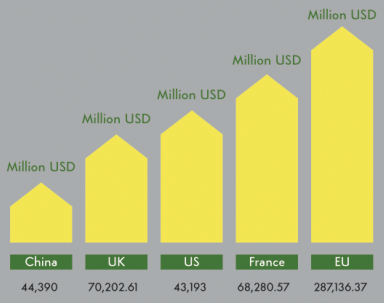

Total stock of FDI in Africa 2019

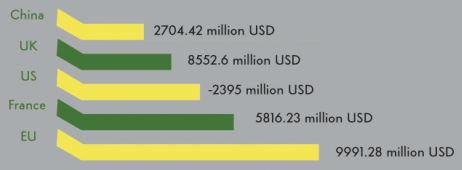

FDI stock into manufacturing 2019 (% by development partner)

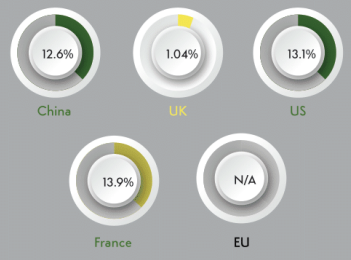

Average foreign assistance to Africa between 2013-2018

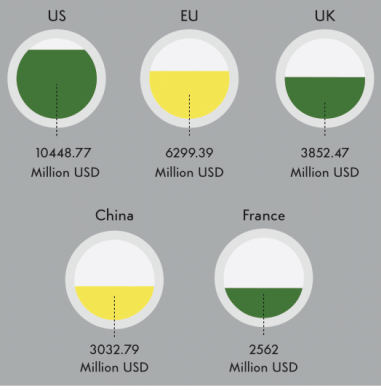

China's cooperation with Asia compared to Africa

Total stock of FDI to region as percentage of all FDI outflows from China in 2019**

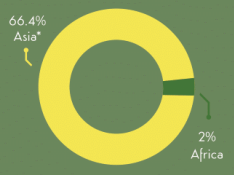

Most recent annual flow of FDI from China to the region in 2019**

Percentage of total FDI from China into manufacturing in 2019

Percentage of total FDI from China into mining/ extractives in 2019

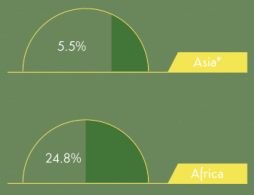

Average annual proportion of China's total foreign assistance between 2013-2018"

Most recent annual flow of (concessional only) loans to the region from China

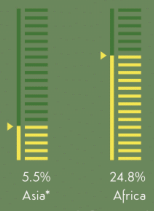

Most recent annual flow of aid (grants only) to the region from China

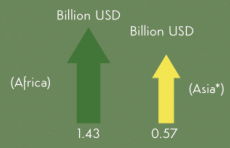

Most recent annual flow of loans + grants to the region as a % of the region's GNI

Average tariff rate imposed on all goods from Africa

	China	UK	US	France	EU
Raw materials	10.25	8.93	9.31	11.88	11.05
Intermediate goods	9.76	6.23	7.9	7.45	6.4
Consumer goods	17.39	14.73	16.84	15.76	14.94
Capital goods	6.09	5.31	6.32	6.52	5.41

Average of Foreign Assistance (Total) to Africa between 2013-2018 as % of DP GNI in 2018

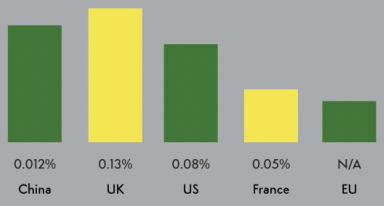

Most recent total annual imports of African products into China

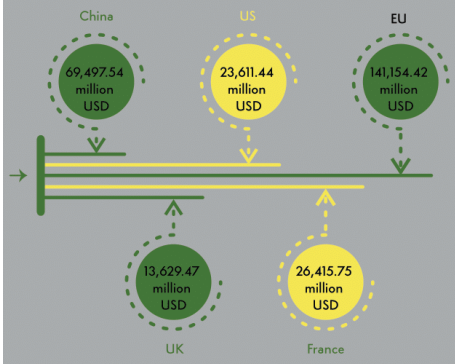

Import of non-agricultural non-oil/mining sector African products (%by development partener)

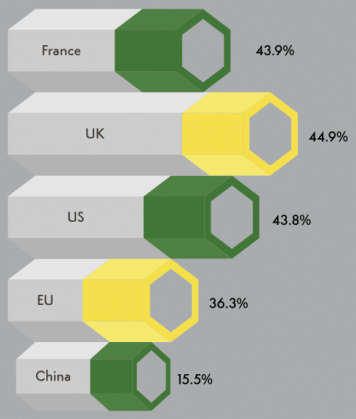

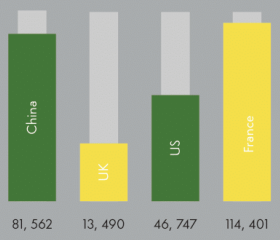

Number of African students in 2018

Most recent total annual imports of products from the region into China

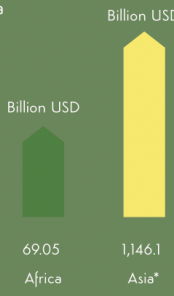

Percentage of import of non-agricultural/ non-oil/ mining sector of products from the region into China

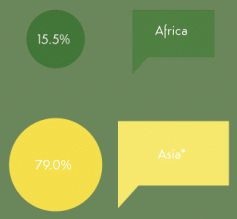

Average tariff rate imposed by China on all goods imported from the region (applied tariff (AHS) simple average)

Issue	Africa	Asia*
Raw materials	10.25	4.19
Intermediate goods	9.76	3.86
Consumer goods	17.39	4.29
Capital goods	6.09	3.19

Issue	Africa	Asia*
Raw materials	131	261
Intermediate goods	288	119
Consumer goods	3530	201
Capital goods	172	49

- Most recent annual number of students from the region to China
- Most recent annual numbers of tourists from China to the region

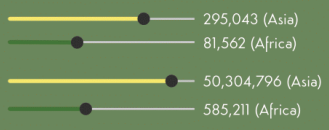

Notes:

*Excludes China. Based on available data excludes Palestine

** Data for China's FDI flows to Asia include Hong Kong (SAR).

*** This is the number of tariffs at the AHS tariff line level which value is above 3 times the simple average tariff

Number of Domestic*** Peak tariff rates imposed by China on all goods imported from Africa

	China	UK	US	France	EU
Raw materials	131	38	122	53	441
Intermediate goods	288	57	106	77	617
Consumer goods	3530	1,225	2,478	956	10,676
Capital goods	172	48	134	38	422

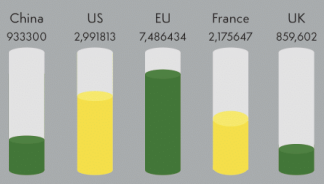

Number of tourists to Africa in 2018 by development partner

Notes:

*EU 27 countries

** EU instituations

*** This is the number of tariffs at the AHS tariff line level which value is above 3 times the simple average tariff

Using 2018 exchange rate

الفصل 5 - رؤى من ممثلي الحكومات الأفريقية في الصين

نظرة موجزة على الفصل الخامس.

- يتمتع السفراء والدبلوماسيون الأفارقة في الصين بوضع فريد لتقييم المشاركة الصينية الأفريقية.
- يعتقد المشاركون في الاستطلاع أن الصين قد ساهمت وأنها ضرورية للمساهمة في المستقبل في أهداف التنمية المستدامة لأفريقيا.
- يؤكد المشاركون أن هناك علاقة تجارية غير متوازنة من حيث المنتجات والقيمة المضافة بين البلدان الأفريقية والصين، لكنهم يقترحون أن هذا سيتغير، بما في ذلك من خلال المزيد من علاقات التصنيع والتجارة الإلكترونية (FDI).
- يتوقع المشاركون في الاستطلاع أن تستفيد بلدانهم من القروض المتزايدة التي يتم التفاوض عليها بشكل أفضل من الصين للمشاريع الإقليمية وزيادة التركيز على البيئة.
- يولي السفراء اهتمامًا كبيرًا لتدفقات الأشخاص، لكن هذا كان مجالًا صعبًا حتى الآن.
- لدى معظم المشاركين استراتيجية ثنائية تجاه الصين وأعدوا بعض المقترحات الثنائية في الغالب بشأن منتدى التعاون الصيني الأفريقي 2021 (FOCAC)، ولكن القليل منها علني.
- يعتقد معظمهم أن تعزيز المشاركة على مستوى القارة مع الصين أمر مهم ولن يؤثر على العلاقات مع شركاء التنمية الآخرين.

يتمتع السفراء والدبلوماسيون الأفارقة في الصين بوضع فريد لتقييم المشاركة الصينية الأفريقية، وبشكل أكثر تحديدًا، التحديات والفرص المرتبطة بالعلاقات. وكما هو مذكور في المنهجية، يعتمد هذا القسم على التعليقات التي تم جمعها من خلال استطلاع منظم مكون من 60 سؤالًا لممثلي الحكومات الأفريقية في الصين، بالإضافة إلى المقابلات والمناقشات مع الآخرين التي تغطي الجوانب الرئيسية للدراسة، بما في ذلك التجارة والتمويل وتدفقات الأفراد. وقد شارك في الاستطلاع سبع دول، لكن النتائج كانت مجهولة المصدر لاحترام العلاقات الدبلوماسية.

التحذير من هذا النهج هو تحيز اختيار محتمل، بمعنى أن بعض الردود المتعلقة بعلاقة دولة ما مع الصين قد تكون مرتبطة بشكل إيجابي بمستوى النشاط الاستباقي الذي تتمتع به الدولة في تعاملها مع الصين. كما أن السبب غير معروف. مع ذلك، فإن إخفاء الهوية يساعد، ويضمن تصميم الاستطلاع مزيجًا من الأسئلة التي تتيح التصورات على المقياس بالإضافة إلى الأرقام المطلقة.

رؤى السفير حول الوضع الحالي للتعاون الصيني الأفريقي.

النتيجة الرئيسية الأولى التي يجب ملاحظتها هي أن المشاركين في الاستطلاع أكدوا البيانات والتحليلات في **الفصل الثاني** من هذا التقرير لكنهم قدموا رؤى إضافية فريدة. على سبيل المثال، أكدوا العلاقات التجارية غير المتوازنة من حيث المنتجات والقيمة المضافة بين البلدان

الأفريقية والصين كما يتضح من **الشكل 26**. لم يلاحظ أي من المشاركين أي سلع ذات قيمة مضافة تأتي إلى الصين من أفريقيا. الأهم من ذلك، قالت غالبية الدول التي شملها الاستطلاع إنها ستنشر معلومات استراتيجية الصين الخاصة بها للجمهور.

الشكل 26: نتائج استطلاع السفير الأفريقي: ما هي القطاعات الرئيسية للسلع المصدرة من الصين إلى بلدك والمستوردة من بلدك إلى الصين؟

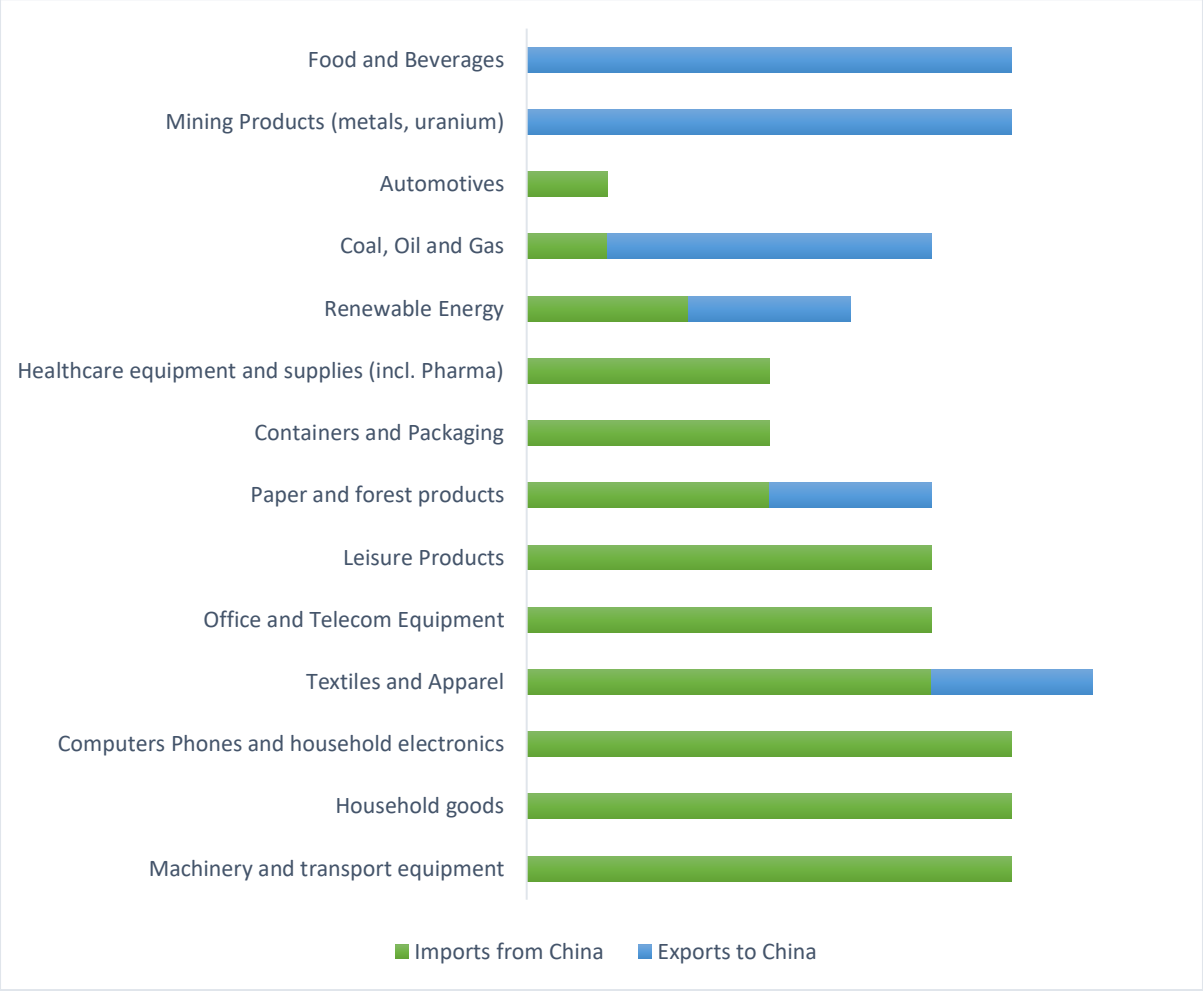

*أكد المشاركون أيضًا أنه في حين أن معظم بلدانهم مشمولة بنظام الصين المعفي من الرسوم الجمركية (DFQF)، فإنها لا تفيدهم كثيرا في الوقت الراهن - إما بسبب الحواجز غير التعريفية أو بسبب نقص المنتجات التي تهم الصين (**الشكل 27**). وبالتالي، فإن 75٪ ممن شملهم الاستطلاع يريدون أو هم بصدد التفاوض بشأن اتفاقيات الصحة والصحة النباتية (SPS) لإطلاق التجارة الزراعية مع الصين.*

الشكل 27: نتائج استطلاع السفير الأفريقي: هل يستفيد بلدكم من الإعفاء من الرسوم الجمركية (DFQF) في الصين؟

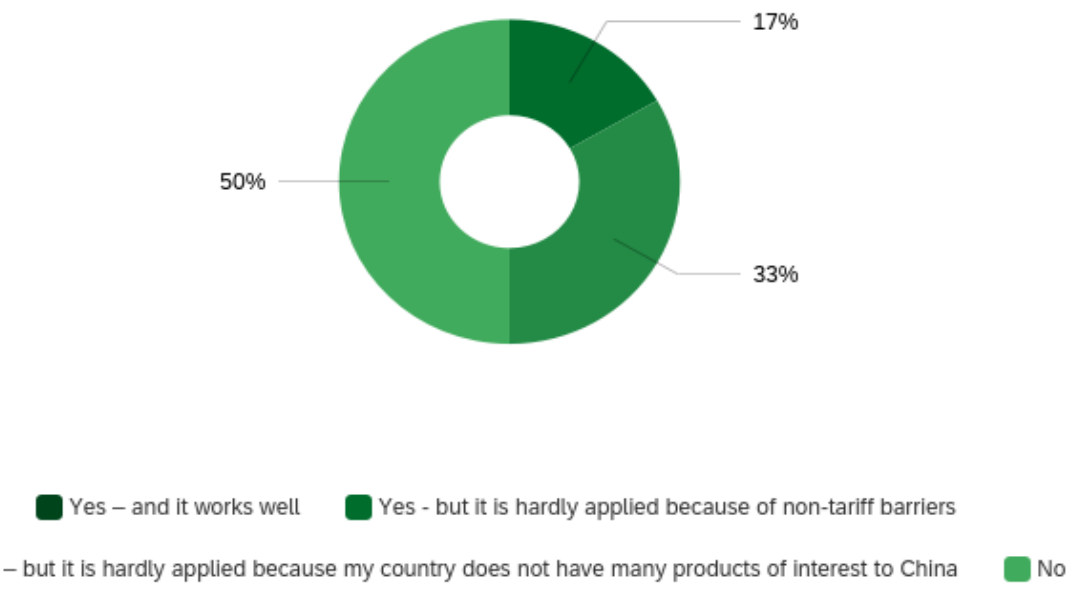

مرتبطًا بهذا، فيما يتعلق بالوصول إلى الأسواق، شعر المشاركون أنه من الأسهل على المنتجات الصينية دخول البلدان الأفريقية التي شملها الاستطلاع أكثر من دخول المنتجات من البلدان الأفريقية التي شملها الاستطلاع إلى السوق الصينية. كما أكدوا أنه لا توجد منتجات مع المؤشرات الجغرافية (GI) معترف بها في الصين لبلدانهم. مع ذلك، ردت معظم الدول بأنها أبرمت أو تتفاوض بشأن معاهدات الاستثمار الثنائية مع الصين، في حين أن عددًا أقل من تلك الاتفاقيات كان ساريًا أو قيد التنفيذ.

اقترح المشاركون أيضًا أنه في حين يبدو أن المناطق الاقتصادية الخاصة التي تديرها الصين تعمل بشكل جيد في بلدانهم (**الشكل 28**)، لا توجد شركات صينية في البلدان الأفريقية التي شملها الاستطلاع تقوم بتصنيع منتجات للتصدير إلى الصين. حتى الآن، هم يصنعون فقط للاستهلاك المحلي في الأسواق الأفريقية أو للتصدير إلى الولايات المتحدة/أوروبا (**الشكل 29**).

الشكل 28: نتائج استطلاع السفير الأفريقي: هل المناطق الاقتصادية الخاصة التي تديرها أو تمولها الصين في بلدك تعمل بشكل جيد؟

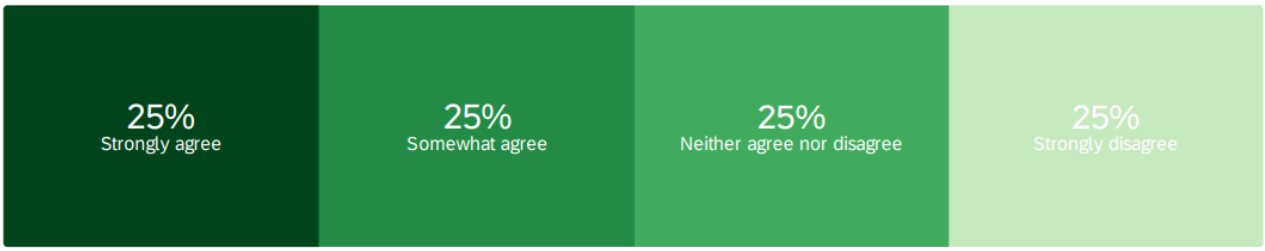

الشكل 29: نتائج استطلاع السفير الأفريقي: هل الشركات الصينية تصنع في بلدك؟

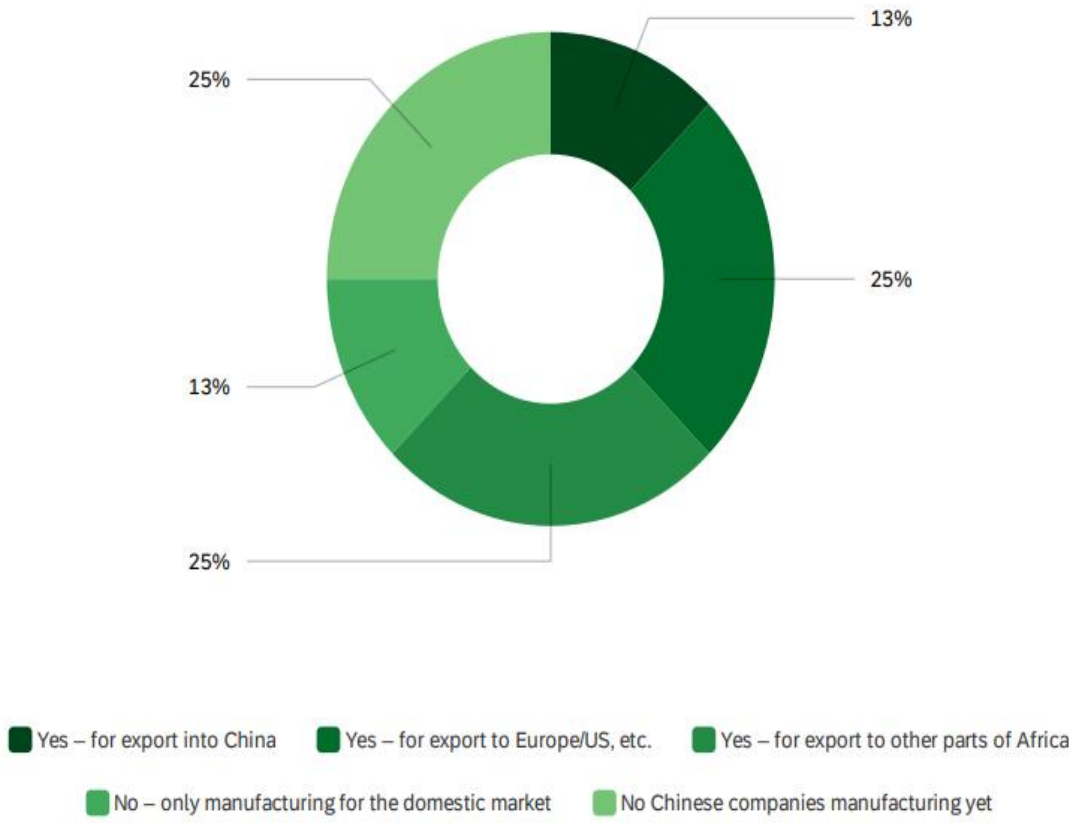

من ناحية أخرى، فإن أقل من خُمس الدول الأفريقية التي شملها الاستطلاع تستضيف حاليًا منصات التجارة الإلكترونية الصينية (**الشكل 30**).

الشكل 30: نتائج استطلاع السفير الأفريقي: هل تعمل منصات التجارة الإلكترونية الصينية في بلدك؟

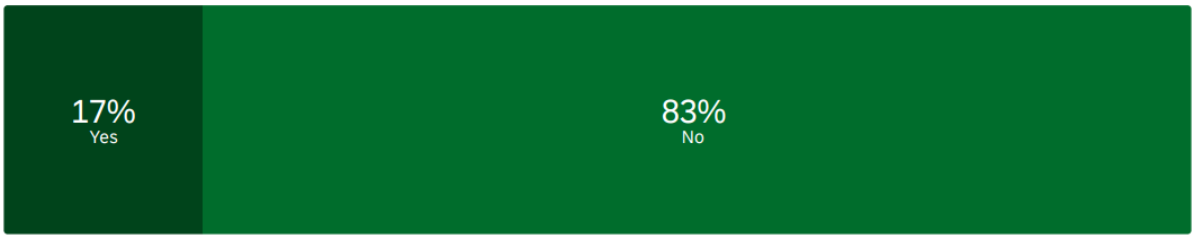

فيما يتعلق بالتمويل، أشار معظمهم إلى أن المنح المقدمة من الصين كانت مفيدة بدرجات متفاوتة في نموهم وتطورهم (**الشكل 31**)، على الرغم من أن الثلث كان متناقضًا إلى حد ما - وهذا قد يعني أيضًا أنهم لم يتلقوا (العديد) من المنح. وأشار معظمهم أيضًا إلى أن القروض كانت مفيدة، على الرغم من عدم موافقة البعض (**الشكل 32**).

الشكل 31: نتائج استطلاع السفير الأفريقي: هل كان للمساعدة التي تلقاها بلدك من الصين على مدى الأعوام الخمسة الماضية تأثير كبير على حياة الفقراء في بلدك؟

الشكل 32: نتائج استطلاع السفير الأفريقي: هل كان للمساعدة التي تلقاها بلدك من الصين على مدى الأعوام الخمسة الماضية تأثير كبير على حياة الفقراء في بلدك؟

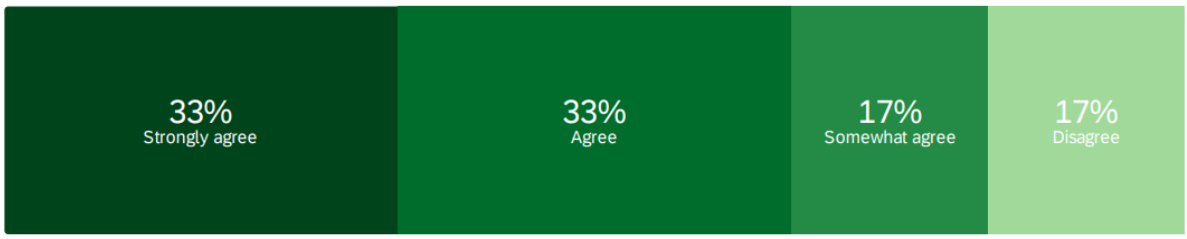

كما أشار جميع الشركاء إلى أن الصين دعمت بلادهم بطريقة أو بأخرى خلال جائحة كوفيد-19، والتي شملتها المساعدات - مثل التبرعات بمعدات الحماية الشخصية، وزيارات الفرق الطبية، والتبرع باللقاحات، فضلًا عن تعليق الديون بمبالغ ديون غير محددة. والأهم من ذلك، من الجانب الأفريقي، قال 80٪ أن بلادهم دعمت الصين للتعامل مع كوفيد-19 والغالبية العظمى من خلال "الدعم الدبلوماسي" ودولة واحدة قدمت أيضًا تبرعات لمعدات الوقاية الشخصية.

أشار الجميع إلى أن لديهم بعض - وإن كانت أعداد محدودة (1-5) - من المستثمرين الصينيين المشاركين في الشراكات بين القطاعين العام والخاص محليًا أيضًا. ومع ذلك، أشارت دولة واحدة فقط إلى أن لديها 6-10 شركات مملوكة لأفريقيا تعمل في الصين. وقال آخرون إنهم ليس لديهم أي شيء.

بالنظر إلى التدفقات البشرية، أكد الاستطلاع عدم توازن المزيد من المسافرين من الصين إلى أفريقيا مقابل العكس. ووفقًا للاستطلاع، فإن غالبية السياح من الصين إلى أفريقيا كانوا مسافرين أفراد يليهم مسافرون من رجال الأعمال والمترفين.

مع ذلك، في حين يعتقد السفراء أن مواطنيهم في الصين يتلقون معاملة متساوية مع المواطنين الصينيين في أفريقيا، يشير الاستطلاع أيضًا إلى أن قواعد الهجرة في الصين جعلت من الصعب على رجال الأعمال من الدول الأفريقية العمل في الصين أكثر من رجال الأعمال الصينيين للعمل في أفريقيا.

*بشكل عام، يرى السفراء أن أهداف التنمية المستدامة التي ساهمت الصين في تحقيقها في أفريقيا حتى الآن تختلف نوعًا ما عن تلك التي تم تقييمها في **الفصل 3**. كما يتضح من **الشكل 33**، تبرز بشكل بارز أربعة أهداف للتنمية المستدامة (مقابل اثنين في الفصل 3) - الحد من الفقر (الهدف 1) الصحة الجيدة والرفاهية (الهدف 3) العمل اللائق والنمو الاقتصادي (الهدف 8) البنية التحتية والابتكار (الهدف 9)*[181]*. وعلاوة على ذلك، لا تعطى الأولوية لستة أهداف للتنمية المستدامة للتعاون الأفريقي الصيني - الأمن الغذائي، والحد من عدم المساواة (SDG10)، والمدن المستدامة (SDG11)، فضلا عن أهداف التنمية المستدامة 12 و14 و15 التي تبرز كتحديات محتملة في **الفصل 3**.*

الشكل 33: نتائج استطلاع السفير الأفريقي: مساهمات الصين في أهداف التنمية المستدامة في أفريقيا.

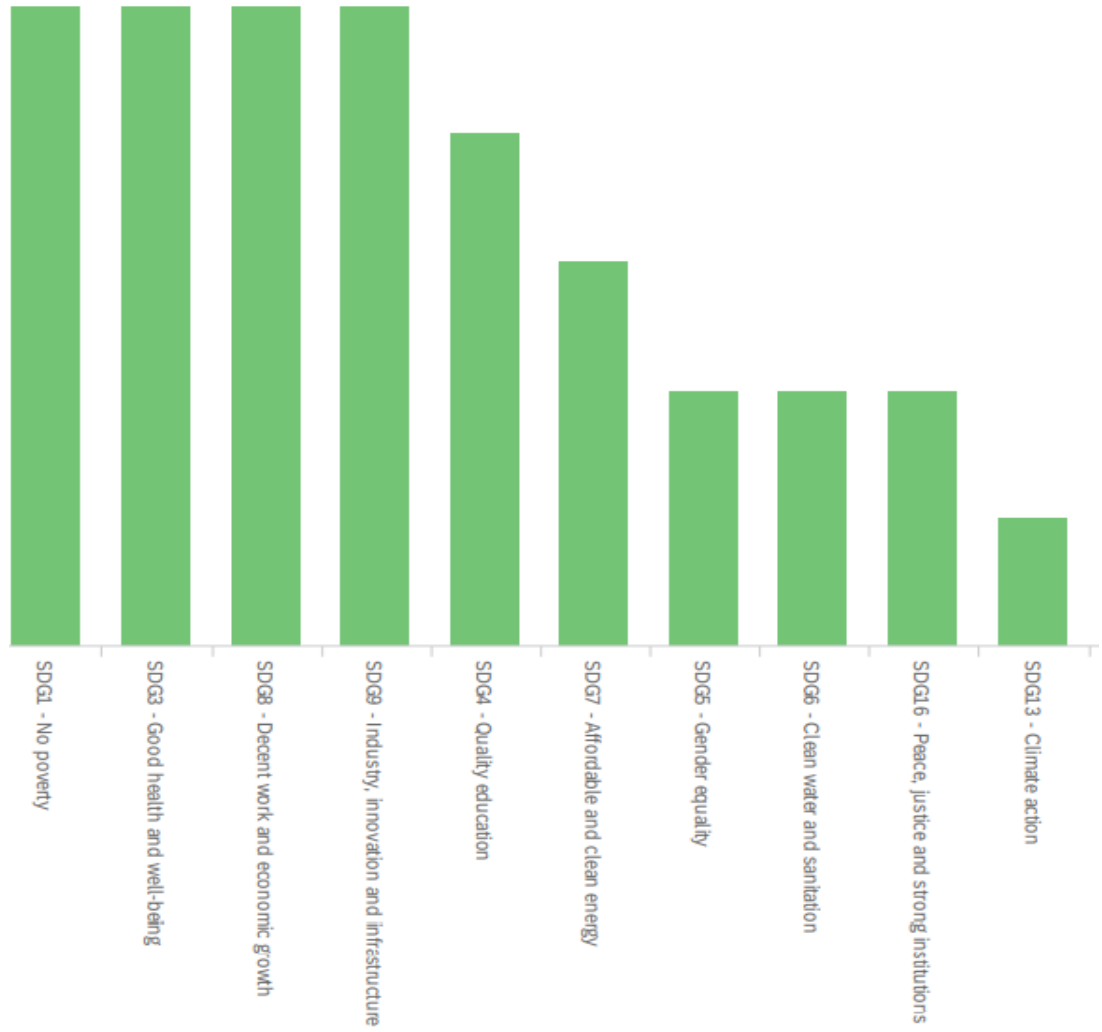

[181] يصف برنامج الأمم المتحدة الإنمائي أهداف التنمية المستدامة (SDGs)، التي اعتمدتها جميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة في عام 2015 كنداء عالمي للعمل من أجل القضاء على الفقر وحماية كوكب الأرض وضمان تمتع جميع الناس بالسلام والازدهار بحلول عام 2030.
(انظر https://www.africa.undp.org/content/rba/en/home/sustainable-development-goals.html)

توقعات الفرص وتحديات العلاقات.

كما هو مبين في **الشكل 34**، يعتقد جميع السفراء الذين شملهم الاستطلاع بشكل قاطع أن التعاون المستقبلي مع الصين أمر بالغ الأهمية لتحقيق أهداف التنمية المستدامة في بلدانهم.

الشكل 34: نتائج استطلاع السفير الأفريقي: هل التعاون مع الصين مهم لكيفية تلبية بلدك لأهداف التنمية المستدامة؟

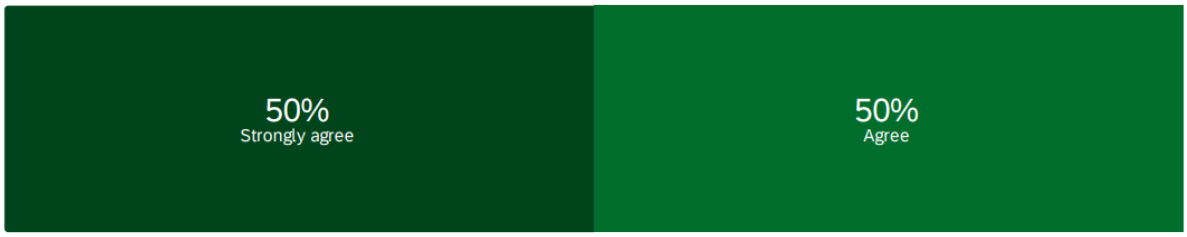

علاوة على ذلك، فيما يتعلق بتحديد أولويات قضايا التعاون المستقبلي (**الشكل 35**)، أشار أولئك الذين شملهم الاستطلاع إلى أن الصادرات إلى الصين أساسية للتركيز عليها، يليها جذب الاستثمار الأجنبي المباشر، وإدارة الطلاب الأفارقة في الصين وزيادة السياحة. ومن المثير للاهتمام، أن التفاوض بشأن الشراكات بين القطاعين العام والخاص في المستقبل يبدو أكثر أهمية بالنسبة للسفراء من التفاوض على القروض المستقبلية (في شكل عقود المشتريات الهندسية) والمساعدات. ويبدو أن إدارة تصاريح العمل والعمل في الصين وتتبع الإجراءات المحلية للصين بشأن تغير المناخ من الأولويات الدنيا أو المجالات التي يكون تأثيرها فيها محدودًا.

الشكل 35: نتائج استطلاع السفير الأفريقي: مجالات التعاون المهمة للتنمية المستدامة في بلدان أفريقيا.

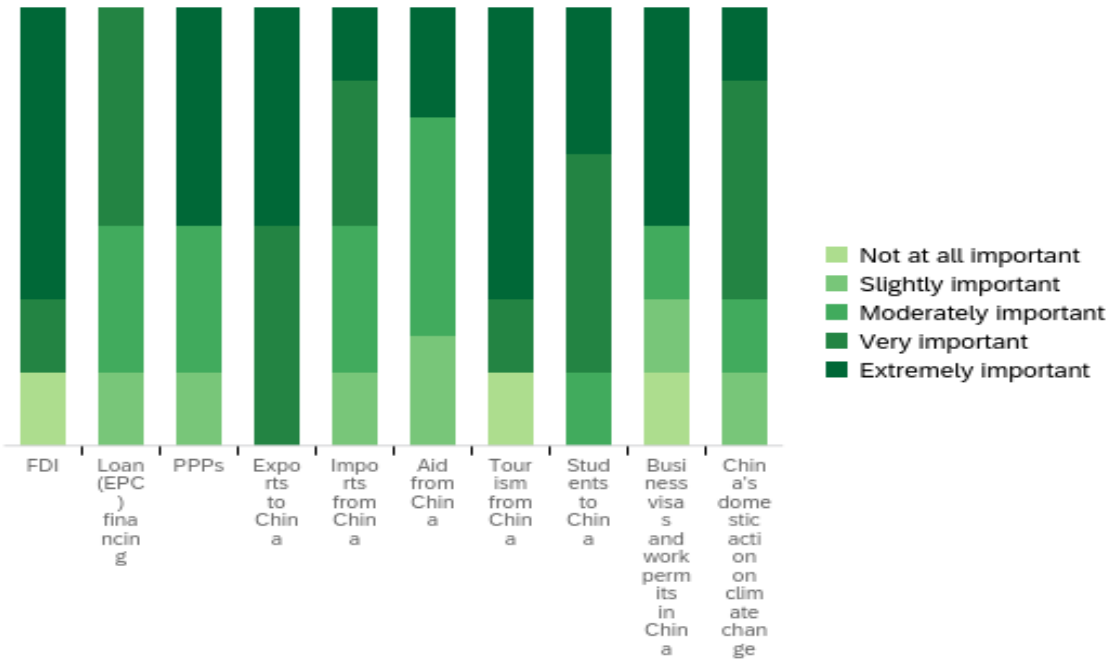

يوضح الشكل 36 القطاعات التي يرى فيها السفراء الأفارقة أن بلدانهم تحتاج إلى مزيد من الدعم المالي. معظمها يتعلق بالبنية التحتية. كما أوضح أكثر من 80٪ من المشاركين أن بلادهم ستستفيد من زيادة القروض من الصين للمشاريع الإقليمية. كما ترغب معظم الدول في رؤية المزيد من المستثمرين الصينيين يشاركون في الشراكة بين القطاعين العام والخاص.

الشكل 36: نتائج استطلاع السفير الأفريقي: القطاعات التي تحتاج فيها البلدان الأفريقية إلى تمويل من الصين.

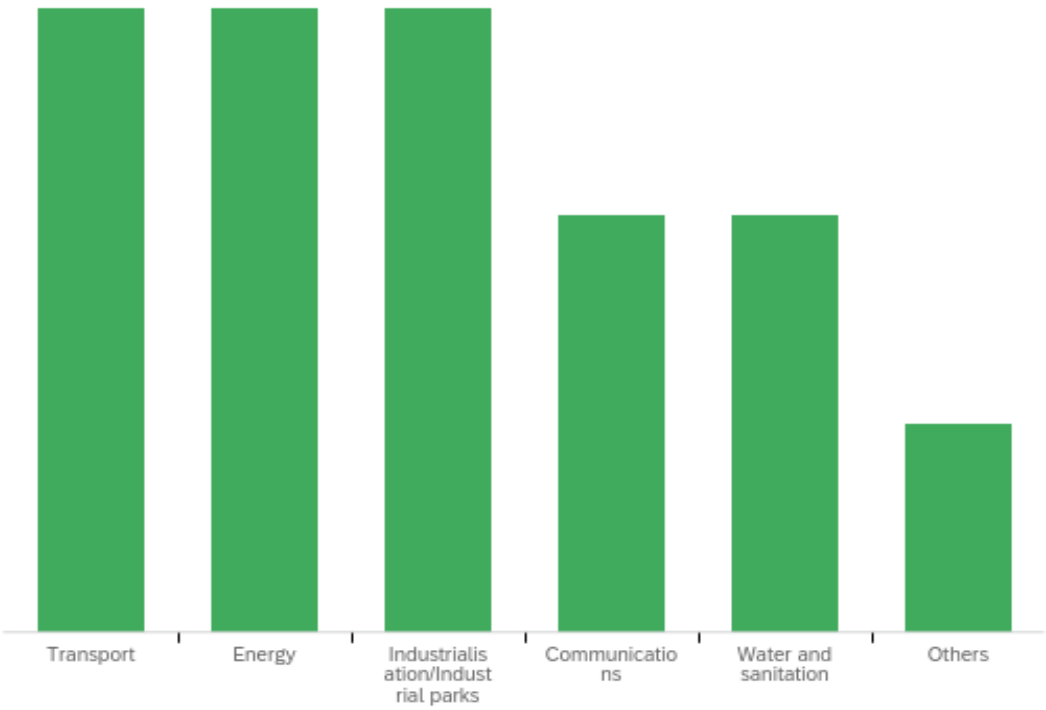

للسفراء توقعات واضحة للمستقبل بشأن بعض القضايا، لا سيما التجارة والاستثمار الأجنبي المباشر. ويتوقع أكثر من 80٪ زيادة التصنيع الصيني في بلدانهم، ويتوقعون أنه خلال الأعوام الخمسة المقبلة، ستقوم الشركات الصينية بتصنيع منتجات في بلدانهم للتصدير إلى الصين. ويتوقع الجميع زيادة استثمارات شركات التجارة الإلكترونية الصينية في بلدانهم في غضون الأعوام الثلاثة المقبلة.

مع ذلك، فيما يتعلق بالتحديات، تبرز أربعة مجالات من الاستطلاع.

أولًا، يعتقد جميع السفراء أنه يجب التركيز بشكل أكبر على القضايا البيئية عندما يتعلق الأمر بمشاركتهم مع الصين (**الشكل 37**).

الشكل 37: نتائج استطلاع السفير الأفريقي: هل ينبغي أن يكون هناك مزيد من التركيز على القضايا البيئية في مشاركة بلدك مع الصين؟

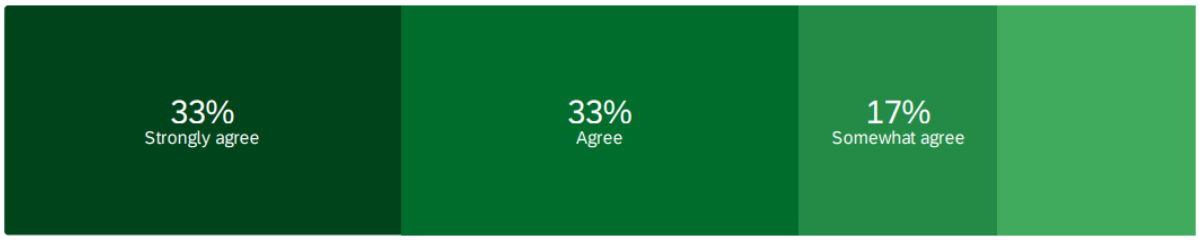

ثانيًا، شعر أكثر من 80٪ من المشاركين أن هناك حاجة للدول الأفريقية للتفاوض بشكل أفضل بشأن شروط وأحكام القروض الصينية (**الشكل 38**).

الشكل 38: نتائج استطلاع السفير الأفريقي: هل تحتاج دولتك إلى التفاوض بشكل أفضل بشأن شروط وأحكام القروض مع الصين؟

ثالثًا، اقترحت نتائج الاستطلاع أيضًا التصور القائل بضرورة وجود المزيد من الطلاب من الدول الأفريقية الذين شملهم الاستطلاع لمتابعة دراساتهم في الصين والمزيد من السياح الصينيين الذين يزورون الدول الأفريقية، مما يعكس أولوياتهم أعلاه.

رابعًا، المجال الوحيد الذي يشعر فيه السفراء بعدم اليقين بشأن الاتجاه المستقبلي للعلاقة هو القروض. ويتوقع عدد متساوٍ من المشاركين انخفاض القروض مقابل الزيادة (**الشكل 39**).

الشكل 39: نتائج استطلاع السفير الأفريقي: هل تتوقع انخفاض القروض من الصين في غضون الأعوام الثلاثة المقبلة؟

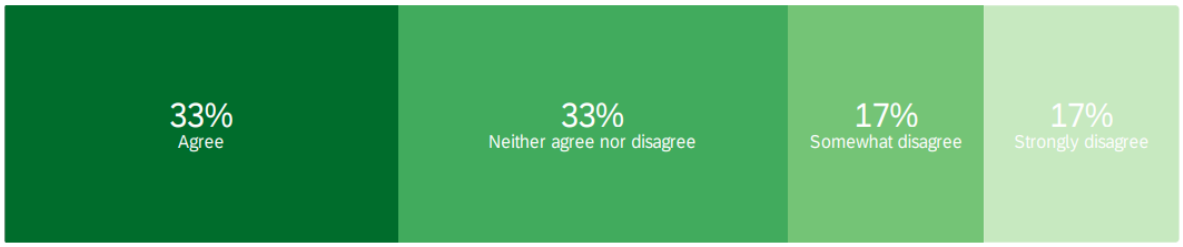

رؤى حول عمليات التعامل مع الصين.

تتعلق النتيجة الرئيسية الثالثة للمسح بعملية التعامل مع الصين، وواقع تحقيق الفرص ومعالجة التحديات الموضحة أعلاه.

كما لوحظ في المقدمة، فإن جميع الدول الأفريقية التي لها علاقات دبلوماسية مع الصين لديها سفير في الصين. بالإضافة إلى ذلك، قالت جميع البلدان المشاركة أن لديها استراتيجية خاصة بالصين - بما في ذلك وجود فريق أو مكتب مخصص في عواصمها يركز على الصين أو الاستراتيجية الواسعة بشأن الاقتصادات الناشئة (**الشكل 40**). وقال 17٪ فقط إنهم لا يملكون استراتيجيات أو مكاتب. مع ذلك، قال معظمهم أن استراتيجيتهم الخاصة بالصين ليست عامة، على الرغم من أن معظمهم يعتقدون أيضًا، على سبيل المثال، أن شفافية القروض الصينية مهمة للمواطنين.

الشكل 40: نتائج استطلاع السفير الأفريقي: الاستراتيجية الوطنية للبلدان الأفريقية بشأن الصين.

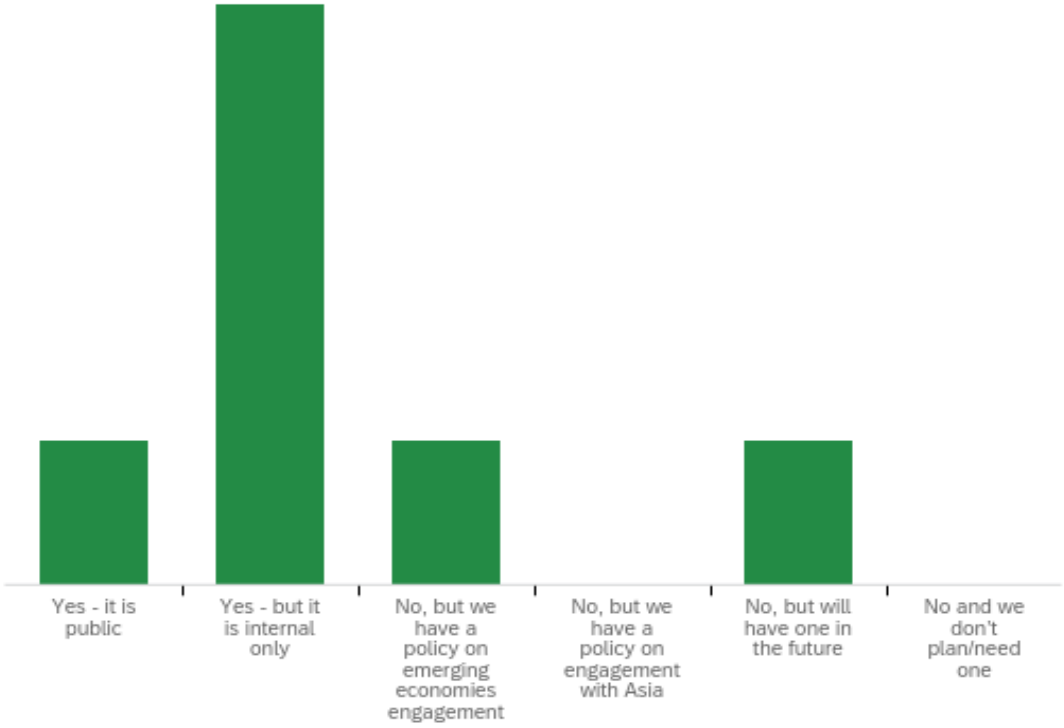

غالبية الدول التي شملها الاستطلاع (80٪) لديها أيضًا مقاطعات تعتبرها ذات أولوية في علاقاتها مع الصين (**الشكل 41**). ومن بين 31 قسمًا على مستوى المقاطعات في البر الرئيسي للصين، حدد المشاركون 11 فقط على أنها متفاعلة مع دول أفريقية. ويعطي معظمهم الأولوية لمقاطعتي قوانغدونغ وتشجيانغ - المقاطعات الأكثر توجهًا نحو التجارة في الصين، وحيث تشير البيانات القصصية إلى أن أكبر المجتمعات الأفريقية تعيش.

الشكل 41: نتائج استطلاع السفير الأفريقي: المقاطعات الصينية ذات الأولوية للتعاون.

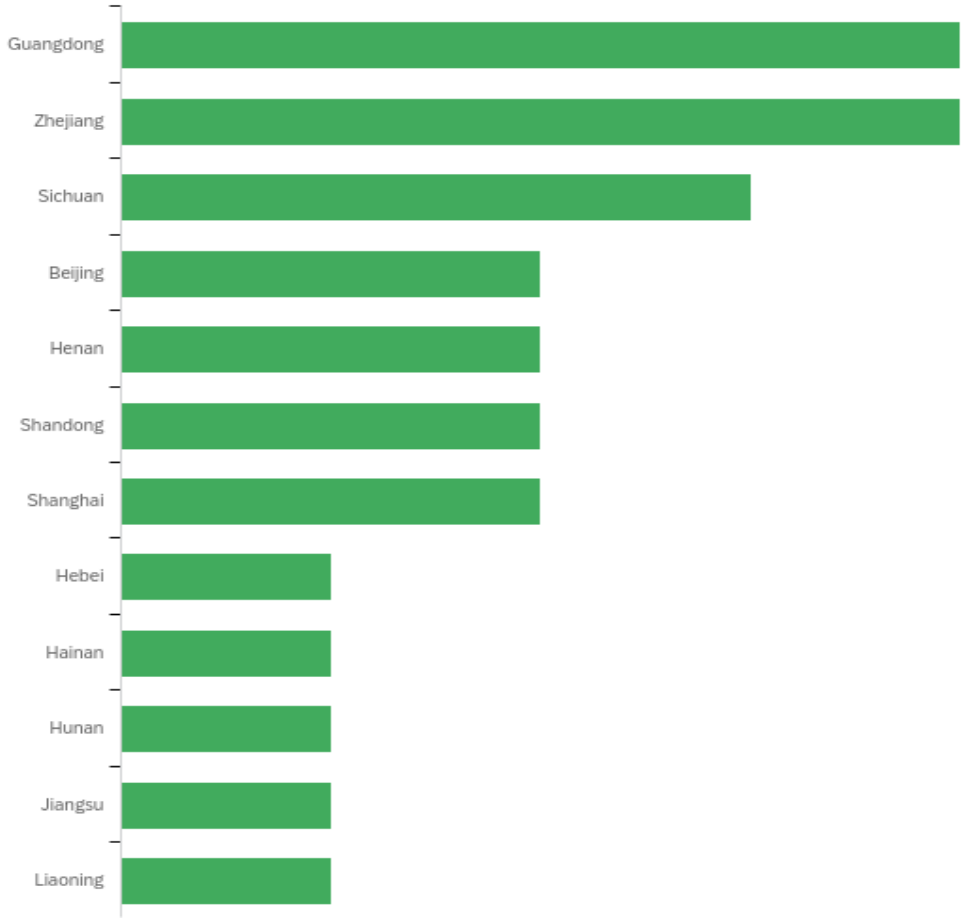

قدم الاستطلاع دليلًا على أن السفراء الأفارقة يبادرون بالنظر إلى ما تقدمه بلادهم للصين. والمجالات الرئيسية موضحة في **الشكل 42**، وتشمل المنتجات الأولية والمجمعات الصناعية للتصنيع الصيني في الخارج وكذلك أسواقها المحلية للمنتجات الصينية النهائية. وتعتبر المنتجات النهائية (ذات القيمة المضافة) من أفريقيا إلى الصين أقل أهمية، مما يشير إلى حالة العلاقات التجارية.

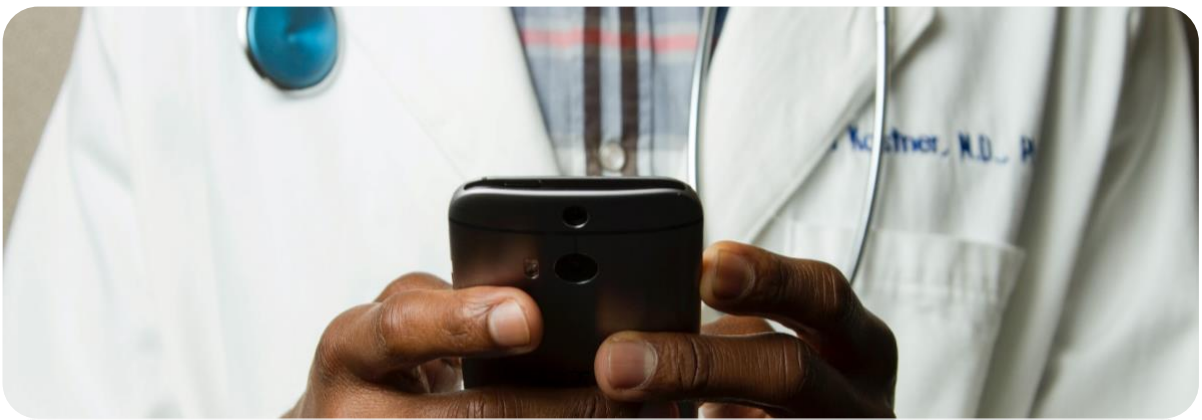

الشكل 42: نتائج استطلاع السفير الأفريقي: ما يمكن أن تقدمه الدول الأفريقية للصين.

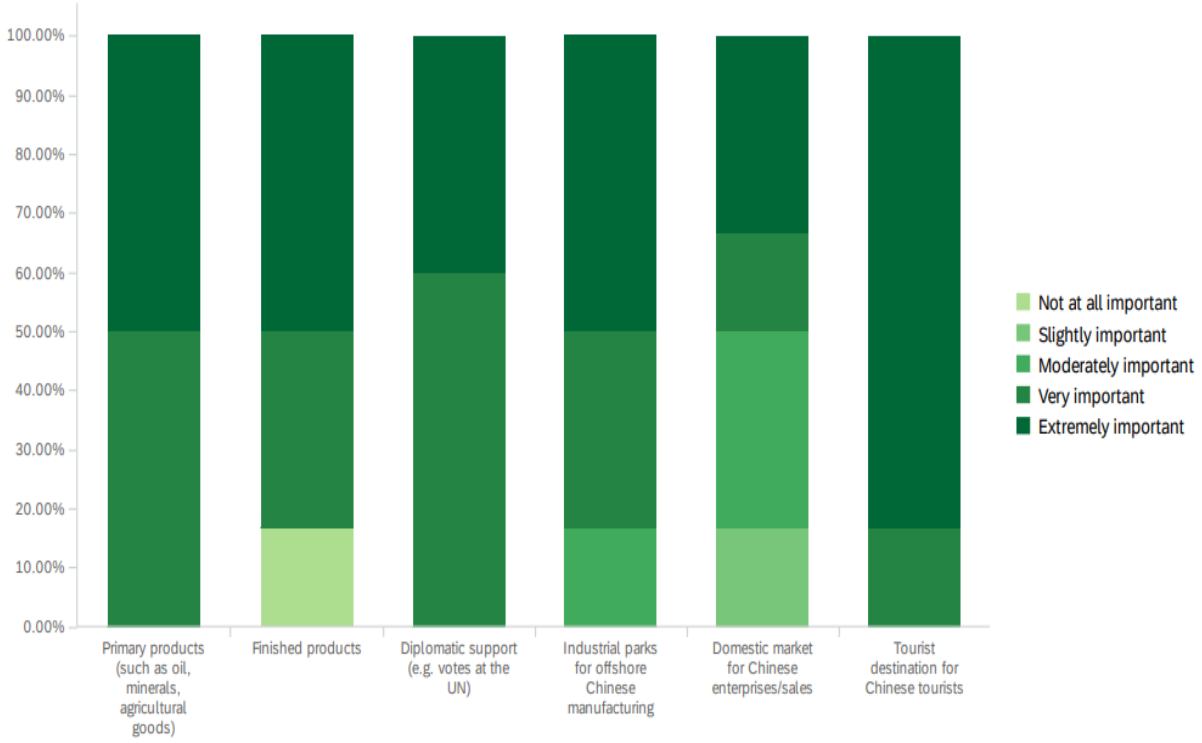

هناك آراء متباينة حول أهمية المشاركة على مستوى القارة وعلى المستوى الإقليمي في نجاح الدول الأفريقية في التفاوض مع الصين. وعلى مستوى واسع، أعرب المشاركون عن تفضيلهم الواضح للتعاون الثنائي، يليه التعاون على مستوى القارة (**الشكل 43**).

الشكل 43: نتائج استطلاع السفير الأفريقي: التعاون المفضل مع الصين (الأخضر الداكن = مفضل أكثر).

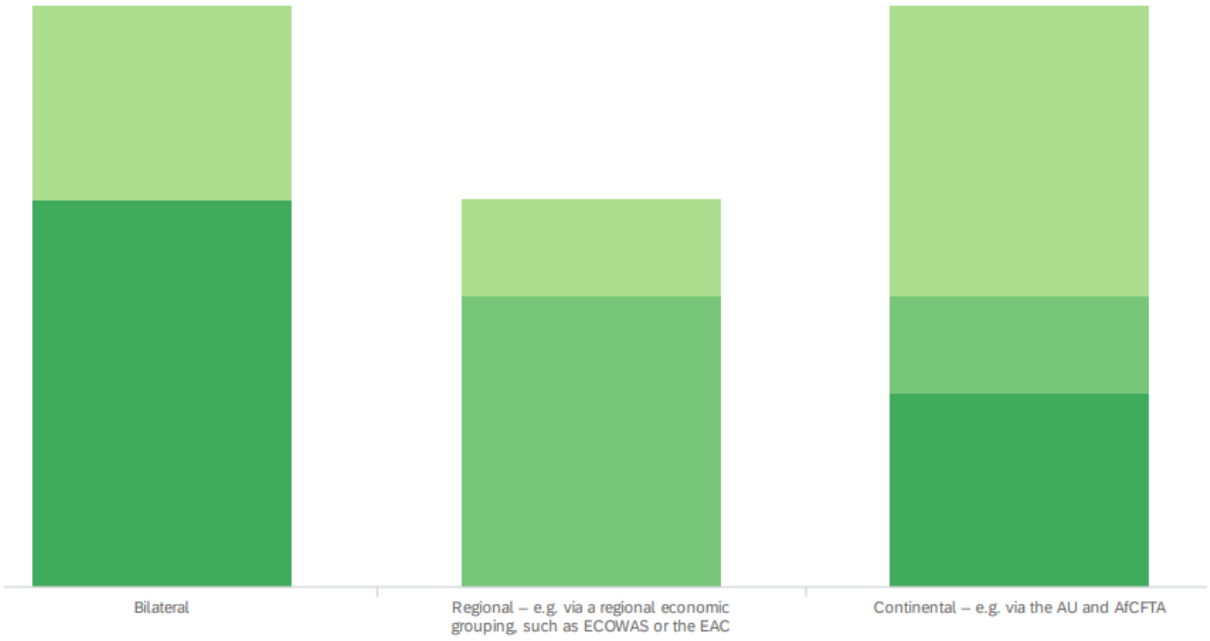

ومع ذلك، قد يعتمد هذا على المشكلة.

فعلى سبيل المثال، تفضل معظم البلدان، فيما يتصل بمعاهدات الاستثمار، اتباع نهج إقليمي، في حين تفضل معظم البلدان، فيما يتصل باتفاقات الازدواج الضريبي، اتباع نهج ثنائي. بالنسبة لاتفاقيات التجارة الحرة، فإن معظم هذه الاتفاقيات سوف تتجنب اتباع نهج قاري (**الشكل 44**). ويتناول الفصل 6 بالتفصيل هذا السؤال المحدد.

الشكل 44: نتائج استطلاع السفير الأفريقي: ما نوع اتفاقية التجارة الحرة مع الصين التي تفضل بلدك التفاوض بشأنها؟

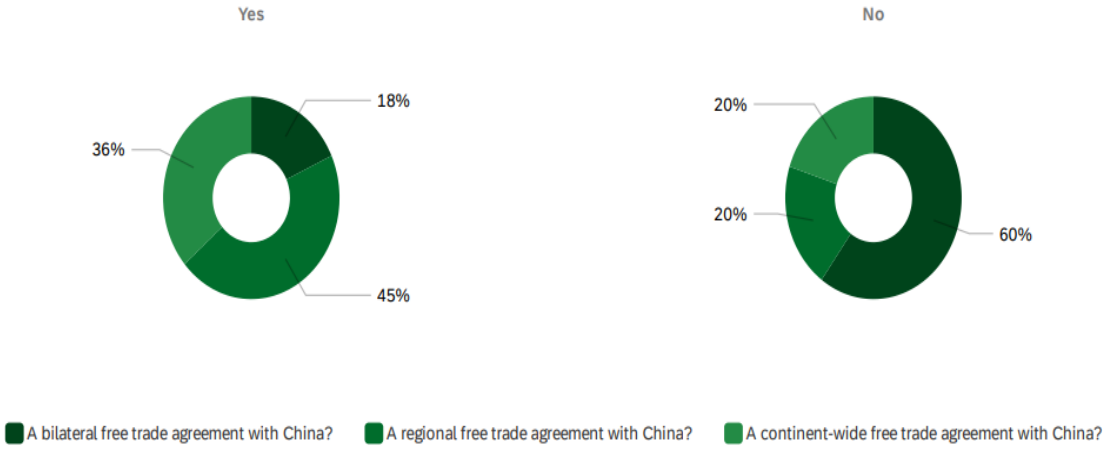

علاوة على ذلك، فيما يتعلق بمنتدى التعاون الصيني الأفريقي لعام 2021، أعدت 57٪ من الدول التي شملها الاستطلاع مقترحات للتعاون مع الصين. ومن بين هؤلاء، كان لدى عدد مماثل مقترحات ثنائية وإقليمية، وكان 14٪ فقط لديهم مقترحات على مستوى القارة.

كانت آخر مجالات الاهتمام في الاستطلاع هي ما إذا كان السفراء يرون علاقة بلادهم بالصين في مقابل علاقتهم مع شركاء التنمية الآخرين. وكان الرد واضحًا جدًّا - لم يتوقع الجميع أي منافسة (**الشكل 45**).

الشكل 45: نتائج استطلاع السفير الأفريقي: في غضون الأعوام الثلاثة المقبلة، هل تتوقع أن تتدهور علاقة بلدك مع شركاء التنمية الآخرين مقارنة بالصين؟

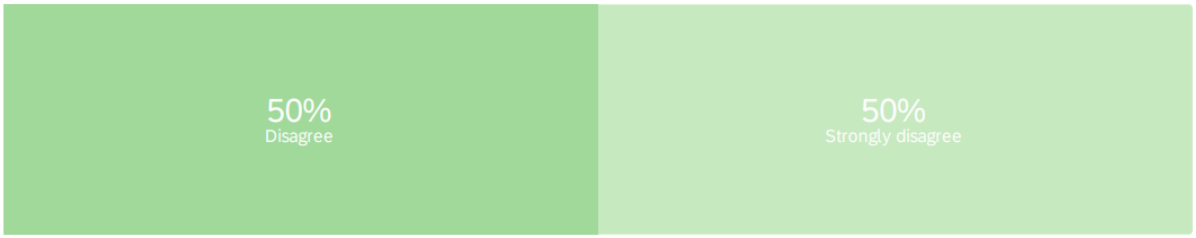

بشكل عام، يوفر السفراء، في وضعهم الفريد، جنبًا إلى جنب مع التحليل السابق أساسًا للتوصيات الاستراتيجية، والتي ننتقل إليها الآن في **الفصل 6**.

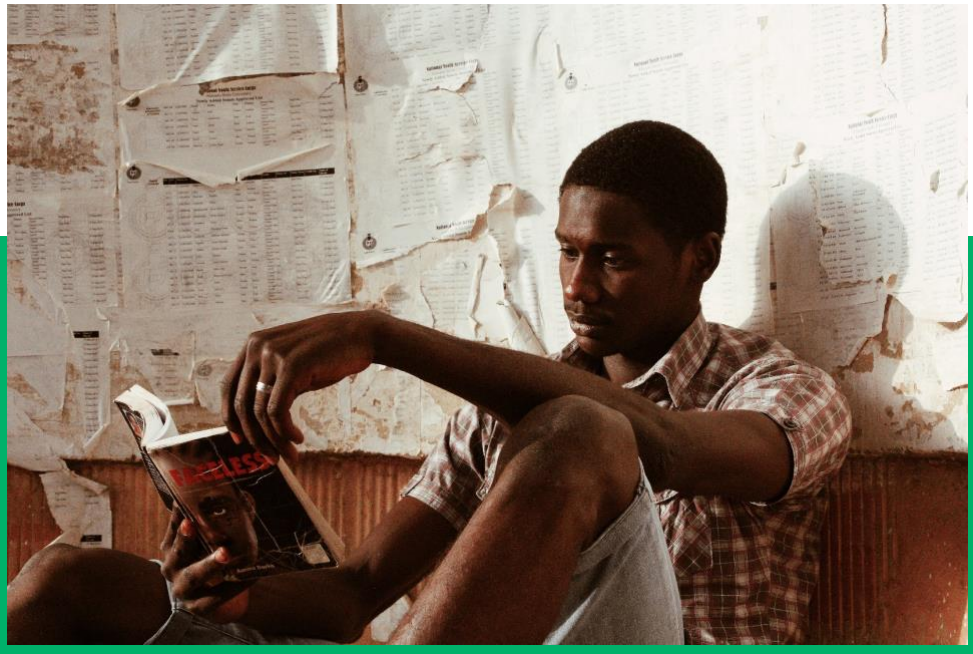

الفصل 6 - التوصيات الاستراتيجية لاغتنام فرصة الصين.

نظرة موجزة على الفصل السادس.

- يمكن تقديم مجموعتين من التوصيات من حيث استراتيجية أفريقيا والصين - توصيات موضوعية وقائمة على العمليات.
- من الناحية الموضوعية، يجب أن تتضمن الاستراتيجية الأفريقية للتعامل مع الصين الجوانب الرئيسية التالية:
- أولًا، فيما يتعلق بالتجارة، ينبغي أن ينصب تركيز الاقتصادات الأفريقية على توسيع وتنويع الصادرات إلى الصين، باستخدام التجارة الإلكترونية، بما في ذلك تحفيز العلامات التجارية والمنتجات ذات القيمة المضافة وحمايتها - بما في ذلك المعادن والمنتجات الزراعية. واستنادًا إلى النمذجة، يمكن أن يكون من المفيد إبرام اتفاق تفضيلي موجه على نطاق القارة مع الصين. كل هذا يمكن أن يساهم في تعزيز التجارة البينية الإفريقية (BIAT)، والرؤية الأفريقية لخدمات التعدين (AMV)، والتنمية الصناعية المعجلة لأفريقيا (AIDA)، وبرنامج التنمية الزراعية الشاملة لأفريقيا (CAADP).
- وثانياً، فيما يتعلق بالتدفقات المالية، ينبغي للبلدان الأفريقية أن تسعى للحصول على المزيد من القروض التساهلية، بما في ذلك من أجل النمو الأخضر والمرونة، والتركيز القوي عبر الحدود بما في ذلك البنية التحتية الرقمية، للمساهمة في برنامج تطوير البنية التحتية في أفريقيا (PIDA) والتنمية الصناعية المعجلة لأفريقيا (AIDA)، على وجه الخصوص. وينبغي للبلدان الأفريقية أيضًا أن تسعى إلى الحصول على مزيد من الاستثمار الأجنبي المباشر من الصين، يستهدف التصنيع/إضافة القيمة للمساهمة في أهداف التنمية الصناعية المعجلة لأفريقيا (AIDA) والأهداف المتعلقة بالرؤية الأفريقية لخدمات التعدين (AMV).
- ثالثًا، يعد تدفق الأشخاص أمرًا محوريًا في العلاقات الاقتصادية - وليس مجرد التبادل الثقافي. يتعين على الدول الأفريقية أن تسعى بنشاط أكبر إلى السعي وراء السياح بغرض الترفيه والأعمال من الصين لتنويع التبعية الاقتصادية، مع استبدال عمال المشاريع الصينيين بوظائف محلية. ويجب أن تستمر استثمارات رأس المال البشري من الصين في الزيادة، المرتبطة باستراتيجية العلوم والتكنولوجيا والابتكار لأفريقيا (STISA)، ويجب أن تكون عمليات الهجرة طويلة الأجل المتبادلة/المفتوحة بشكل كامل هي الهدف النهائي.
- في شأن العمليات، يجب على الدول الأفريقية إضفاء الطابع المؤسسي على عملية المشاركة الصينية، من خلال الاتحاد الأفريقي على وجه الخصوص، بما في ذلك تبسيط المشاركات الإقليمية.
- من الضروري أيضًا زيادة تنسيق المشاركة الأفريقية مع الصين في مجالات محددة - مثل التنسيق الأفضل بشأن شروط وأحكام القروض، بما في ذلك بالنسبة للمكتبات القائمة على الفقر، وتنمية المعادن، واستراتيجيات الوصول إلى الأسواق، والاستثمار الأجنبي المباشر، وخطط جذب السياحة.
- أخيرًا، سيكون نشر ومناقشة استراتيجيات الصين مثل هذه في الأماكن العامة أمرًا بالغ الأهمية لضمان فهم المواطنين الأفارقة لأسباب المشاركة مع الصين.

استنادًا إلى الأنواع الثلاثة من التحليل المقدمة حتى الآن - البحث المكتبي، والمعايير المرجعية، والاستطلاع - يتحول هذا الفصل الآن لتلخيص الفرص الاستراتيجية المستقبلية التي تقدمها الصين لأفريقيا ويناقش أطر السياسات لتسخير هذه الفرص. ويقترح كيفية عمل الجهات الفاعلة في أفريقيا لتمكين البلدان الأفريقية من جني الفوائد من هذه العلاقة بطريقة تسرع التقدم نحو أجندة 2063 وتحقيق أهداف التنمية المستدامة للأمم المتحدة.

ونحن نتبع نهجًا ذا شقين في توصياتنا.

أولاً، تتناول التوصيات التحديات الجوهرية المتعلقة بالتجارة والتمويل وتدفقات الأفراد لضمان تحقيق العلاقة بين أفريقيا والصين حيث أكبر تأثير من ناحية الحد من الفقر والتنمية المستدامة خلال الأعوام القادمة. وتركز هذه التوصيات على ما يمكن /ينبغي التفاوض عليه مع الصين على المدى القصير والمتوسط.

ثانيًا، واستنادًا إلى الاهتمام المحدد المعرب عنه في **الفصل الخامس** للتعاون على مستوى القارة مع الصين، تتناول التوصيات الخطوات المتعلقة بالعمليات التي يجب أن تتخذها البلدان الأفريقية نفسها داخل المؤسسات الأفريقية، بما في ذلك ما يتعلق بعمليات منتدى التعاون الصيني الأفريقي والاتحاد الأفريقي.

التوصيات الاستراتيجية الموضوعية.

1. التجارة.

عندما يتعلق الأمر بالتجارة، وبناءً على الأدلة التي تم جمعها في هذا التقرير، تبرز التوصيات الاستراتيجيات الرئيسية الست التالية:

1.1. يجب أن يكون التركيز على السياسة التجارية مع الصين على توسيع وتنويع صادرات أفريقيا إلى الصين، مع التركيز على المنتجات ذات القيمة المضافة والعلامات التجارية.

سواء تم تحليلها على المستوى الثنائي أو الإقليمي أو القاري، فإن التجارة الأفريقية مع الصين مرتفعة - لكنها مركزة للغاية في المنتجات الأولية. وتتمتع السوق الصينية بإمكانيات عالية للمساهمة في تنمية أفريقيا كمصدر للطلب على السلع، ولكن انخفاض القيمة المضافة من قبل البلدان الأفريقية يمكن أن يؤدي إلى زيادة تدهور الميزان التجاري. علاوة على ذلك، تتطلع معظم البلدان في أفريقيا إلى التصنيع. بينما يشير السفراء وغيرهم من الخبراء إلى أنه ليس من الضروري تقييد التجارة عالية القيمة التي تأتي من الصين، وينبغي على الحكومات الأفريقية مع ذلك تشجيع الصين على توفير بيئة سياسة تجارية تعطي الأولوية للواردات الأفريقية ذات القيمة المضافة - بما في ذلك عن طريق الإلغاء الفوري للتعريفات الجمركية على السلع الاستهلاكية من جميع الدول الافريقية. ويتماشى هذا الحل الشائع أيضًا مع منطقة التجارة الحرة للقارة الأفريقية (AfCFTA).

1.2. يجب أن يتحول تركيز سياسة الأمن الزراعي والغذائي مع الصين من التركيز (فقط) على بناء القدرات في أفريقيا إلى (أيضًا) إزالة الحواجز أمام دخول المنتجات الزراعية الأفريقية إلى الصين. ويمكن أن تتمثل إحدى الوسائل في توسيع نطاق اتفاقيات الصحة والصحة النباتية الحالية والمستقبلية للمنتجات الزراعية الطازجة على المستوى الإقليمي (وفي النهاية على المستوى القاري).

تعتمد معظم الاقتصادات الأفريقية على الزراعة، خاصة عندما يتعلق الأمر بالتوظيف. يمكن أن يكون إنشاء أسواق جديدة وموثوقة للمنتجات الزراعية وسيلة رئيسية لضمان الأمن الغذائي في أفريقيا وبالتالي المساهمة في البرنامج الشامل للتنمية الزراعية في أفريقيا - الذي يدر الدخل

للمزارعين. في حين أن بعض التدابير غير الجمركية ضرورية لحماية الحياة الحيوانية والنباتية والبشرية، إلا أن التجربة حتى الآن تشير إلى أن مفاوضات الصحة والصحة النباتية (SPS) مع الصين غالبًا ما تستغرق أعوام لا تستطيع الاقتصادات الأفريقية تحملها. وتعمل هذه الحواجز كحواجز غير جمركية وتفسر إلى حد ما انخفاض استخدام معدلات صرف الرسوم الجمركية من قبل البلدان منخفضة الدخل. في حالة إبرام الاتفاقيات بالفعل مع دولة أفريقية واحدة، ومن أجل تمكين وتعزيز التجارة الإقليمية والمحاور في إطار منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية، يمكن للاقتصادات الأفريقية النظر في مطالبة الصين بتمكين هذا البلد من جلب المنتجات الطازجة من المجموعة الاقتصادية الإقليمية التي تنتمي إليها ومن ثم التصدير إلى الصين، حتى تنتهي الدول الأخرى من تقييماتها الخاصة. ويرجع ذلك إلى حقيقة أن المجموعات الاقتصادية الإقليمية في حد ذاتها لديها بالفعل معايير مثل معايير الصحة والصحة النباتية الإقليمية. ويضمن هذا النهج أيضًا سلاسل التوريد المستقرة، ويشجع على إنشاء سلاسل القيمة الإقليمية. ويمكن أن يكون هذا الوصول إلى الأسواق جنبًا إلى جنب مع التدخلات لبناء قدرات المزارعين/المجهزين في أفريقيا.

1.3. ابتكار الحماية القوية للمؤشرات الجغرافية (GI) والتفاوض بشأنها مع الصين من أجل إضافة المزيد من القيمة إلى المنتجات الأفريقية في الصين.

لا يتم الاعتراف بالقطن المصري ولا بالنبيذ أو المريمية من جنوب أفريقيا في الصين كمنتجات بمؤشرات جغرافية خاصة. هذه فرصة ضائعة لضمان حماية القيمة والملكية الفكرية للمنتجات الأفريقية التي تدخل الصين.[182] وينبغي وضع قائمة شاملة بالمنتجات المحتملة للحماية، ويمكن تيسير مثل هذا الاتفاق من قبل الجماعات الاقتصادية الإقليمية (RECs) أو أمانة منطقة التجارة الحرة للقارة الإفريقية (AfCFTA) أو الإدارات ذات الصلة في الاتحاد الأفريقي. علاوة على ذلك، ينبغي أن تأتي المفاوضات الجارية بشأن بروتوكول الملكية الفكرية (IP) بنظام فريد من نوعه لحماية المؤشرات الجغرافية التي تحكمها كل من اتفاقيات حقوق الملكية الفكرية المتعلقة بالتجارة (TRIPS) لمنظمة التجارة العالمية، وكذلك اتفاقية بانغي (Bangui).[183] . وهذه واحدة من أكثر الطرق المضمونة لضمان حماية المنتجات بالمؤشرات الجغرافية (GI) من البلدان الأفريقية، وبالتالي فهي ذات قيمة في الصين.

1.4. البحث عن الدعم وتوجيهه للاستفادة من الاتفاقيات التجارية الحالية مثل نظام الإعفاء من الرسوم الجمركية (DFQF).

تتمتع غالبية البلدان الأفريقية بنظام الإعفاء من الرسوم الجمركية (DFQF) وإمكانية الوصول إلى الصين للحصول على 97 ٪ من منتجاتها، نظرًا لأنها من أقل البلدان نموًا. ومع ذلك، فمن المعروف أن المعدلات غير مستغلة بالقدر الكافي، وهذا ليس فقط بسبب معايير الصحة والصحة النباتية (SPS) وغيرها من الحواجز غير الجمركية. وللوصول التفضيلي إلى الأسواق، يجب أن تسعى البلدان الأفريقية إلى استخدام أو تصميم اتفاقيات بناء القدرات ذات الصلة بدخول السوق الخاصة بالصين بموجب آلية منظمة التجارة العالمية الخاصة والمعاملة التفاضلية (SDT)، وكذلك التماس الدعم من المنظمات الدولية الأخرى للاستثمار في صنع منتجاتهم وجعلها أكثر قدرة على المنافسة في السوق الصينية، بما في ذلك دعم الخدمات اللوجستية ودخول سوق التجارة الإلكترونية إذا لزم الأمر. وقد يكون الدعم الصيني للوعي بالسوق والتسويق والعلامات التجارية في الصين مفيدًا أيضًا.

1.5. يمكن أن تكون اتفاقية التجارة الحرة على مستوى القارة مع الصين هدفًا طويل الأجل، ولكن يمكن أن يكون للخطط التفضيلية على مستوى القارة لقطاعات معينة تأثير إيجابي كبير على الموازين التجارية.

تشير النمذجة (انظر **الإطار 7** أدناه) إلى أن تأثير تجارة الصين في أفريقيا يختلف باختلاف البلد، وبالتالي قد يكون من الصعب التفاوض بشأن اتفاقية تجارية واحدة تناسب الجميع وتنفيذها بالنسبة للبلدان الأفريقية. وعلاوة على ذلك، فإن الاتجاهات الواردة في **الفصل 2** والرؤى من الاستطلاعات الواردة في **الفصل 5** تنطوي على أن اتفاقية التجارة الحرة الكاملة مع الصين تخاطر بتمكين المنتجات الأرخص من دخول البلدان الأفريقية في مرحلة تحاول فيها القارة التصنيع، ويمكن أن تكون أيضًا مثبطًا لدخول الاستثمار الأجنبي المباشر الصيني وغيره من الصناعات التحويلية إلى أفريقيا (انظر القسم التالي). لا تتماشى هذه الطريقة مع استراتيجية تعزيز التجارة البينية (BIAT). ومع ذلك، وعلى النقيض من ذلك، فإن اتفاقيات التجارة التفضيلية الثنائية و/أو التي تختار فقط عددًا

[182] https://developmentreimagined.com/2020/01/24/geographical-indications/

[183] https://www.afronomicslaw.org/journal-file/mapping-africas-complex-regimes-towards-african-centred-afcfta-intellectual-property

قليلاً من البلدان الأفريقية - ومع قانون تشجيع النمو والفرص في أفريقيا (AGOA) - قد لا تتماشى مع أهداف وغايات منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية التي تعامل كل دولة أفريقية على قدم المساواة.

كما هو موضح في الفصل 4، فإن قطاعات الموارد الطبيعية لجميع البلدان الأفريقية - بغض النظر عن مستوى أو فئة الدخل - تستفيد بالفعل من الرسوم الجمركية ذات التصنيف الصفري عند دخول الصين. ويمكن استخدام هذا المفهوم كسابقة لتوسيع انفتاح الرسوم الجمركية الصفرية على قطاعات ذات أولوية معينة للتصدير إلى الصين. ويمكن أن يشمل ذلك، على سبيل المثال، الإلكترونيات الخفيفة، وتصنيع البطاريات، والسيارات والأدوات المنزلية، والمنتجات الزراعية غير الحساسة، ومستحضرات التجميل، والمنسوجات والملابس، وما إلى ذلك. ويمكن للمجموعات الاقتصادية الإقليمية أو أمانة منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية أو إدارات الاتحاد الأفريقي ذات الصلة اقتراح قائمة بهذه القطاعات لتنظر فيها الصين. ومن شأن هذا أيضًا أن يشير إلى المستثمرين الصينيين بأن الصين جادة في تشجيع نقل بعض الصناعات إلى أفريقيا. ويمكن إعادة النظر في القائمة كل 3 إلى 5 أعوام.

المربع 7: نمذجة إيجابيات وسلبيات اتفاقية التجارة الحرة بين الصين وأفريقيا.

أحد أطر العلاقات التجارية الشعبية التي لها عملة هو إنشاء اتفاقية تجارة حرة بين أفريقيا والصين أو أي شركاء تجاريين آخرين. ويمكن التحقق من إيجابيات وسلبيات اتفاقية التجارة الحرة بين الصين وأفريقيا باستخدام نموذج جاذبية التجارة (gravity model)، استنادًا إلى بيانات التجارة بين كل دولة على حدة من الأعوام العشرين الماضية. وتكشف النمذجة ما يلي:

- تتأثر التجارة الأفريقية مع الصين بشكل إيجابي بكل من الناتج المحلي الإجمالي للبلدان الأفريقية والناتج المحلي الإجمالي للصين، ومع ذلك، فإن هذه الآثار تختلف من دولة إلى أخرى. على سبيل المثال، تؤدي زيادة الناتج المحلي الإجمالي للصين بنسبة 1٪ إلى ارتفاع متوسط الصادرات الأفريقية بنسبة 0.67٪. ومع ذلك، بالنسبة لمصر، عندما يزداد ناتجها المحلي الإجمالي بنسبة 1٪، تزداد صادراتها إلى الصين بنسبة 0.82٪، وبالنسبة لغانا، ستزيد الصادرات بنسبة 1.43٪ وزامبيا بنسبة 1.59٪.
- هناك إمكانات سوقية كبيرة لصادرات أفريقيا إلى الصين، ومع ذلك، فإن هذه الإمكانات لا تُترجم إلى تجارة فعلية، عندما تقارن مقادير المرونة بين "التجارة الفعلية بسبب التغيرات في الدخل" مقابل "السكان" (بديل لحجم السوق). على سبيل المثال، مع زيادة بنسبة 1٪ في النمو السكاني للصين، لم يشهد سوى عدد قليل من البلدان نمو الصادرات - مصر وغانا وموريتانيا وموزمبيق وناميبيا وزامبيا. وقد يكون هذا بسبب حواجز السوق بالنسبة للبلدان الأخرى، وخاصة بالنسبة للقطاعات غير الاستخراجية.
- يبدو أن الاستثمار الأجنبي المباشر في أفريقيا من الصين ليس له تأثير يذكر في تنمية قطاع التصدير للمنتجات إلى الصين، وهي نسب مئوية منخفضة حاليًا من الاستثمار الأجنبي المباشر في الصناعة.
- من المرجح أن تقوم معظم البلدان الأفريقية بتحويل الصادرات من الصين إلى الاستهلاك المحلي عندما يزداد عدد سكانها (أو أحجام السوق).

في حين أن النمذجة القائمة على البيانات السابقة لا تتنبأ بالضرورة بالمستقبل، فإن ما تُظهره النمذجة هو أن تأثير اتفاقية التجارة الحرة يمكن أن يختلف اختلافًا كبيرًا حسب البلد، ويمكن أن تتفاقم هيمنة القطاع الاستخراجي (وصادرات الصين إلى أفريقيا) بشكل أكبر. ويشير هذا إلى الحاجة إلى مراجعة الأنواع الأخرى من اتفاقيات التجارة التي تتيح إدارة واستهداف أكثر دقة.

1.6. العمل مع الصين لبناء نظام بيئي للبنية التحتية للتجارة الإلكترونية للصادرات إلى الصين تكمله سياسة تجارية.

يؤكد التحليل الوارد في **الفصل الثاني** ونتائج الاستطلاع في **الفصل الخامس** أن غالبية البلدان الأفريقية ليس لديها أي روابط لمنصات التجارة الإلكترونية الصينية. مع ذلك، وتماشياً مع استراتيجية العلوم والتكنولوجيا والابتكار (STISA) وتعزيز التجارة البينية لأفريقيا (BIAT)، يجب أن تزداد التجارة الرقمية حيث تستثمر الحكومات في البنية التحتية الرقمية، لا سيما في أعقاب كوفيد-19. الصين لديها بعض من أكبر شركات التجارة الإلكترونية في العالم، مثل علي بابا (Alibaba) أو تينسنت (Tencent). على سبيل المثال، في عام 2019، استحوذ الاقتصاد الرقمي الصيني على 36٪ من الناتج المحلي الإجمالي، بمعدل نمو ثلاثة أضعاف الاقتصاد التصنيعي التقليدي. ومع ذلك، إذا لم تتم إدارتها بشكل جيد، فهناك خطر يتمثل في أن المشاركة مع شركات التجارة الإلكترونية الصينية لن تؤدي إلى زيادة الصادرات من أفريقيا إلى الصين، ولكن العكس، يؤدي إلى تفاقم العجز التجاري. تتفاقم هذه المخاطر بسبب حقيقة أن السلع الاستهلاكية من أفريقيا تجتذب حاليًا تعريفات أعلى من السلع الاستهلاكية من بقية آسيا (انظر **الفصل 4**). وبالتالي، قد تكون إحدى الوسائل لتجنب ذلك هي استكشاف الاتفاقيات التي بموجبها تحصل المنتجات التي تدخل الصين من أفريقيا عبر منصات التجارة الإلكترونية الصينية على تعريفات تفضيلية أو صفرية.

معًا، تدعم هذه التوصيات الست لاستراتيجية أفريقيا للتجارة مع الصين:

- أطر تعزيز التجارة البينية الإفريقية (BIAT)، واستراتيجية العلوم والتكنولوجيا والابتكار لأفريقيا (STISA)، وبرنامج التنمية الزراعية الشاملة لأفريقيا (CAADP) لأجندة 2063.
- الهدف 1 (القضاء على الفقر)، والهدف 8 (العمل اللائق والنمو الاقتصادي)، والهدف 9 (الصناعة والابتكار والبنية التحتية)، والهدف 10 (الحد من عدم المساواة)، والهدف 17 (الشراكة).

2. الشؤون المالية

عندما يتعلق الأمر بالتمويل، وبناءً على الأدلة التي تم جمعها في هذا التقرير، تبرز التوصيات الاستراتيجية الرئيسية الثمانية التالية:

2.1. تشجيع الصين على التركيز على زيادة القروض الميسرة على المدى القصير، بهدف التحول نحو الأشكال التجارية وغيرها مثل الشراكة بين القطاعين العام والخاص على المدى المتوسط.

كما هو موضح في **الفصل 4**، تركز أجندة 2063 للاتحاد الأفريقي على تطوير البنية التحتية باعتبارها واحدة من أفضل السبل لتحقيق إمكانات النمو في أفريقيا، ولا سيما من خلال برنامج تنمية قدرات التنمية في أفريقيا. ونظرًا لأن استثمارات البنية التحتية، وخاصة

عبر الحدود، تميل إلى الوقوع في فئة السلع العامة، فمن غير المرجح أن تكون هذه الاستثمارات مربحة أو تولد عوائد اقتصادية داخل الاقتصاد بسرعة. ولذلك، ستظل البلدان الأفريقية بحاجة إلى قروض ميسرة، على الأقل في الأجلين القصير والمتوسط.

مع ذلك، في حين أن البلدان الأفريقية تواجه ضغوطًا لتجنب تحمل ديون جديدة - بما في ذلك من الصين، فإن هذه المخاوف متنازع عليها على أساس تاريخي، في حين أن الحسابات لا تأخذ في الاعتبار الأصول التي تم إنشاؤها بواسطة الديون[184].

المفتاح ليس تجنب الديون في حد ذاتها، بل تجنب الديون ذات الفائدة العالية، مع ضمان الجودة والنتائج المثمرة. وبالتالي، فإن خبرة الصين وشراكتها حتى الآن في هذا المجال ينبغي أن تستمر وستسهم في برنامج تنمية أفريقيا. وكون السفراء غير متأكدين مما إذا كانت القروض الصينية ستزداد أو تنقص (**الفصل 5**) يعني ضمناً التأكد من حدوث زيادة هو تركيز ضروري قصير الأجل، بغية التحول في نهاية المطاف نحو القروض التجارية و/أو الشراكات بين القطاعين العام والخاص.

2.2. التشجيع على تركيز أقوى للقروض الصينية الميسرة على البنية التحتية العابرة للحدود في مجموعة أوسع من القطاعات عما كانت عليه حتى الآن والمرتبطة بأولويات برنامج تنمية السلام وغيره من أولويات أجندة الاتحاد الأفريقي لعام 2063.

يشير **الفصل 5** إلى أن القروض المقدمة للبنية التحتية من الصين كانت مفيدة. وتعد مشاريع البنية التحتية العابرة للحدود أيضًا أولوية الآن بسبب منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية (AfCFTA). غير أن **الفصل 3** يشير إلى أن مشاركة الصين في البنية التحتية كانت حتى الآن أكثر وطنية منها عبر الحدود. وبالإضافة إلى ذلك، انصب التركيز على النقل أكثر من الطاقة، على سبيل المثال. وبالمضي قدمًا، يمكن للبلدان الأفريقية أن تفعل المزيد للتنسيق الإقليمي لاقتراح المشاريع، بما في ذلك الاستفادة من إطار عمل برنامج تطوير البنية التحتية لأفريقيا (PIDA) مع الصين. وتشمل مشاريع البنية التحتية الرئيسية الأخرى عبر الحدود لتشجيع دعم الصين القوي الشبكة المتكاملة عالية السرعة، وتنفيذ سد غراند إنغا (Grand Inga)، وإنشاء سوق نقل جوي أفريقي واحد[185]. والمجموعات الاقتصادية الإقليمية المحددة لها أولويات أيضًا. وتشمل خطة مجموعة التنمية لأفريقيا الجنوبية (SADC) بشأن التنمية الإقليمية للبنية التحتية خطة قطاع الطاقة،[186] وللمجموعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا (ECOWAS) خطة عمل رئيسية للسكك الحديدية وخطة عمل للنقل الجوي، كما [187]لمجموعة شرق أفريقيا (EAC) خطة لنظم النقل.

2.3. تشجيع الصين على زيادة القروض الميسرة لأفريقيا من أجل البنية التحتية الرقمية.

ليست هناك حاجة للاستثمار في البنية التحتية الرقمية الهائلة فقط لتعزيز التجارة في إطار منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية (على سبيل المثال عبر التجارة الإلكترونية) ولكن أيضًا كوسيلة لخلق فرص العمل وزيادة التعليم والصحة. وحاليًا، تنفق البلدان الأفريقية حوالي 1.1٪ من الناتج المحلي الإجمالي على الاستثمار الرقمي، بينما تنفق الاقتصادات المتقدمة 3.2٪ في المتوسط. كما هو موضح في **الفصل 4**، انخرطت الصين إلى حد ما في استراتيجية العلوم والتكنولوجيا والابتكار لأفريقيا (STISA)، ولكن يمكن تعميق ذلك من خلال الارتباط ببرنامج تطوير البنية التحتية لأفريقيا (PIDA) وتعزيز التجارة البينية الإفريقية (BIAT). وبالنسبة لأفريقيا، تمثل هذه الاستثمارات فرصة للاستفادة من نقل التكنولوجيا والوصول إلى سوق الصين من خلال التجارة الإلكترونية.

2.4. تشجيع الصين على دعم الآليات المتعددة الأطراف بما يخدم مصالح أفريقيا.

تحتاج البلدان الأفريقية إلى الاستثمار العام العالمي[188]من أجل المنافع العامة العالمية - بما يتجاوز ما يمكن أن تقدمه الصين مباشرة. وتشجيع الصين، بما في ذلك في الأمم المتحدة وصندوق النقد الدولي والبنك الدولي، حيث يكون صوت الصين مهمًا،

---

[184] انظر ندوة الويب (Africa Unconstrained no. 3: هل هناك مجال للديون الجيدة)؟ تحليل ضائقة الديون في عصر أهداف التنمية المستدامة:
https://www.youtube.com/watch?v=VGZsO4aieKw

[185] https://au.int/en/agenda2063/flagship-projects

[186] https://www.sadc.int/documents-publications/show/Regional_Infrastructure_Development_Master_Plan_Energy_Sector_Plan.pdf

[187] https://www.ecowas.int/ecowas-sectors/infrastructure/

[188] انظر: https://globalpublicinvestment.org

على دعم البلدان الأفريقية في الحصول على التمويل الكافي للاستثمار العام العالمي، على سبيل المثال من خلال إعادة تخصيص حقوق السحب الخاصة (SDR)، أو إصلاحات الهيكل المالي لتجنب المشروطية، وتعديل تحليل القدرة على تحمل الديون، وأكثر من ذلك.

2.5. تشجيع الصين على تبسيط وتوجيه المساعدات إلى مجالات المنافع العامة الرئيسية - مثل الصحة والبيئة واستثمار رأس المال البشري.

يبين التحليل **الوارد في الفصل 4** أن معونة المنح المقدمة من الصين أقل من غيرها من الشركاء الإنمائيين، لذلك يجب أن تكون مستهدفة إلى حد بعيد لكي يكون لها أكبر أثر. ويشير التحليل **الوارد في الفصل الثالث** إلى أن العديد من آليات المعونة التي وضعتها الصين لأفريقيا يصعب تعقبها، ولا تستهدف بالضرورة التحديات الأفريقية الرئيسية، وقد لا تكون الأدوات الصحيحة للقيام بذلك. لذلك، فإن اقتراح تضييق نطاق المساعدات الصينية لتشمل مجالات محددة تتعلق بالصالح العام، مثل الصحة والأهداف البيئية (خاصة التكيف وتأثيرات التعدين ومصايد الأسماك على نطاق صغير) واستثمار رأس المال البشري (التعليم - وفقًا لاستراتيجية العلوم والتكنولوجياوالابتكار لأفريقيا STISA)، يمكن أن يكمل الإجراءات الأخرى، بما في ذلك الاستجابة لكوفيد-19 التي يمكن أن تساعد في تبسيط وضمان نتائج أقوى من هذا الدعم.

2.6. تشجيع الصين على خلق أو توسيع مرونة الأدوات للتخفيف من مخاطر القطاع الخاص وتمكين المزيد من الاستثمار الأجنبي المباشر في أفريقيا.

يمكن للاستثمار من الصين في الأسواق الأفريقية أن يحفز وينعش اقتصاد القارة، وتشير الأدلة الواردة في **الفصل الثاني** إلى أن الاستثمار الأجنبي المباشر الصيني يوفر وظائف مهمة. وسيساعد ذلك أيضا البلدان الأفريقية على التخفيف من المخاطر الخارجية الأخرى وتحديها، مثل تخفيض تصنيفها من قبل وكالات التصنيف الائتماني وما يسمى "تكلفة المخاطر الأفريقية".[189] ولكن إذا كان لأفريقيا أن تصبح مركزًا للتصنيع على النحو المتوخى في التنمية الصناعية المعجلة لأفريقيا (AIDA)، فإن حجم الاستثمار الأجنبي المباشر الصيني إلى أفريقيا يحتاج إلى زيادة سريعة، تتجاوز بضعة اقتصادات مختارة. ونظرًا لوجود القليل من الخبرة في الأسواق الأفريقية، ينبغي تشجيع الحكومة الصينية على تقديم المزيد من الحوافز للمستثمرين الصينيين المحتملين للاستثمار والانتقال والمشاركة في المشاريع المشتركة.

2.7. توجيه الاستثمار الأجنبي المباشر الصيني إلى المناطق الاقتصادية الخاصة للصادرات إلى الصين وتشجيع المشاركة المحلية.

لقد دعمت الصين بالفعل مستثمريها لتطوير المناطق الاقتصادية الخاصة في أفريقيا، لا سيما من خلال صندوق التنمية الصيني الأفريقي (CADFund). في حين أن هذه قد أوجدت وظائف، إلا إنها لا تزال تحت سيطرة الشركات الصينية بنقل محدود للتكنولوجيا. علاوة على ذلك، كما هو مذكور في الفصل الرابع، فإن الاستثمار الصيني في أفريقيا يتخلف عن مثيله في آسيا ويؤكد الفصل الخامس أن الشركات الصينية لم تصنع بعد في أفريقيا للتصدير إلى الصين. لذلك هناك حاجة للعمل معًا في دعم وملء وتوسيع المناطق الاقتصادية الخاصة بما يتماشى مع صناعة المزايا المحلية وتوقعات نمو السوق الصينية، وبعيدًا عن الصناعات الاستخراجية. سيساهم هذا في التنمية الصناعية المعجلة لأفريقيا (AIDA) وتعزيز التجارة البينية الإفريقية (BIAT).

2.8. دعم استخدام الرنمينبي (RMB) في البلدان الأفريقية لتمكين الاستثمار الأجنبي المباشر والتجارة الإلكترونية مع بناء الاستقلال النقدي الأفريقي.

[189] انظر ندوة الويب (Africa Unconstrained no. 2): تكافؤ الفرص؟ تنظيم وكالات التصنيف: https://www.youtube.com/watch?v=18zJSfOkp80&t=1s

من القضايا الناشئة بالنسبة للبلدان الأفريقية والصين مع زيادة تفاعلهما، تبادل العملات، مما يؤثر على الإمكانات التجارية بالإضافة إلى تراكم الديون. أثناء اتخاذ الإجراءات لتسهيل تبادل العملات، سيكون من المهم بالنسبة للصين والدول الأفريقية أن تضع في الاعتبار الأهداف الأفريقية للاستقلال النقدي وتعطيها الأولوية (مثل صندوق النقد الأفريقي[190]) والاتحاد النقدي في نهاية المطاف.

ستؤدي هذه التوصيات الثماني معًا لاستراتيجية أفريقيا للتمويل مع الصين إلى زيادة مساهمات الصين في:

- أطر عمل برنامج تطوير البنية التحتية لأفريقيا (PIDA)، والصناعة المعجلة لأفريقيا (AIDA)، وتعزيز التجارة البينية الإفريقية (BIAT)، واستراتيجية العلوم والتكنولوجيا والابتكار لأفريقيا (STISA) لأجندة 2063.
- هدف التنمية المستدامة 1 (القضاء على الفقر)، الهدف 9 (الصناعة والابتكار والبنية التحتية)، الهدف 8 (العمل اللائق والنمو الاقتصادي)، الهدف 5 (المساواة بين الجنسين).

ستوفر التوصيات الثماني (خاصة تلك التي تركز على المساعدات) إمكانية مساهمة الصين في الثغرات الأربعة المحددة لأهداف التنمية المستدامة (12 و 14 و 15 و 16 - انظر الفصل 4).

3. التدفقات البشرية

عندما يتعلق الأمر بالتدفقات البشرية، وبناءً على الأدلة التي تم جمعها في هذا التقرير، تبرز التوصيات الاستراتيجية الرئيسية الست التالية:

3.1. تشجيع المنظمات الصينية على التركيز على أفريقيا كوجهة سياحية.

كما هو مذكور في الفصلين 2 و 4، لا توجد دولة أفريقية واحدة تعتبر الصين أكبر مصدر للسياح فيها، وتتخلف أفريقيا كثيرًا عن آسيا في هذا الشأن. وتحتاج اقتصادات أفريقيا المعتمدة على السياحة إلى جعل السياح الصينيين أولوية في المفاوضات بين الحكومات، والسعي إلى المعاملة بالمثل أيضًا. هذا سوف يساهم في تعزيز التجارة البينية الإفريقية (BIAT).

3.2. طلب الدعم الصيني للتسويق والبنية التحتية لجذب المسافرين الصينيين الفاخرين.

تحتاج البلدان المعتمدة على السياحة إلى الانخراط في التسويق الاستراتيجي، مع التركيز على التجارب الفريدة التي سيحصل عليها السائحون من خلال زيارة هذه الوجهات مقارنة بما يمكنهم الحصول عليه على سبيل المثال من آسيا أو المواقع السياحية المحلية الصينية. كما يحتاجون أيضًا إلى الانخراط في أبحاث السياحة للتأكد من أن احتياجات السياحة مصممة وفقًا للاحتياجات الصينية. فيما يتعلق بالبنية التحتية، تحتاج البلدان الأفريقية أيضًا إلى الاستثمار في البنية التحتية للاتصالات وأنظمة الدعم الأخرى مثل العملاء متعددي اللغات وأنظمة دعم الأدلة السياحية لتلبية احتياجات السياح الصينيين. وسيكون الدعم والشراكات الصينية في هذه المجالات مهمين للغاية للمضي قدمًا.

3.3. تشجيع الصين على خلق حوافز للاستثمار الصيني في قطاع السياحة بأفريقيا.

[190] انظر ندوة الويب (Africa Unconstrained no. 1): صندوق النقد الأفريقي - حلم بعيد المنال أم ضرورة ؟ https://www.youtube.com/watch?v=Q7-JtLnE61I&t=1409s

يعد العدد المتزايد للسياح من الصين إلى أفريقيا فرصة لتجديد قطاع السياحة والمساهمة في تعزيز التجارة البينية الأفريقية (BIAT). تتمتع الاقتصادات الأفريقية بثروة من الجمال الطبيعي، بما في ذلك الينابيع الساخنة وأنواع مناطق الجذب السياحي التي يجدها السياح الصينيون مثيرة للاهتمام. إن تشجيع الاستثمار الصيني في صناعة الفنادق، وتصميم الخبرات للسياح الصينيين، وتحسين شبكة النقل حول الوجهات السياحية، وتحسين الأمن في المواقع السياحية أمر بالغ الأهمية، وسيساهم في تعزيز التجارة البينية الأفريقية (BIAT).

3.4. تنويع الدراسات في الصين وتسهيل عمل الطلاب واكتساب الخبرة في الصين.

تشير الاتجاهات الديموغرافية الأفريقية والتحليل الوارد في **الفصل 2** إلى أن الطلب من الطلاب الأفارقة للدراسة في الصين يستمر في الارتفاع. ومع ذلك، هناك ثغرات في موضوعات الدراسة، ولا تزال هناك تحديات أمام الطلاب المؤهلين لمواصلة العمل في الصين، حيث يمكنهم إرسال التحويلات المالية وإثبات قيمتها - بما في ذلك للمواطنين الصينيين. وتشجيع الصين على توسيع أنواع الموضوعات التي يمكن للأفارقة دراستها والعمل فيها، سيساهم في التنمية البشرية الأفريقية وبالتالي في استراتيجية العلوم والتكنولوجيا والابتكار الأفريقية (STISA).

3.5. البحث عن مزيد من البيانات حول سياسات الهجرة المفتوحة للشركات ورجال الأعمال الأفارقة في الصين.

البيانات حول هذه المسألة نادرة، ولكن التحليل في **الفصلين 2** و **5** يشير إلى أن رجال الأعمال الأفارقة يواجهون صعوبات في العمل في الصين أكثر مما يواجهه رجال الأعمال الصينيون للعمل في البلدان الأفريقية. ويمكن أن يؤدي هذا إلى التمييز والعنصرية ضد الأفارقة، كما حدث في أوائل عام 2020 خلال جائحة كوفيد-19 في قوانغتشو. وتشجيع الصين على مشاركة البيانات حول وإزالة الحواجز وحتى توفير سياسات هجرة تفضيلية لرجال الأعمال ورجال الأعمال الأفارقة في الصين، وهذا لن يكون فقط علامة على حسن النية والثقة، بل سيساهم أيضًا في منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية وتعزيز التجارة البينية الإفريقية (BIAT).

3.6. تشجيع الصين على تركيز مساعداتها على زيادة الاستثمار في رأس المال البشري لأفريقيا في القارة.

تعكس هذه التوصية التوصية 2.5 وتضمن مساهمة أقوى من الصين في استراتيجية العلوم والتكنولوجيا والابتكار (STISA).

ستؤدي هذه التوصيات الست معًا لاستراتيجية أفريقيا لتدفق الأشخاص مع الصين إلى زيادة مساهمات الصين في:

- أطر عمل تعزيز التجارة البينية الإفريقية (BIAT)، واستراتيجية العلوم والتكنولوجيا والابتكار لأفريقيا (STISA) لأجندة 2063.
- الهدف 1 (القضاء على الفقر) والهدف 9 (الصناعة والابتكار والبنية التحتية) والهدف 4 (التعليم الجيد) والهدف 8 (العمل اللائق والنمو الاقتصادي) والهدف 10 (الحد من عدم المساواة) والهدف 5 (المساواة بين الجنسين) والهدف 3 (الصحة والعافية).

ستوفر التوصيات الست أيضًا إمكانية مساهمة الصين في بعض ثغرات أهداف التنمية المستدامة المحددة (14 و 15 على وجه الخصوص - انظر الفصل 4).

التوصيات بشأن العمليات.

في عام 2018، تم تصميم نتائج منتدى التعاون الصيني الأفريقي (FOCAC) السابع حول "8 مبادرات رئيسية". ومع ذلك، يمكن القول إنه كان من الممكن تنظيمها حول الأطر القارية الستة لأجندة 2063 في خطة التنفيذ العشرية الأولى. وفي الواقع، كما لوحظ في **الفصل 4**، تم ذكر اثنين فقط من تلك الأطر - البرنامج الشامل للتنمية الزراعية في أفريقيا وتعزيز التجارة البينية الإفريقية (BIAT) - صراحة في خطة العمل لعام 2018. ويقترح استطلاع السفراء في **الفصل الخامس** بعض التحديات التفاوضية. إذن كيف يمكن للأفارقة، من الناحية العملية، ضمان انعكاس الأولويات الأفريقية بقوة أكبر في الشراكة مع الصين ؟

مجموعتنا النهائية المكونة من ثماني توصيات (4-11) تتعلق بهذه العمليات.

4. إضفاء الطابع المؤسسي على العلاقات الأفريقية الصينية.

بالنظر إلى درجة الإدارة المؤسسية الصينية لمنتدى التعاون الصيني الأفريقي، ينبغي تقييم خيارات درجات مختلفة من إضفاء الطابع المؤسسي على الجانب الأفريقي في أقرب وقت ممكن. فعلى سبيل المثال، يمكن[191] النظر في وضع إطار قانوني أفريقي يتضمن قواعد الانخراط وإجراءات التنفيذ. إن تعزيز مكتب الاتحاد الأفريقي في الصين، مع مجموعة السفراء الأفارقة في الصين (بما في ذلك أولئك الذين ساهموا في **الفصل الخامس**)، لتولي المزيد من المسؤولية عن المراقبة الأفريقية الاستباقية للبيانات ونتائج البرامج التي تم إطلاقها من خلال منتدى التعاون الصيني الأفريقي على وجه الخصوص أمر بالغ الأهمية أيضًا. كما يمكن لوحدة إدارة وتنسيق الشراكات التابعة للاتحاد الأفريقي أن تدير استراتيجية الشراكة بين الصين وأفريقيا بشكل أكثر فاعلية على المدى القصير.

5. تبسيط وتعميق ارتباطات الشراكة الإقليمية.

كشف الاستطلاع أن ثلث التقسيمات الإدارية على مستوى المقاطعات في الصين فقط هي التي أعطت الأولوية للدول الأفريقية المعنية، مع وجود تداخلات كبيرة حيث تشارك المقاطعات بشكل ثنائي. وهذا يمكن أن يجزأ العلاقات. وهناك أيضا حاجة إلى أن تركز البلدان الأفريقية على المقاطعات غير المستغلة من خلال البحوث المستهدفة. لذلك نوصي بآليات مؤسسية لتبسيط المشاركة الإقليمية - ستتغير هذه مع مرور الوقت مع تغير أولويات الاتحاد الأفريقي. ويمكن إدارة ذلك من خلال الإطار (الأطر) المؤسسي المقترح في 4.1.

6. التنسيق داخل أفريقيا بشأن شروط العقود الصينية للمنافع المحلية والنتائج الخضراء.

بالنظر إلى عدد القروض واتفاقيات تمويل المشاريع وكذلك اتفاقيات الاستثمار الثنائية التي تشارك فيها البلدان الأفريقية حاليًا مع الصين، فإن وجهة نظر السفراء القائلة بأنه يمكن التفاوض على الشروط بشكل أفضل مهمة (**الفصل 5**). في المدى المتوسط، يجب على الصين (وشركاء التنمية الآخرين) فك القيود عن المساعدات والقروض وتمكين المقاولين المحليين الأفارقة من تقديم البرامج والمشاريع للأولويات المحلية. ومع ذلك، كتدبير قصير الأجل، يمكن استخدام نهج لتعزيز الفوائد. فعلى سبيل المثال، يمكن للحكومات الأفريقية التفاوض من أجل وضع معايير جماعية لاستخدام العمالة المحلية والمحتوى المحلي في العقود، وأشد الظروف البيئية.[192] ويمكن أن ينسق الاتحاد الأفريقي مثل هذه المعايير في إطار برنامج تطوير البنية التحتية لأفريقيا (PIDA)، وبدلاً من ذلك يمكن للسفراء الأفارقة التنسيق في هذا الشأن، أو يجتمع وزراء المالية الأفارقة لمناقشة وتبادل الخبرات حول التفاوض بشأن أدوات الإقراض.

7. التنسيق داخل أفريقيا بشأن مشاركة قطاع المعادن مع الصين.

ويشير التحول في مجال الطاقة والنقل إلى أن البطاريات والمعادن الأخرى ستصبح أساسية للاستفادة من إمكانات النمو في أفريقيا. كما يبين **الفصل الثاني**، فإن الاستثمار الأجنبي المباشر الصيني الكبير يدخل هذا القطاع، ولكن كما يوضح **الفصل الثالث**، ينبغي أن يتمثل أحد الإجراءات الرئيسية في التفاوض مع الشركاء الصينيين لضمان المزيد من القيمة المضافة في القارة من الاستثمارات الصينية

[191] انظر ندوة الويب (Africa Unconstrained no. 6): هل تستطيع أفريقيا التعامل مع الصين ؟ https://www.youtube.com/watch?v=AO0KZYI7zfs

[192] https://thediplomat.com/2021/05/a-new-database-reveals-chinas-secret-loans-think-again/

(وغيرها) في هذا القطاع، من أجل تنفيذ برنامج التنمية الصناعية المعجلة لأفريقيا (AIDA) فضلًا عن أهداف الرؤية الأفريقية لخدمات التعدين (AMV). وينبغي أن تقود هذه العملية على وجه الخصوص بلدان "الحزام" الغنية بالمعادن.

8. **صياغة استراتيجيات مدروسة ومنسقة لدخول الأسواق من أجل دخول المنتجات الأفريقية الرئيسية إلى الصين.**

يتطور السوق الصيني بسرعة لكن الشركات الأفريقية غير مفهومة جيدًا. يعد استكشاف السوق أمرًا مكلفًا وصعبًا بالنسبة للشركات، وحتى عند قيام دول منفردة بذلك. مع ذلك، تريد العديد من الدول الأفريقية بيع نفس المنتجات إلى الصين. ونظرًا لصغر حجم أفريقيا حتى الآن (**الفصلان 2 و4**)، إلا أن السوق كبيرة بما يكفي لاستيعاب الجميع. بالتالي، فإن الدور الرئيسي لكيانات ترويج التجارة الأفريقية هو، جنبًا إلى جنب مع المجموعات الاقتصادية الإقليمية، وأمانة منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية، وإدارات الاتحاد الأفريقي ذات الصلة، لسد هذه الفجوة في الفهم، مع التركيز على القيمة المضافة، من خلال العمل معًا على استراتيجيات دخول السوق لأفريقيا الرئيسية ودخول المنتجات إلى الصين.

9. **صياغة الاستراتيجيات المتعمدة والمنسقة لجذب الاستثمار الأجنبي المباشر لصالح المناطق الرئيسية في منطقة الجنوب الأوروبي ومراكز التصنيع الإقليمية.**

يتطور مشهد التصنيع والأعمال في أفريقيا بسرعة ولكن الشركات الصينية غير مفهومة جيدًا. يعد استكشاف السوق أمرًا مكلفًا وصعبًا بالنسبة للشركات، وحتى عند قيام دول منفردة بذلك. علاوة على ذلك، فإن المعلومات التي تحتاجها الشركات الصينية لاتخاذ قرارات استثمارية تتجاوز الحوافز التقليدية مثل الإعفاءات الضريبية للمستثمرين وتتجاوز ترجمة هذه المعلومات إلى اللغة الصينية. ويحتاج المستثمرون إلى فهم تكاليف التشغيل المحددة لأنشطة محددة ومقارنتها بالتكاليف التشغيلية الصينية.

مرة أخرى، نظرًا لانخفاض مستويات الاستثمار الأجنبي المباشر الصيني إلى حد ما في أفريقيا مقابل آسيا (**الفصل 4**)، فإن المنافسة عبر أفريقيا تكاد تكون ذات صلة. يجب على كيانات تشجيع الاستثمار الأفريقية وكذلك المجموعات الاقتصادية الإقليمية، وأمانة منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية، والإدارات ذات الصلة في الاتحاد الأفريقي، أن تسد هذا الأمر باستراتيجيات أكثر ملاءمة لجذب الاستثمار الأجنبي المباشر. ويمكن القيام بذلك أيضًا حسب القطاع. فعلى سبيل المثال، يمكن توجيه المراكز المتوقعة/المخططة لتصنيع الأدوية والمعدات الطبية مباشرة إلى شركات الأدوية الصينية، وذلك وفقًا لاستراتيجية أفريقيا لمركز مكافحة الأمراض والوقاية منها والتنمية الصناعية المعجلة لأفريقيا (AIDA).

10. **العمل معًا على الوسائل لتسهيل سفر السياح الصينيين في جميع أنحاء القارة.**

يشير **الفصل الثاني** إلى زيادة كبيرة في عدد السياح الصينيين في بعض البلدان الأفريقية مثل المغرب، ولكن هذا يقتصر على عدد قليل من البلدان الرئيسية. ومع ذلك، فإن معظم البلدان الأفريقية تبحث عن فئات مماثلة من السياح، كما اقترح السفراء في **الفصل 5**. يمكن للاتحاد الأفريقي والجماعات الاقتصادية الإقليمية أن تشجع وتساعد على تنسيق مسارات التأشيرات المتعددة الدخول المتعددة السنوات والرحلات الجوية المستأجرة والمرتبطة بسوق النقل الجوي الموحد، مما يسهم في تعزيز التجارة البينية لأفريقيا (BIAT).

11. **تعزيز الاتصالات مع المواطنين الأفارقة حول العلاقات الصينية.**

هناك حاجة إلى استراتيجية اتصال محددة تهدف إلى ضمان فهم المواطنين الأفارقة لمدى ونطاق وفرص وتحديات العلاقة الصينية الأفريقية من حيث التجارة والتمويل وتدفقات الأفراد. ويجب تسهيل هذا الاتصال في ظل الاتحاد الأفريقي، بالتنسيق مع وزارات الإعلام الأفريقية.

الفصل 7 - الاستنتاجات والخطوات التالية.

وضع هذا التقرير، الذي يستهدف في المقام الأول القادة وصناع السياسات الأفارقة داخل الاتحاد الأفريقي، وفي العواصم وفي بيجين، فضلًا عن الشركاء الأفارقة، بما في ذلك القطاع الخاص والمجتمع المدني، لتقديم مخطط أولي شامل لاستراتيجية على نطاق القارة من أجل أفريقيا.

لقد كان هذا مشروعًا صعبًا وطموحًا. لكنه ضروري لثلاثة أسباب.

أولًا، في كثير من الأحيان، وكما تبين مقدمتنا، يعاني تحليل العلاقة بين أفريقيا والصين من النظر إليه بصورة مرنة غير متشددة فضلًا عن النظر إليه من منظور المنافسة أي من منظور غير-أفريقي وغير-صيني. هذا التقرير، بناء على دعوات من الأكاديميين الأفارقة على وجه الخصوص،[193] بالإضافة إلى القادة الأفارقة، يمثل أول محاولة شاملة لإزاحة هذه الروايات، ورؤية وتقييم العلاقة بين أفريقيا والصين المرتكزة على منظور أفريقي بحت قائم على المطالب.

ثانيًا، وكنتيجة للروايات الثنائية والمتعلقة بالمنافسة، هناك خطر أن يضيع القادة والمواطنون الأفارقة فرصًا لمشاركة أعمق مع الصين. حقيقة أن الصين هي مركز التصنيع الحالي في العالم وثاني أكبر اقتصاد في العالم (الأكبر وفق بعض المقاييس)، وفي حين أن أجندة أفريقيا 2063 تتصور أن القارة هي ثالث أكبر اقتصاد على مستوى العالم وتتولى الزمام من الصين أن تكون مركز التصنيع المستقبلي في العالم - وإن كان ذلك مع لون أكثر اخضرارًا وصديقًا للبيئة - يعني أن مشاركة أفريقيا مع الصين أمر بالغ الأهمية، وربما أكثر من أي من شركاء التنمية الآخرين لأفريقيا.

[193] https://www.palgrave.com/gp/book/9783030530389

ثالثًا، ليس هناك وقت نضيعه فيما يتعلق بهذه العلاقة أو أي علاقة تنموية أخرى. تتطلب الوتيرة اللازمة لتحقيق الهدف 1 من أهداف التنمية المستدامة للقارة الأفريقية بحلول عام 2030 ما يقرب من 400 مليون شخص لانتشال أنفسهم من الفقر خلال فترة تزيد قليلًا عن 10 أعوام. هذا هو ضعف السرعة التي حققها الشعب الصيني على مدار الأربعين عامًا الماضية[194].

ومع ذلك، فإن كل بلد أفريقي مختلف، وبالتالي فإن التقييم الأساسي هو ضد أهداف الاتحاد الأفريقي، والتي يتم التفاوض عليه وتحديده بشكل جماعي من قبل الدول الأعضاء.

عند تقديم هذا "المخطط الأولي" الأول، فإن التقرير، بدلاً من استخدام روايات بسيطة أو روايات مضادة حول "التقدم" أو "الفشل"، يضع ويستخدم إطارًا محايدًا وقائمًا على البيانات وشاملًا لاستكشاف التقدم المحرز حتى الآن في العلاقة بين أفريقيا والصين باستخدام ثلاثة عناصر رئيسية - التجارة والتمويل وتدفقات الأفراد.

في جميع المجالات الثلاثة، يحدد التقرير ويلخص التقدم المحرز. مما لا شك فيه، أن التدفقات التجارية والتدفقات المالية وتدفقات الأفراد بشكل إجمالي بين البلدان الأفريقية والصين قد ازدادت جميعها بسرعة خلال العشرين عامًا الماضية على وجه الخصوص، وإن بدرجات متفاوتة. ويخلص التقرير إلى أن تدفقات الأفراد على وجه الخصوص تظل متخلفة عن تدفقات التجارة والتمويل.

لزيادة هذا الأمر، وبهدف تحديد الثغرات والفرص في العلاقة التي يمكن سدها، نقيس العلاقة بين أفريقيا والصين بثلاث طرق مختلفة، كل منها يوفر رؤى خاصة وفريدة من نوعها.

1. نحن نقيس العلاقة بين أفريقيا والصين وفقًا للأطر القارية الستة للاتحاد الأفريقي - والتي تغطي كل شيء من البنية التحتية إلى الزراعة إلى التعدين والتكنولوجيا والابتكار. النتيجة الرئيسية التي توصلنا إليها من هذا التحليل هي أنه بينما قدمت الصين مساهمات كبيرة، يمكن عمل المزيد لربط أنشطة الصين بأهداف الاتحاد الأفريقي وتعزيز نتائجه، وخاصة التنمية عبر الحدود.

2. نقيس العلاقة بين أفريقيا والصين مقارنة بعلاقة أفريقيا مع شركاء التنمية الآخرين مثل الولايات المتحدة والمملكة المتحدة وفرنسا. ونجد نتائج متباينة للغاية، مما يعني أن أفريقيا يمكن أن تفعل المزيد للاستفادة من هذه العلاقة.

3. نقيس العلاقة بين أفريقيا والصين مقارنة بعلاقة الصين مع بقية آسيا. نجد أن أفريقيا هي فقط "أفضل" من آسيا في العلاقة مع الصين - في شؤون المساعدات. وفق جميع المقاييس الأخرى، اجتذبت آسيا مزيدًا من المشاركة حتى الآن مع الصين.

يستخدم التقرير أيضًا نتائج الاستطلاع التفصيلي المكون من 60 سؤالًا لسفراء أفارقة مختارين لدى الصين. ويكرر الاستطلاع التحليل أعلاه ويكشف عن عدد من الأفكار - لا سيما الآراء حول أفضل السبل التي يمكن أن تسهم بها الصين في تحقيق أهداف التنمية المستدامة، ومجالات التركيز الرئيسية الحالية (خاصة التجارة)، وسهولة التفاوض مع نظرائهم الصينيين بشأن الأولويات الأفريقية، والتحديات المتعلقة بتدفق الأفراد على وجه الخصوص.

أخيرًا، نقوم بوضع نماذج لفهم آفاق اتفاق التجارة الحرة مع الصين بشكل أفضل، مما يكشف عن أن عملية أكثر تدرجًا واستهدافًا قد تكون أكثر انسجامًا مع أهداف التنمية الأفريقية.

من خلال هذا التحليل، نشتق "المخطط"، و"الإستراتيجية" - التوصيات الموجهة إلى الحكومات الأفريقية لتحديد الأولويات معًا فيما يتعلق بالصين. وتم وضع هذه التوصيات في جزأين: الجزء الموضوعي - باستخدام إطار العمل المكون من ثلاثة أجزاء للتجارة (6 توصيات)، والتمويل (8 توصيات)، وتدفقات الأفراد (6 توصيات)، وجزء العمليات - كيف يمكن وضع هذه الأولويات الاستراتيجية أو غيرها موضع التنفيذ، بما في ذلك من خلال منتدى التعاون الصيني الأفريقي FOCAC (8 توصيات).

[194] https://news.cgtn.com/news/2019-10-17/China-s-poverty-reduction-was-fast-Can-Africa-s-be-faster--KRbfGQUne0/index.html

التوصيات الـ 28 الواردة في هذا التقرير هي توصيات أولية. إنها تتطلب مزيدًا من المناقشة والتحليل والتطور بمرور الوقت. ومع ذلك، فإنها توفر نقطة انطلاق مفيدة.

التحليل أيضًا له حدود ويمكن زيادته في التقارير المستقبلية أو بواسطة جهات فاعلة أخرى. على سبيل المثال، هناك العديد من شركاء التنمية الآخرين الذين يمكن مقارنة الصين بهم - من اليابان إلى الإمارات العربية المتحدة. وبالمثل، يمكن مقارنة المنطقة الأفريقية بمناطق أخرى إلى جانب آسيا. ومع ذلك، فقد افتقرنا إلى الوقت لإضافة هذه الأبعاد الإضافية. علاوة على ذلك، لقد تواصلنا فقط مع عدد مختار من السفراء الأفارقة في الصين الذين عرفنا أنهم سيثقون بنا لمشاركة وجهات نظرهم بصراحة أكبر. في المستقبل، نود بشكل مثالي تسجيل آراء الغالبية وأكثر من السفراء الأفارقة في الصين. وتمثل النمذجة المكتملة أيضًا خطوة أولى. ويمكن لنماذج التوازن العام أو الجزئي تحليل التأثيرات الديناميكية للعلاقات التجارية المختلفة بين أفريقيا والصين.

على الرغم من هذه المحاذير والقيود، نأمل أن توفر هذه الاستراتيجية الأولى لأفريقيا والصين الأساس للقادة الأفارقة للتعبير عن مزيد من الوكالة تجاه الصين. ويمكن أيضًا استخدام التقرير كأساس لتطوير موقف الاتحاد الأفريقي وموقف دول أفريقية محددة في النسخة الثامنة القادمة من منتدى التعاون الصيني الأفريقي، المتوقع عقده في داكار في السنغال في أواخر عام 2021. يمكن أيضًا تطبيق النهج والتحليل على الشراكات مع شركاء التنمية الآخرين لأفريقيا. وفي كل هذا، يجب أن يكون الهدف الرئيسي هو تلبية أجندة أفريقيا 2063 وأهداف التنمية المستدامة للأمم المتحدة - وهي الاختبار النهائي.

المراجع الأساسية

i. أديبولا تي 2020 (Adebola T) رسم الخرائط للنظم المعقدة لأفريقيا - المحور Afcfta - الملكية الفكرية - المجلة الأفريقية للقانون الاقتصادي الدولي، المجلد 1، ص 233-290، متاحة على الإنترنت: https://www.afronomicslaw.org/journal-file/mapping-africas-complex-regimes-towards-african-centred-afcfta-intellectual-property [تم الوصول إليها في 28 مايو 2021]

ii. أدلونج آر وموليناويبو إم (2008) للخدمات التجارية: هل هناك حريق وراء الدخان؟ ورقة عمل الموظفين رقم ERSD-2008-01، منظمة التجارة العالمية.

iii. آدو آي (2020) التعاون الأفريقي: الاستثمار الأجنبي المباشر والمؤسسات غير الرسمية ومبادرة الحزام والطريق، وجوانكسي الدراسات الأفريقية الفصلية | المجلد 19، الإصداران 3-4، متاح عبر الإنترنت: https://asq.africa.ufl.edu/files/V19i3-4a5.pdf [تم الوصول إليه في 28 مايو 2021]

iv. إيبيشر سي (2019). توقيع صفقة الأفوكادو الصينية، آسيا فروت، 29 أبريل، متاح على الإنترنت: http://www.fruitnet.com/asiafruit/article/178558/kenya-china-avocado-deal-signed [تم الوصول إليه في 28 مايو 2021]

v. جدول أعمال الاتحاد الأفريقي 2063: أفريقيا التي نريدها، متاح على الإنترنت: https://au.int/en/agenda2063/overview

vi. أجندة الاتحاد الأفريقي 2063، تطلعات أجندة 2063، متاحة على الإنترنت: https://au.int/en/agenda2063/aspirations [تم الوصول إليه في 28 مايو 2021]

vii. الأطر القارية للاتحاد الأفريقي، متاح على الإنترنت: https://au.int/en/agenda2063/continental-frameworks [تم الوصول إليه في 28 مايو 2021]

viii. المشاريع الرئيسية لجدول أعمال الاتحاد الأفريقي 2063، متاح عبر الإنترنت: https://au.int/en/agenda2063/flagship-projects [تم الوصول إليه في 28 مايو 2021]

ix. أنشان إل وآخرون، (2012). FOCAC بعد 12 عامًا من الإنجازات والتحديات والمضي قدمًا، ورقة مناقشة 74، جامعة بكين، كلية الدراسات الدولية بالتعاون مع معهد Nordiska Afrika، أوبسالا، متاح على الإنترنت: /FULLTEXT01-4.pdf [تم الوصول إليه في 28 مايو 2021]

x. بروتيغام، ديبورا، جيهجونغ هوانغ، جوردان لينك، وكيفين آكر (2020) "قاعدة بيانات القروض الصينية لأفريقيا"، واشنطن العاصمة: مبادرة البحوث الأفريقية الصينية، كلية الدراسات الدولية المتقدمة بجامعة جونز هوبكنز.

xi. التقرير السنوي للعلاقات التجارية والاقتصادية بين الصين وأفريقيا 2010، متاح على الإنترنت: http://www.focac.org/eng/zfgx_4/jmhz/t832788.htm [تم الوصول إليه في 28 مايو 2021]

xii. مبادرة بحوث أفريقيا الصينية ومركز سياسات التنمية العالمية بجامعة بوسطن. 2021. قاعدة بيانات القروض الصينية لأفريقيا، الإصدار 2.0. تم الاسترجاع من https://chinaafricaloandata.bu.edu/ .

xiii. مبادرة الصين وأفريقيا للأبحاث (2019) الاستثمارات الصينية في أفريقيا، متاحة على الإنترنت: http://www.sais-cari.org/chinese-investment-in-africa [تم الوصول إليه في 28 مايو 2021]

xiv. مبادرة الصين وأفريقيا للبحوث (2019)، العمال الصينيون في أفريقيا، متاح على الإنترنت: http://www.sais-cari.org/data-chinese-workers-in-africa [تم الوصول إليه في 28 مايو 2021]

xv. تشاينا ديلي (2019) مجموعة هواجيان تضع أفضل ما لديها من تقدم للأمام في 20 يونيو، متاح على الإنترنت: http://www.chinadaily.com.cn/cndy/2019-06/27/content_37485271.htm [تم الوصول إليه في 28 مايو 2021]

xvi. أخبار الصين (2020). 20 يومًا من إنشاء شركة في الصين، متاح عبر الإنترنت: https://www.chinanews.com/business/2020/11-06/9332299.shtml

xvii. دنكواه، وأو كيه أموه أ. ف 2018). قياس الترتيبات بين التجار الأصليين والصينيين وغيرهم من التجار المهاجرين في غانا، العرق الآسيوي، المجلد 20، 2019 - الإصدار 1

xviii. Development Reimagined (2020)، ما هي البلدان الأفريقية الأكثر ضعفاً ومرونة في مواجهة التباطؤ العالمي لكوفيد-19؟ 28 مايو 2020، متاح على الإنترنت: https://developmentreimagined.com/2020/05/28/which-african-countries-are-most-vulnerable/ [تم الوصول إليه في 28 مايو 2021]

xix. Development Reimagined (2020) المؤشرات الجغرافية: فرصة لأفريقيا لإضافة قيمة إلى الصادرات، متاحة على الإنترنت: https://developmentreimagined.com/2020/01/24/geographical-indications/ [تم الوصول إليه في 28 مايو 2021]

xx. Development Reimagined (2020) الصين - أفريقيا توطين الاستثمار الأجنبي المباشر، متاح على الإنترنت: https://developmentreimagined.com/wp-content/uploads/2020/10/fdi-localisation-1.pdf [تم الوصول إليه في 28 مايو 2021]

xxi. ديفيرمونت جيه (2020) مقعد على الطاولة: القيادة الأفريقية في عالم ما بعد كوفيد-19، مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية 12 (CSISC) يونيو، متاح على الإنترنت: https://www.csis.org/analysis/seat-table-african-leadership-post-covid-19-world [تم الوصول إليه بتاريخ 28 مايو 2021]

xxii. خطة البنية التحتية للجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، متاحة عبر الإنترنت: https://www.ecowas.int/ecowas-sectors/infrastructure/ [تم الوصول إليه في 28 مايو 2021]

xxiii. Exim Bank (2019) التقرير السنوي لعام 2019، متاح على الإنترنت: http://english.eximbank.gov.cn/News/AnnualR/ [تم الوصول إليه في 28 مايو 2021]

xxiv. خطة عمل FOCAC في جوهانسبرغ (2016-2018)، متاحة على الإنترنت: http://www.focac.org/eng/zywx_1/zywj/t1327961.htm [تم الوصول إليه في 28 مايو 2021]

xxv. خطة عمل FOCAC بكين (2019-2021)، متاحة على الإنترنت: http://www.focac.org/eng/zywx_1/zywj/t1594297.htm [تم الوصول إليه في 28 مايو 2021]

xxvi. الاتفاقية العامة للتعريفات الجمركية والتجارة (GATT)، متاحة على الإنترنت: https://www.wto.org/english/docs_e/legal_e/gatt47_01_e.htm [تم الوصول إليه في 28 مايو 2021]

xxvii. جوزيبي سي (2018). التجارة بين الصين وأفريقيا تستفيد من التعاون الاقتصادي المتنامي - أخبار الصين. متاح على الإنترنت https://www.china-briefing.com/news/china-africa-trade-to-benefit-from-growing-economic-cooperation [تم الوصول إليه في 28 أبريل 2021]

xxviii. كيتس إتش (2021). السوق الصيني للفلفل الحار الجاف في رواندا، The New Times، 11 مارس، متاح على الإنترنت: https://www.newtimes.co.rw/news/rwandas-dry-chili-debut-chinese-market [تم الوصول إليه في 28 مايو 2021]

xxix. لي بي (2015) الأفارقة يستثمرون أيضًا في الصين، متاح على الإنترنت: https://www.un.org/africarenewal/magazine/august-2015/africans-also-investing-china [تم الوصول إليه في مايو 2021]

xxx. ماكينزي وشركاه (2017) Dance of the lions and dragons. كيف تتشارك أفريقيا والصين، وكيف ستتطور الشراكة؟ يونيو 2017، متاح على الإنترنت: https://www.mckinsey.com/~/media/mckinsey/featured%20insights/Middle%20East%20and%20Africa/The%20closest%20look%20yet%20at%20China%20economic%20engagement%20in%20Africa/Dance-of-the-lions-and-dragon.ashx [تم الوصول إليه في 28 مايو 2021]

xxxi. وزارة التجارة بجمهورية الصين الشعبية. "التقرير السنوي عن تعاقد المشاريع الدولية في الصين 2019-2020". 20 يناير 2021.

xxxii. هيئة إذاعة ناميبيا (2018)، ناميبيا والصين توقعان اتفاقيات تجارية مختلفة، 29 مارس 2018، متاح على الإنترنت: https://www.nbc.na/news/namibia-china-sign-various-trade-agreements.16826 and http://na.mofcom.gov.cn/article/jmxw/201905/20190502862471.shtml [تم الوصول إليه في 28 مارس 2021]

xxxiii. نيابيج جيه (2020). الصين تبدأ في شراء فول الصويا من تنزانيا وهي تبحث عن موردين جدد، South China Morning Post، 20 أكتوبر، متاح على الإنترنت: https://www.scmp.com/news/china/diplomacy/article/3107445/china-start-buying-soybeans-tanzania-as-it-seeks-new-suppliers [تم الوصول إليه في 28 مايو 2021]

xxxiv. ريكاردو كريسينزي ونيكولا ليمموديو (2021)، تأثير الاستثمار الأجنبي المباشر الصيني في أفريقيا: أدلة من إثيوبيا، كلية لندن للاقتصاد، متاح على الإنترنت: http://eprints.lse.ac.uk/108455/1/Paper_22_the_impact_of_chinese_fdi_in_africa.pdf [تم الوصول إليه في 28 مايو 2021]

xxxv. رايدر إتش وبينيفو إيه (2020) تباطؤ فيروس كورونا في الصين: أي الدول الأفريقية ستكون أكثر تضررًا، The Diplomat، 19 مارس، متاح على الإنترنت: https://thediplomat.com/2020/03/chinas-coronavirus-slowdown-which-african-economies-will-be-hit-hardest/ [تم الوصول إليه في 28 مايو 2021]

xxxvi. الخطة الرئيسية لتطوير البنية التحتية الإقليمية للجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي، متاح على الإنترنت: publications/show/Regional_Infrastructure_Development_Master_Plan_Energy_Sector_Plan.pdf [تم الوصول إليه في 28 مايو 2021]

xxxvii. شلال إيه (2020) كينيا تريد علاقات وثيقة مع كل من الولايات المتحدة والصين، رويترز، 15 فبراير، متاح على الإنترنت: https://www.reuters.com/article/us-kenya-china-trade-idUSKCN1TB1EC [تم الوصول إليه في 28 مايو 2021]

xxxviii. شين، وديفيد إتش، وجوشوا أيزنمان. الصين وأفريقيا: قرن من المشاركة. الطبعة الأولى. فيلادلفيا: مطبعة جامعة بنسلفانيا، 2012

xxxix. سوندراي آر وإيدنجر. دراسة العلاقة الزراعية بين جنوب أفريقيا والصين، دراسة حالة 42، متاحة على الإنترنت: https://www.files.ethz.ch/isn/100675/42.pdf [تم الوصول إليه في 28 مايو 2021]

xl. المكتب الإعلامي لمجلس الدولة لجمهورية الصين الشعبية (2021). التعاون الإنمائي الدولي للصين في العصر الجديد، 10 يناير، متاح على الإنترنت: http://english.www.gov.cn/atts/stream/files/5ffa69cac6d0cc300eea77af [تم الوصول إليه في 28 مايو 2021]

xli. أهداف الأمم المتحدة للتنمية المستدامة، متاح على الإنترنت: https://www.africa.undp.org/content/rba/en/home/sustainable-development-goals.html [تم الوصول إليه في 28 مايو 2021]

xlii. وينكلر، M.A (2020) فيروس كورونا يساعد الاقتصادات الأفريقية على المنافسة، بلومبرغ 25 نوفمبر متاح على الانترنت: https://www.bloomberg.com/opinion/articles/2020-11-25/coronavirus-is-helping-african-economies-compete [تم الوصول إليه في 28 مايو 2021]

xliii. شينخوا (2020). كينيا لإعطاء الأولوية لصادرات الأفوكادو الصين، CGTN، 7 نوفمبر، متاح على الإنترنت: https://africa.cgtn.com/2020/11/07/kenya-to-prioritize-avocado-exports-to-china/ [تم الوصول إليه في 10 يناير 2021]

xliv. يو ون تشن ونيال دوغان (2016)، قوة الإقناع والسياحة: دراسة للسياحة الصينية الصادرة إلى أفريقيا، JCIR: VOL. 4، رقم 1 (2016)، متاح على الإنترنت: https://core.ac.uk/download/pdf/229009061.pdf [تم الوصول إليه في 28 مايو 2021]